وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة عمار ثليجي بالأغواط
كلية العلوم الإسلامية والحضارة
قسم الشريعة والقانون

Ammar Telidji University of Laghouat
Faculty of sciencesIslamic and Civilization
Department of Sharia and Law

محاضرات في

مَنَاهِجُ ٱلْبَحْثِ فِي ٱلشَّرِيعَةِ وَٱلْقَانُونِ

طلبة السنة أولى ماستر

تخصص الشريعة والقانون
العلوم الإسلامية

من إعداد:

د. كَرِيم بُودَاوِي

2026-2025/1448-1447

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة عمارثليجي بالأغواط

كلية العلوم الإسلامية والحضارة

قسم الشريعة والقانون

University Amar Telidji - Laghouat
Faculty of Islamic Sciences and Civilization
Department of Sharia and Law

مطبوعة مقياس:

مناهج البحث

في الشريعة والقانون

سنة: أولى ماستر

تخصص: شريعة وقانون

إعداد الدكتور: كريم بوداوي

السنة الجامعية: 1446/1447هـ-2025/2026م

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي بالأغواط

كلية العلوم الإسلامية والحضارة

قسم الشريعة والقانون

اللجنة البيداغوجية الوطنية لميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية

ماستر الشريعة والقانون

2026/2025

بطاقة التنظيم للسداسي الأول

وحدة التكوين المنهجية

مقياس: مناهج البحث في الشريعة والقانون

عنوان الماستر :شريعة وقانون. السداسي :الأول.
نوع الوحدة التكوينية :المنهجية اسم المادة :مناهج البحث في الشريعة والقانون.
الرصيد: 02. المعامل: 01.
الحجم الساعي خلال السداسي: 45 ساعة. الحجم الساعي الأسبوعي: 1سا و30د (محاضرة) + 1سا و30د (أعمال موجهة).
طريقة التقييم :مراقبة مستمرة (60%) + امتحان كتابي(40%) .
أهداف التعليم:
1. التمكن من البحث في ميدان الشريعة والقانون. 2. القيام بالدراسات المقارنة وفق طريقة صحيحة. 3. إعداد الدراسات وفق ما هو حديث في ميدان الشريعة والقانون.
المعارف المسبقة المطلوبة:
1. المعرفة الصحيحة لأبجديات منهجية البحث العلمي. 2. الإلمام بطرق التهميش وإتقانه. 3. القدرة على اختيار مواضيع البحث. 4. القدرة على صياغة الإشكالية وتصنيف المناهج واستعمال الدراسات السابقة.

القدرات المكتسبة:
1. معرفة منهجية الدراسات المقارنة (فقهية، أصولية، قانونية).
2. القدرة على تحليل النصوص الفقهية والقانونية.
3. التمكن من إنجاز مذكرة سليمة في الشريعة والقانون وفق ما هو مدروس.
محتوى المادة:
1. مدخل لمنهجية البحث المقارن.
2. تاريخ البحث المقارن.
3. مناهج البحث المقارن.
4. منهجية الدراسات الفقهية المقارنة.
5. منهجية الدراسات الأصولية المقارنة.
6. منهجية الدراسات القانونية المقارنة.
7. أسس وضوابط المقارنة بين الشريعة والقانون.
8. منهجية تحليل النصوص الفقهية.
9. منهجية تحليل النصوص القانونية.
10. منهجية النقد القانوني.
11. تقنيات البحث في الشريعة والقانون.
12. استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في البحث (الذكاء الاصطناعي...الخ).
13. أدوات جمع البيانات للبحث الميداني في الشريعة والقانون.
14. منهجية إعداد مذكرة ماستر.
15. امتحان (تقييم المعارف المكتسبة).
المراجع:
1. عمار بوحوش(2019) ، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين ألمانيا.
2. ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم(2000) ، مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق، دار صفاء، عمان.
3. فاطمة عوض صابر، ميرفت علي خفاجة(2002) ، أسس ومبادئ البحث العلمي، مكتبة ومطبعة الإشعاع، الإسكندرية، مصر.
4. محمد راكان الدغمي(1997) ، أساليب البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية، مكتبة الرسالة، عمان، الأردن.
5. عبد المجيد إبراهيم مروان(2000) ، أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن.
6. فريال محمد أبو بكر، نوفل عواد(2010) ، التفكير والبحث العلمي، دار المسيرة، عمان، الأردن.

مقدمة

تمهيد

الحمد لله الذي فضل الإنسان بالعلم والبيان، وأنزل الشرائع لتحقيق العدل والميزان، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، المشرع الأول الذي أرسى قواعد الاستنباط وأنار سبل الاجتهاد، وعلى آله وصحبه الذين حملوا مشعل العلم فكانوا خير سلف لخير خلف أما بعد، فإن التكوين الأكاديمي في تخصص "**الشريعة والقانون** "يمثل ذروة التمازج بين الثبات العقدي والمرونة التشريعية؛ إذ إنه ليس مجرد تخصص معرفي يجمع بين حقلين، بل هو انصهار بنيوي يهدف إلى إعداد باحثين يمتلكون "**ناصية النص الشرعي**"بقدسيته ومقاصده، و"أدوات القاعدة القانونية" بضبطها وإجراءاتها.

إن هذا التمازج يفرض على الباحث صياغة عقلية "اجتهادية-تحليلية" تستطيع قراءة النص الوضعي بمرجعية قيمية، وفهم النص الشرعي بآليات تطبيقية معاصرة.

وفي هذا السياق، لم يعد البحث العلمي مجرد ترف فكري أو تجميع للمعلومات، بل استحال "**صناعة منهجية دقيقة** "ومختبراً للعقل الأكاديمي الذي يتطلب أدوات استثنائية تتجاوز النمطية التقليدية. فالباحث المعاصر في هذا الحقل يجد نفسه أمام "إشكالية الثنائية المنهجية"، حيث يلزمه إتقان مناهج الاستنباط الأصولي والاجتهاد الفقهي، جنباً إلى جنب مع إتقان مناهج التحليل القانوني والمقارنة التشريعية، وهو ما يجعل من المنهجية حبل الوريد الذي يغذي البحث بالرصانة والموضوعية.

من هنا تأتي هذه المطبوعة الجامعية المعنونة بـ "**مناهج البحث في الشريعة والقانون**"، والموجهة خصيصاً لطلبة السنة الأولى "**ماستر**"، لتكون بمثابة "الخارطة الإجرائية" التي ترسم معالم الطريق للباحثين في مقتبل مسارهم الأكاديمي العالي. إن الغاية الجوهرية من هذا المقرر هي الانتقال بالباحث من ضيق "**التقليد المعرفي**—"الذي يكتفي بسرد الأقوال وتكديس المراجع—إلى سعة "**الإبداع المنهجي** "الذي يقوم على النقد، والموازنة، والتحليل المعمق.

إننا في هذه المادة العلمية، لا نقدم قوالب جامدة، بل نؤسس لملكة علمية تستصحب معها "**أصالة التراث الإسلامي** "في مناهجه الاستدلالية الرصينة، وتستثمر في آن واحد **حداثة التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي**. لقد بات لزاماً على باحث الشريعة والقانون اليوم أن يوظف تكنولوجيا الإعلام والاتصال كأدوات مساعدة في استقراء النصوص، وفهرسة النوازل، وتحليل البيانات الضخمة، مع اليقظة التامة لضوابط الأمانة الأكاديمية. إن هذا المزيج بين "الأصالة والمعاصرة" هو الكفيل وحده بإنتاج بحوث علمية قادرة على تقديم حلول شرعية-قانونية ناجعة لإشكالات الواقع المعاصر، وضمان جودة المخرجات الأكاديمية التي تليق بمستوى الدراسات العليا.

أهمية المقياس

تتجلى الأهمية القصوى لهذا المقياس في كونه يمثل "**النواة الصلبة** "والركيزة الأساسية لتكوين طلبة الدراسات العليا في مرحلتي الماستر والدكتوراه؛ إذ إن العقل الأكاديمي الرصين لا يكتمل بمجرد استظهار المتون الفقهية أو سرد النصوص القانونية الجامدة، بل يترسخ وينضج بالقدرة على الموازنة والتحليل والنقد الممنهج. إن دراسة "مناهج البحث" في هذا التخصص ليست مجرد مادة تكميلية، بل هي "الفلسفة الإجرائية" التي تمنح الباحث الشرعية العلمية، وتكمن القيمة المضافة والمبررات العلمية لهذا المقياس في المحاور الآتية:

- تحرر الباحث من ربقة الانغلاق المذهبي والجمود القانوني الصرف، وتزويده بأدوات المقارنة التي تحرره من النمطية البحثية، مما ينمي لديه روح التسامح العلمي والقدرة على استيعاب فلسفة التشريع بعيداً عن التعصب أو التقليد الأعمى.
- التأكيد على مرونة الفقه الإسلامي في استيعاب النوازل العصرية المعقدة، وإثبات أن الشريعة منظومة مقاصدية حية قادرة على توجيه التشريع الوضعي نحو العدالة والمصلحة، مما يعزز مكانتها كمرجعية قيادية للأنظمة القانونية الحديثة.
- ردم الفجوة بين الفكر الاستنباطي المستند إلى الوحي والفكر التجريبي القائم على تطور المجتمعات، لصناعة الباحث الجامع الذي يوفق بين النص الشرعي والمصلحة البشرية، ويرى فيهما وحدة متكاملة تهدف إلى تحقيق كرامة الإنسان من خلال المواءمة بين القطعي والنسبي.
- الانتقال بالطالب من مرحلة تلقي المعرفة إلى مرحلة نقد المعرفة، عبر تعلم آليات تفكيك النصوص واستنطاق المسكوت عنه فيها، وإقامة الحجة والبرهان المنطقي عند الترجيح، بما يضمن جودة البحث العلمي وأصالة المخرجات الأكاديمية.

أهداف التعليم

تسعى هذه المحاضرات إلى تجاوز التلقين النظري الساكن، لترسم مساراً تعليمياً يهدف إلى صياغة "شخصية الباحث" وفق الغايات الآتية:

- **بناء الملكة الاستنباطية والتجسير المعرفي** :تهدف المطبوعة إلى تمكين الطالب من نقل أدوات "أصول الفقه" من حيزها التقليدي إلى فضاء "التفسير القانوني"؛ بحيث يصبح قادراً على توظيف القواعد الكلية (كالمقاصد، والمصالح المرسلة، ودلالات الألفاظ) في فهم وتأويل النص التشريعي، مما يمنحه قدرة فائقة على سد الثغرات القانونية برؤية شرعية أصيلة.

- **تطوير مهارات النقد والتقويم التشريعي** :تدريب الباحث على مهارة "الموازنة المعيارية" بين النص الوضعي ومقاصد الشريعة. لا يقف الهدف عند معرفة الحكم فحسب، بل يمتد إلى تمكين الطالب من نقد القواعد القانونية القائمة ومدى استجابتها لمعايير العدالة الإلهية والمصلحة البشرية المعتبرة، مما يؤهله لتقديم مقترحات تشريعية بديلة تتسم بالرصانة والواقعية.
- **التمكين من أدوات البحث الميداني** تسعى هذه المحاضرات إلى كسر جمود "البحث المكتبي" عبر تزويد الطالب بآليات جمع البيانات الميدانية (كالملاحظة العلمية، والمقابلة المقننة، والاستبيان الإحصائي). والهدف هو تمكينه من دراسة "القانون في حالة الحركة"، خاصة في القضايا الأسرية والجنائية، ليتمكن من قياس مدى فاعلية النصوص الشرعية والقانونية في الواقع الاجتماعي المعاش.
- **إرساء أخلاقيات البحث في العصر الرقمي** :تهدف المطبوعة إلى دمج الطالب في البيئة التقنية الحديثة، مع التركيز على ضوابط الأمانة الأكاديمية؛ بحيث يتعلم كيفية استخدام الذكاء الاصطناعي كأداة "مساعدة" في الفهرسة والتحليل، لا كبديل عن الجهد العقلي الذاتي، صيانةً للأمانة العلمية من مخاطر الانتحال الرقمي.

المكتسبات القبلية المطلوبة

نظراً لعمق الطرح العلمي في هذه المطبوعة، فإن الاستفادة المثلى تقتضي أن يكون الطالب متمتعاً برصيد معرفي متين اكتسبه في مرحلة الليسانس، لا سيما في علوم "أصول الفقه"، "مقاصد الشريعة"، "المدخل للعلوم القانونية"، و"القانون المدني". هذا التأسيس هو حجر الزاوية الذي سيمكنه من استيعاب المصطلحات المركبة والتطبيقات المنهجية المتقدمة.

أسباب اختيار الموضوع

لقد وقع الاختيار على إعداد هذه المحاضرات وتجميعها في مؤلف واحد بناءً على جملة من الدوافع العلمية والموضوعية، أبرزها:

- **الاستجابة لمتطلبات التكوين الأكاديمي** :تلبية الحاجة المعرفية لطلبة الماستر (تخصص شريعة وقانون) في مادة تعد هي العمود الفقري لمذكرات تخرجهم.
- **سد الفجوة المنهجية الملاحظة** :من خلال الإشراف الأكاديمي، لوحظ قصور واضح لدى الطلبة في كيفية "التوفيق" بين المنهج الفقهي (الاستنباطي) والمنهج القانوني (التحليلي).
- **تذليل صعوبة "المنهج المقارن** :"تبسيط معايير المقارنة وأدواتها لضمان عدم وقوع الباحث في المقارنات السطحية التي تكتفي بذكر التشابه والاختلاف دون غوص في الأسباب والمقاصد.

- **مواكبة الثورة الرقمية** :دمج أدوات البحث الحديثة (قواعد البيانات الرقمية، برمجيات التوثيق، والذكاء الاصطناعي) في العملية البحثية، وهو جانب لا تزال المكتبة المنهجية التقليدية تفتقر إليه.
- **تعزيز الأمن الفكري والأكاديمي** :عبر تدريب الطالب على الأمانة العلمية في عصر سهولة "النسخ واللصق"، وتنمية القدرة على الاقتباس الرشيد.

الدراسات السابقة

لقد استندنا في هذا العمل إلى المتخصصين في البحث العلمي، مع محاولة الإضافة النوعية إليها، ومن أهم ما تم استحضاره:

- **مؤلفات الدكتور "عبد الرحمن بدوي" (مناهج البحث العلمي)** :وهي دراسات أسست للمنطق البحثي العام، لكنها بقيت في إطار التنظير الفلسفي والمنطقي العام دون الخوض في خصوصية النص التشريعي المقارن.
- **كتابات الدكتور "عمار عوابدي" (مناهج البحث في العلوم القانونية)** :والتي تعد المرجع الأساس في المنهجية القانونية، حيث فصل في المناهج (الوصفي، التحليلي، المقارن) من زاوية قانونية صرفة، بينما يفتقر الجانب "الشرعي" فيها إلى التأصيل الذي يحتاجه طالب الشريعة والقانون.
- **موسوعة الدكتور "وهبة الزحيلي" (الفقه الإسلامي وأدلته – المقدمات)** :التي قدمت نموذجاً تطبيقياً للمنهج المقارن بين المذاهب الفقهية، لكنها لم تتطرق إلى آليات النقد القانوني الحديث أو توظيف التكنولوجيا المعاصرة في البحث.
- **دراسات الدكتور "صلاح الدين شروخ"** :"التي حاولت التقريب بين المنهجية العامة والعلوم الإنسانية، إلا أن الحاجة ظلت قائمة لمؤلف "إجرائي" يركز على "هندسة مذكرة الماستر" تحديداً في تخصص الشريعة والقانون.
- **الفجوة العلمية (ما يضيفه هذا العمل)** :يتميز هذا المؤلف بدمج هذه المدارس الثلاث (الفلسفية، القانونية، والشرعية) في بوتقة واحدة، مع إضافة محور تطبيقي حول **"أخلاقيات وتقنيات البحث عبر الذكاء الاصطناعي"**، وهو ما لم تتطرق إليه الدراسات الكلاسيكية السابقة.

المنهج المتبع والمنهجية العامة

اعتمدنا في بناء هذه المادة على "حزمة مناهج" متكاملة:

- **المنهج الوصفي** :لتحديد المفاهيم وضبط المصطلحات وتوضيح طبيعة المدارس الفقهية والقانونية.
- **المنهج التحليلي** :لتفكيك القواعد التشريعية واستنطاق دلالاتها.

- **المنهج المقارن** :وهو الركن الركين في هذا العمل، لعقد الموازنات المنهجية بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي.

أما المنهجية العامة فتستند إلى"**التأصيل والواقعية**"؛ حيث ننطلق من التأسيس النظري للقاعدة، ثم ننتقل فوراً إلى الجانب الإجرائي الذي يوضح للطالب كيفية تنزيل تلك القاعدة في بحثه الأكاديمي.

الإشكالية

تتمحور إشكالية هذه المطبوعة حول التساؤل الجوهري الآتي:

كيف يمكن للباحث في تخصص الشريعة والقانون بناء دراسة أكاديمية مقارنة، تتسم بالرصانة المنهجية، وتزاوج بين أدوات الاستنباط الفقهي الأصيل وآليات التحليل القانوني الحديث، مع توظيف التقنيات الرقمية المعاصرة لضمان جودة المخرجات البحثية؟

الخطة العامة للمحاضرات

للإجابة عن هذه الإشكالية، فقد هُنْدِسَت المطبوعة وفق تسلسل منطقي يدرج الطالب من المفاهيم التأسيسية وصولاً إلى هندسة التخرج، وذلك عبر المحاضرات الآتية:

- **المحاضرة الأولى** :مدخل لمنهجية البحث المقارن.
- **المحاضرة الثانية** :تاريخ البحث المقارن.
- **المحاضرة الثالثة**: مناهج البحث المقارن.
- **المحاضرة الرابعة** :منهجية الدراسات الفقهية المقارنة.
- **المحاضرة الخامسة** :منهجية الدراسات الأصولية المقارنة.
- **المحاضرة السادسة** :منهجية الدراسات القانونية المقارنة.
- **المحاضرة السابعة**: أسس وضوابط المقارنة بين الشريعة والقانون.
- **المحاضرة الثامنة**: منهجية تحليل النصوص الفقهية.
- **المحاضرة التاسعة** :منهجية تحليل النصوص القانونية.
- **المحاضرة العاشرة** :منهجية النقد القانوني.
- **المحاضرة الحادية عشرة**: تقنيات البحث في الشريعة والقانون.
- **المحاضرة الثانية عشرة**: استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في البحث (الذكاء الاصطناعي...).
- **المحاضرة الثالثة عشرة**: أدوات جمع البيانات للبحث الميداني في الشريعة والقانون.
- **المحاضرة الرابعة عشرة**: منهجية إعداد مذكرة الماستر.

للوقوف على مدلول منهجية البحث المقارن، لا بد من التعريف بكل من المنهجية والبحث المقارن، وتفصيل ذلك فيما يلي:

أولا: التعريف بالمنهج والمنهجية والفرق بينهما

للوقوف على تعريف المنهجية لا بد من تعريف المنهج أولاً، ثم المنهجية، ثم إبراز الفروق الدقيقة بينهما.

1: تعريف المنهج

لغة: أما المعنى اللغوي للمنهج فأصله من الفعل نَهَجَ، ويقال: نَهَجَ فلان الأمر نَهْجًا؛ أي أبانه وأوضحه، ونَهَجَ الطريق: سلكه، وأَنْهَجَ الطريقُ: وضح واستبان، وصار نَهْجًا واضحاً بيّناً. والمنهج بفتح الميم وكسرها هو النَّهْج والمنهاج؛ أي الطريق الواضح المستقيم، ومن معانيه أيضاً الخطة المرسومة. ويؤكد هذا المعنى العلامة ابن منظور في لسان العرب بقوله: النَّهْجُ: الطَّرِيقُ الواضِحُ المسْتَقِيمُ، ونَهَجَ الأَمْرُ وأَنْهَجَ: وَضَحَ وبانَ[1].

اصطلاحاً: عُرف المنهج بتعريفات متعددة أشهرها:

1. المنهج هو فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة؛ إما للكشف عن الحقيقة حين نجهلها، أو للبرهنة عليها للآخرين حين نعلمها.
2. المنهج هو الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل، وتحدّد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة. وفي هذا السياق يقرر بعض الباحثين أن المنهج هو: الطَّرِيقُ المؤَدِّي إِلى الكَشْفِ عَنِ الحَقِيقَةِ فِي العُلُومِ بِواسِطَةِ طائِفَةٍ مِنَ القَواعِدِ العامَّةِ الَّتِي تُهَيْمِنُ عَلى سَيْرِ العَقْلِ وتحديد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة[2].
3. المنهج هو الطريق الذي يسلكه الباحث في تقصيه للحقائق العلمية في أي فرع من فروع المعرفة.

2: تعريف المنهجية والفرق بينها وبين المنهج

لغة: التعريف اللغوي للمنهج يصدق على المنهجية، إذ هي مصدر صناعي للمنهج، فيكون المستفاد بها كالمستفاد بالمصدر، لتدل على معنى النسق والنظام.

اصطلاحاً: المنهجية مصطلح محدث راج في الدراسات العليا خاصة بمعنى العلم الذي يبين كيف يجب أن يقوم الباحث ببحثه، أو هي طريقة الباحث في ترتيب تفكيره، وتنظيم عمله، أو هي الطريقة التي يجب أن يسلكها الباحث منذ عزمه

---

[1] **ابن منظور، لسان العرب**، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ، ج2، ص 383 (مادة: نهج).

[2] **بدوي** عبد الرحمن، **مناهج البحث العلمي**، وكالة المطبوعات، الكويت، ط3، 1977، ص 5.

على البحث وتحديد موضوع بحثه حتى الانتهاء منه، أو لنقل هي مجموعة الإرشادات والوسائل والتقنيات التي تساعده في بحثه[1].

الفروق الجوهرية بين المنهج والمنهجية:

بناءً على ما تقدم، يمكن ترتيب أهم الفروق بين المنهج والمنهجية في النقاط الآتية:

- **الفرق من حيث النشأة والأسبقية:** المناهج هي وصف لأعمال المتقدمين وطرائق بحوثهم، فالعلوم والبحث العلمي سابقة للمنهج في الوجود. أما المنهجية فهي مجموعة معايير وتقنيات ووسائل يجب اتباعها قبل وأثناء البدء في البحث.
- **الفرق من حيث الطبيعة الوظيفية:** المنهجية كالمنهج من حيث كونها وصفية، لكنها تختلف عنه في كونها "معيارية" في الوقت نفسه؛ لأنها تقدّم للباحث القواعد والتقنيات الواجب اتباعها ولا يصح البحث بدونها.
- **الفرق من حيث الثبات والتطور:** المناهج مرتبطة بالمنطق وطرق الاستدلال، لذا فهي تتطور وتتغير من حين لآخر بتطور العقل البشري. أما المنهجية فقد أضحت في مجملها جملة قواعد ومعايير فنية ثابتة "مثل قواعد التوثيق والأرشفة".
- **الفرق من حيث النطاق والتخصص:** مناهج الدراسة تختلف من علم لآخر؛ فالقانون له منهجه، والتاريخ له منهجه. أما المنهجية فهي واحدة في عمومها، وتطبق قواعدها الفنية على كافة التخصصات والباحثين.
- **الفرق من حيث القابلية للنقد:** المناهج تطرح عادة للنقد والتقويم لمفاضلة أيها أنسب للدراسة. أما المنهجية فهي معايير وتقنيات يجب الالتزام بها لتوفير الجهد وعدم إضاعة الوقت وتسديد الخطى على الطريق العلمي الصحيح[2].

وعليه نصل في الأخير إلى أن المنهجية والمنهج ليسا حقيقة واحدة، بل إن المنهجية مفهوم أشمل وأعم؛ حتى قيل إنها "فلسفة المناهج".

ثانيا: التعريف بالبحث المقارن وأهميته

بما أن مصطلح البحث المقارن مركب من لفظين: "البحث" و"المقارن"، فلا بد من تناول مدلول كل منهما لغة واصطلاحاً، ثم الوصول إلى مدلول المركب الإضافي، وصولاً إلى بيان أهمية هذا النوع من البحوث ودوره في إثراء المعرفة الإنسانية.

---

[1] **العسكري** عبود عبد الله، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**، دار النمير، دمشق، ط2، 2004، ص10.

[2] **يعقوب إميل، كيف تكتب بحثا أو منهجية البحث**، لبنان، 1986، ص 11/10.

1: التعريف بالبحث المقارن

أ: البحث لغة واصطلاحاً :

لغة: فهو مشتق من الفعل بَحَثَ، يَبْحَثُهُ بَحْثاً، وابْتَحَثَهُ؛ بمعنى طلب الشيء، والاستخبار عنه، والتفتيش فيه. يقال: تَبَحَّثْتُ عن الشيء أي فتشت عنه، فهو يدور حول معنى الطلب والتقصي [1].

اصطلاحاً: عملية نظامية ومنهجية تهدف إلى استكشاف وفهم الظواهر الطبيعية أو الاجتماعية أو الثقافية، ويتميز بالاعتماد على المنهجية والتحليل النقدي للمعلومات والبيانات، بهدف تحقيق أهداف محددة وتقديم إسهامات معرفية قيمة[2].

ب: المقارن لغة واصطلاحاً

لغة: المقارن مشتق من الفعل قَارَنَ، وأصله "قَرَنَ". يقال: قَرَنَ بين الحج والعمرة إذا جمع بينهما بنية واحدة، وقَرَنْتُ الشيء بالشيء أي وصلته به وحصَّلته معه. والاقتران هو المصاحبة، ومنه "القَرِين" أي الصاحب. أما مقارنة الشيء بالشيء فتعني موازنته به ومقابلته[3].

اصطلاحاً: عرف معجم المصطلحات المنهج المقارن بأنه: "تلك الطريقة للمقارنة بين مجتمعات مختلفة، أو جماعات داخل المجتمع الواحد أو نظم اجتماعية للكشف عن أوجه الشبه والاختلاف بين الظواهر الاجتماعية وابراز أسبابها، وفقا لبعض المعايير التي تجعل هذه الظواهر قابلة للمقارنة كالنواحي التاريخية، والاثنوجرافية والإحصائية، ويمكن عن طريق هذه الدراسة المقارنة صياغة النظريات الاجتماعية"[4].

ج: التعريف بالبحث المقارن:

تباينت تعريفات البحث المقارن تتبعاً لاتجاهين رئيسيين يحكمان ماهيته: "اتجاه العامة" و"الاتجاه العلمي":"

- **ماهية البحث المقارن وفقاً لاتجاه العامة:** يمثل البحث المقارن في هذا المنظور هدفاً في حد ذاته، حيث تقتصر ماهيته على الوصف الخارجي لتحديد مستويات الخلاف والتشابه بين القضايا. وينتهي البحث هنا عند حدود الاستقصاء الشكلي، وهو ما يعيبه السطحية لغياب العمق التحليلي.
- **ماهية البحث المقارن وفقاً للاتجاه العلمي:** يمثل البحث في هذا الاتجاه أداة ومنهجاً يستهدف استيعاباً أعمق للظاهرة أو النظرية، فهو يمارس عملية "التفسير" كخطوة جوهرية تلي "الوصف". وتكمن أهمية هذا المسلك في الانتقال من حالات الشبه والخلاف الشكليين نحو مساحات الاشتراك والتباين الحقيقيين وتفسير عللها .وعليه،

---

[1] **ابن منظور**، المرجع السابق، ج2، ص114.

[2] **البياتي** فارس، **مناهج البحث العلمي**، ط01، 2024 ص 17.

[3] **ابن منظور**، المرجع السابق، ج13، ص336.

[4] **بدوي** أحمد زكي، **معجم المصطلحات الاجتماعية**، بيروت: مكتبة لبنان، ص:75

يُعرّف البحث المقارن علمياً بأنه: قراءة وفهم ظاهرة أو فكرة في إطار مقارن من خلال فهم مستويات الاشتراك والتباين وتفسيرها. وقد ضبط المنهجيون هذا التعريف بقولهم هي البحوث، التي تسعى إلى إبراز مواطن الوفاق، أو الخلاف، بين قضيتين أو قضايا، في موضوع واحد، مع تفسير ذلك وتعليله[1].

- **تطبيق عملي** :حينما نبحث في "عقد الكفالة في الفقه الإسلامي" ونقارنه بـ "الضمانات المصرفية المعاصرة"، فإن البحث العلمي لا يكتفي بذكر الفروق، بل يحلل "لماذا" اختلف التكييف الشرعي عن القانوني "مثلاً اختلاف مفهوم الغرر أو الربح"، وهذا التعليل هو جوهر البحث المقارن.

2: أهمية ودور البحث المقارن

تتجلى أهمية البحث المقارن في المكاسب المعرفية والمهارية التي يحققها للباحث، ويمكن إجمال أدواره في النقاط التالية:

أ– تنمية المهارة البحثية والاستنتاج :المقارنة تُدرب العقل على الاستنتاج السريع والدقيق؛ لأن الفهم المباشر الأحادي يحرم المرء من رؤية الأبعاد المختلفة ويجعل رؤيته سطحية[2].

ب– استيعاب الجوانب الخفية :البحث المقارن يحرر الباحث من "الحصر المنهجي" والانغلاق، ويجعله أقدر على ملاحظة الحيثيات الدقيقة وتحديد المسائل بدقة متناهية من خلال الموازنة مع نظائرها[3].

ج– التأصيل القرآني لأسلوب المقارنة :يمكن الوقوف على القيمة الكبرى لهذا المنهج من خلال النصوص القرآنية؛ فالقرآن الكريم استخدم المقارنة بين الأشخاص والمواقف لإحداث تحول في الرؤية وبلورة "بصيرة نافذة". ويظهر ذلك في قوله تعالى: "**قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ**"[4]، وهذا الأسلوب يهدف إلى تربية النفس على الرؤية الثاقبة التي لا تقف عند المظاهر، بل تنفذ إلى الحقائق[5].

---

[1] **الأنصاري** فريد، **أبجديات البحث في العلوم الشرعية: محاولة في التأصيل المنهجي**، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، ص 112.

[2] **ماثيو** جيدير، **منهجية البحث العلمي**، ترجمة: مليكة أبيض، تنسيق: محمد عبد النبي السيد غانم، ص 21

[3] **أبو الحاج** صلاح محمد، **الفقه المقارن أصوله وآثاره**، مركز أنوار العلماء للدراسات، 2021، ص 165

[4] سورة **الزمر**، الآية 9.

[5] **جغيم** نعمان، **تيسير الموافقات للشاطبي** .دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2009، ص 675.

المحاضرة الثانية: تاريخ البحث المقارن

سنتناول في هذا المبحث تاريخ البحث المقارن منذ ظهور أول جذوره إلى عصرنا الحاضر، وكذا أسلوب المقارنة في القرآن الكريم.

أولا: الجذور التاريخية والارتقاء المعرفي للبحث المقارن

إن عملية المقارنة ليست وليدة العصور الحديثة، بل هي آلية عقلية فطرية رافقت الفكر الإنساني في رحلته لاكتشاف الوجود، حيث استُخدمت كأداة معرفية بديهية يتم من خلالها تحديد التمايز أو التطابق بين الظواهر. غير أن تحولها من "فعل عقلي بسيط" إلى "منهج علمي منظم" قد مر بمحطات تاريخية كبرى.

1: المبادرة اليونانية وتأسيس المقارنة السياسية

تُرجع الأدبيات السياسية والاجتماعية نشأة المنهج المقارن إلى العصر اليوناني، حيث يُعد أرسطو من أوائل من نقلوه من التأمل الفلسفي إلى التطبيق العلمي. فقد درس نحو 158 نظامًا ودستورًا في مؤلفه "السياسة" بهدف البحث عن الدستور الأمثل. ورأى أن الوصول إلى معرفة دقيقة يقتضي مقارنة النظم المختلفة، لأن تنوعها يعكس اختلافات جوهرية في طبيعة الشعوب واحتياجاتها، وفي هذا السياق يقرر علماء المناهج أن أرسطو قد نقل الفكر السياسي من مرحلة الخيال المثالي الى مرحلة الواقعية المقارنة، حيث جعل الاستقراء لأنظمة الحكم سبيلا لفهم قوانين الاجتماع السياسي[1].

2: المساهمة الإسلامية في القرون الوسطى وتوسيع مجالات المقارنة

لم تكن المقارنة عند المفكرين المسلمين مجرد أداة ثانوية، بل كانت منهجاً رئيساً في العلوم العقلية والنقلية على حد سواء:

أ- **الفلسفة والاجتماع السياسي**: برز المعلم الثاني "الفارابي" الذي اعتمد الموازنة النقدية بين "المدن الفاضلة" و"المدن الضالة"، مستخدماً المقارنة لبيان كيفية تحقيق السعادة الإنسانية في ظل النظم المختلفة.

ب- **العلوم الطبية والتجريبية**: يُعد أبو بكر "الرازي" نموذجاً فذاً للباحث المقارن؛ ففي موسوعته "الحاوي في الطب"، لم يكتفِ بنقل المعارف الطبية الإغريقية، بل كان يقابلها بالآراء الهندية والفارسية ثم يعرضها على تجاربه السريرية الخاصة. وقد وُصف منهجه بأنه: عَمَلِيَّةُ انْتِقَاءٍ نَقْدِيَّةٍ تَقُومُ عَلَى مُقَابَلَةِ المَعْلُومَاتِ الطِّبِّيَّةِ لِاسْتِخْلَاصِ الحَقَائِقِ الثَّابِتَةِ عَنْ طَرِيقِ التَّجْرِبَةِ والمُقَارَنَةِ[2].

ت- **فلسفة التاريخ والعمران**: يمثل العلامة "عبد الرحمن بن خلدون" قمة النضج للمنهج المقارن في الفكر الإسلامي. فقد استخدم المقارنة الفعالة في دراسة أجيال الدول وتحولاتها في إطار مفهوم "العصبية"، موازناً بين ثنائيات "البداوة والحضارة" و"الإكراه والإقناع". وبذلك أسس لما يسمى اليوم بـ "المنهج المقارن".

---

[1] **موريس** أنجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**، دار القصبة، الجزائر، 2004، ص 182.

[2] **موسى** جلال محمد، **منهج البحث العلمي عند العرب**، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1970، ص 145.

ثانيا: البحث المقارن في العصر الحديث والمعاصر

مع مطلع العصر الحديث، اشتهرت العلوم الإنسانية باستعمالها المكثف لمنهج المقارنة، وتحول المنهج من أسلوب استدلالي إلى "مختبر بديل".

1: المقارنة كبديل للتجريب في علم الاجتماع

اعتبر رواد علم الاجتماع، وعلى رأسهم "إميل دوركايم"، أن المقارنة هي الأداة الوحيدة التي تمنح العلوم الإنسانية صفة "العلمية". فبما أن الباحث الاجتماعي لا يستطيع إدخال المجتمعات إلى المختبر، فإن المقارنة تقوم مقام التجربة. فهي تحدد بدقة موضوعية أوجه الشبه والاختلاف، وتكشف عن المحاسن والعيوب في الظواهر الاجتماعية. وقد صاغ دوركايم هذه الأهمية[1].

2: تطور المنهج المقارن في الحقل القانوني والشرعي

عرف القانون قفزة نوعية في القرن التاسع عشر، تكللت بتأسيس "جمعية التشريع المقارن" بباريس سنة 1869. وكان الهدف منها دراسة الأنظمة القانونية للدول المختلفة، ليس لمجرد الجمع، بل لتفسير فروع القانون وتطويرها من خلال الاقتباس الواعي والمفاضلة بين الحلول التشريعية.

وفي العصر الحالي، توسع استعمال الدراسات المقارنة لتشمل المقارنة بين الأنظمة المتباينة جذرياً، كما هو الشأن في الدراسات المقارنة بين "الشريعة والقانون". حيث يسعى الباحثون لإثبات مرونة الشريعة وقدرتها على استيعاب النوازل المعاصرة مقارنة بالنظم الوضعية.

- **تطبيق عملي:** يتجلى هذا بوضوح عند دراسة "عقد الكفالة في الفقه" ومقارنته بـ "الضمان المصرفي" في القانون التجاري؛ حيث تهدف المقارنة هنا إلى استخراج "البديل الإسلامي" الذي يحقق غرض الضمان دون الوقوع في محاذير الربا أو الغرر.

ثالثا: المنهجية المقارنة في النص القرآني وأثرها التربوي

يعد القرآن الكريم المصدر الأول لترسيخ "العقلية المقارنة" لدى المسلم، حيث اتبع أسلوب المقارنة كمنهج بياني لإيصال الفكرة وتعميق أثرها في النفس.

1: المقارنة المعرفية والوجودية

استخدم القرآن المقارنة لبيان الفوارق الجوهرية بين أصناف البشر ومآلاتهم، كمقارنته بين العالم والجاهل: "**قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ**"، وبين المهتدي والضال: "**قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ**". إن هذه التساؤلات القرآنية لا تنتظر جواباً إخبارياً، بل تهدف إلى دفع العقل للموازنة والترجيح.

---

[1] **دوركايم** إميل، **قواعد المنهج في علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988، ص 142.

2: المقارنة التشريعية والقيمية

عقد القرآن مقارنات بين أهل الجنة وأهل النار، وبين الحقيقة والوهم، وبين الطيب والخبيث: "**قُل لَّا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ**". وقرر بوضوح: "**وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ**". فالقرآن يستخدم هذا الأسلوب لإيجاد تحول في الرؤية، وبلورة بصيرة نافذة تدرك أن الكم والكثرة ليست معياراً للصحة، بل الطيب والنفع هو المعيار. ويؤكد المفسرون هذا المعنى بقولهم.

تطبيق عملي: الباحث في "الحماية الجنائية للأسرة" يستلهم من قوله تعالى "ولا تستوي الحسنة ولا السيئة" منهجاً في دفع الإساءة بالتي هي أحسن داخل المحيط الأسري، ويقارن ذلك بالتدابير العقابية الزجرية، ليستنبط ضرورة الجمع بين "الوازع الأخلاقي" و"الرادع القانوني".

إن الدراسات المقارنة التي تتم بين موضوعين في العلم الواحد، أو التي تتم بين موضوعين من علمين ومجالين مختلفين تعتمد منهجا رئيسا هو المنهج المقارن، كما يستعين الباحث بمناهج مساعدة تُسهم في بلوغ الأهداف العميقة من الدراسة المقارنة، وفيما يلي ذلك:

أولا: المنهج المقارن كمنهج رئيس في البحث المقارن

يمثل المنهج المقارن الأداة المحورية التي تسمح للباحث بتجاوز الوصف السطحي نحو التحليل العميق، وسنتناول في هذا المطلب ماهية هذا المنهج، والضوابط الكفيلة بإنجاحه، والمسار الإجرائي لتطبيقه.

1: التعريف بالمنهج المقارن

تعددت المقاربات المنهجية في تعريف المنهج المقارن باختلاف الحقول المعرفية وغايات البحث، ويمكن رصد أهم هذه التعريفات فيما يلي:

أ: المنهج المقارن هو تلك الطريقة العلمية التي تعتمد على المقارنة في تفسير الظواهر المتماثلة من حيث إبراز أوجه التشابه وأوجه الاختلاف فيما بينهما، وفق خطوات بحث معينة من أجل الوصول إلى الحقيقة العلمية بشأن الظواهر محل الدراسة. وبناءً على ذلك، تبرز قيمة المنهج في كونه مفسراً للظواهر وليس مجرد واصف لها؛ حيث يؤكد المنهجيون أن المنهج المقارن هو الأداة التي تنفذ إلى جوهر الظواهر لتفسير أسباب تماثلها أو تباينها[1].

ب: المنهج المقارن هو المنهج الذي يسعى إلى إبراز مواطن الوفاق أو الخلاف بين قضيتين أو قضايا في موضوع واحد، مع تفسير ذلك وتعليله. وعليه، فحقيقة المنهج المقارن ليست مجرد بيان أوجه الشبه أو أوجه الخلاف، بل لا بد من تفسير ذلك وتعليله. ومن ثم، فإن هذا المنهج واسع الاستعمال في العلوم الإنسانية، وهو يكافئ التجربة في العلوم العلمية والطبيعية. وفي هذا الصدد يُعرف المنهج المقارن بأنه المنهج الذي يستهدف الاستيعاب الأعمق للظاهرة عن طريق التعليل والاستنتاج[2].

ج: المنهج المقارن وهو اصطلاح عام يشير إلى إجراءات تهدف الى توضيح وتصنيف عوامل السببية في ظهور ظواهر معينة وتطورها، وكذلك أنماط العلاقة المتبادلة في داخل هذه الظواهر بينها وبين بعضها البعض، وذلك بواسطة توضيح التشابهات والاختلافات التي تبينها الظواهر التي تعد من نواح مختلفة قابلة للمقارنة[3].

---

[1] **موريس** أنجرس، المرجع السابق، ص 185.

[2] **ماثيو** جيدير، المرجع السابق، ص 103.

[3] عاطف علبي، المنهج المقارن مع دراسات تطبيقية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ط 01، 2006، ص132.

ومنه فالمنهج المقارن هو المنهج الذي يعتمده الباحث للقيام بالمقارنة بين قضيتين أو ظاهرتين أو أكثر لتبيان أوجه الاختلاف أو الاتفاق بينهما فيما يتعلق بالمسألة محل البحث، بهدف الوصول إلى أفضل حل لتلك المسألة.

- **تطبيق عملي**: الباحث في "حماية الأسرة" لا يكتفي بذكر أن القانون يختلف عن الشريعة في "عقوبة الإهمال العائلي"، بل يفسر ذلك بأن الشريعة تنطلق من الوازع الديني الأخلاقي، بينما ينطلق القانون من الحفاظ على النظام العام المدني.

2: شروط المنهج المقارن

لكي يتم تطبيق وتوظيف المنهج المقارن في البحث تطبيقاً صحيحاً لا بد من توفر أربعة شروط أساسية وهي:

أ: الاشتراك في الإشكال أو الموضوع: بمعنى أنه لا بد من كون القضيتين أو القضايا الخاضعة للمقارنة قد عرفت نفس الإشكال سواء على المستوى المنهجي، أو المستوى الموضوعي. وحصول الاشتراك في موضوع الدراسة المقارنة ضروري لقيام الأساس الذي تبنى عليه ركائز المقارنة في كل أجزاء الموضوع الذي يتركب منها. فلا يعقل أن نبحث مثلاً عن مقارنة بين الأصوليين والمحدثين في استعمال القياس؛ لأن أحد جانبي المقارنة مفقود، وهو القياس عند المحدثين. بينما يمكننا إقامة مقارنة في موضوع "العلة" بين الأصوليين والمناطقة؛ لأن كلا طرفي المقارنة يتوفر على مجال للبحث في موضوع المقارنة[1].

ب: مراعاة المقابلة التزامنية: والمقصود بالمقابلة أن يتم النظر إلى عناصر المقارنة في أجزاء الموضوع بمنهج تقابلي ومناظرة بين القضايا، بحيث يقوم الباحث بمناظرة عناصر الموضوع ومقابلتها لمعرفة عناصر الاختلاف والائتلاف فيها، مع إبراز ذلك بشكل تزامني؛ أي أن الباحث يقوم بمقابلة الجزئية للموضوع بصورة تزامنية لإدراك أوجه التشابه والاختلاف، أي في نفس الوقت الذي يذكر فيه السالب هنا يورد الموجب هناك لإبراز أوجه التقابل في نفس الوقت[2].

ويترتب على هذا الشرط وجود أسلوبين للمقارنة:

1. المنهج العمودي: وهو تناول كل جزئية من جزئيات البحث في كلا طرفي المقارنة في آن واحد.
2. المنهج الأفقي: وهو بحث الموضوع في كل طرف على حدة، بحيث لا يعرض لموقف الطرف الثاني حتى ينتهي من الأول.

ويمكن القول إن منهج المقارنة العمودية أفضل وأنجع؛ لأنه يبعدنا عن التكرار وتقطيع أوصال البحث، فضلاً عن أنه يؤدي إلى حسن وسهولة إدراك أوجه الاتفاق والاختلاف بين أطراف المقارنة.

ج: التعميم: وذلك بأن يعتمد الباحث المنهج المقارن في أغلب مباحث الدراسة المقارنة؛ فلا يُعد من المنهج المقارن قيام الباحث بعقد مقارنات في بعض قضايا الموضوع وإهمالها في قضايا أخرى، بل لا بد وأن يغلب على طابع الدراسة ويكون مهيمناً عليها.

---

[1] **الأنصاري** فريد، المرجع السابق، ص113.

[2] **الأنصاري** فريد، المرجع السابق، ص114.

د: كون المقارنة جادة وعميقة: يجب أن تكون المقارنة التي يقوم بها الباحث جادة وعميقة، ويتجنب المقارنات السطحية التي تقف عند حد أوجه التشابه والاختلاف الشكلية، بل لا بد من الغوص في الجوانب الأكثر عمقاً للوقوف على أوجه التباين والتوافق الحقيقية[1].

تطبيق عملي: عند دراسة "الحسابات المصرفية المجمدة"، لا يكفي المقارنة بين مصطلحات "التجميد" و"الرهن"، بل يجب الغوص في تكييف "حق الملكية" في الشريعة مقابل "الإجراءات التحفظية" في القانون المالي.

3: خطوات المنهج المقارن وإجراءاته

يمر تطبيق المنهج المقارن بالخطوات التالية لضمان الوصول إلى نتائج علمية رصينة:

أ: تحديد موضوع المقارنة: وهي الخطوة الأولى التي يتم فيها تحديد الموضوع الذي سيقوم الباحث بإعداد المقارنة حوله بدقة، لضمان وجود نقاط تقاطع تسمح بالموازنة[2].

ب: وضع متغيرات المقارنة: من خلال صياغة مجموعة من المتغيرات التي تحتوي على نقاط تشابه أو اختلاف معاً. ويُقصد بالمتغيرات هنا: **الأبعاد الموضوعية التي تمثل محور الاختبار والمفاضلة**[3].

ج: تفسير بيانات موضوع المقارنة: وهي تعتمد على فهم الباحث للبيانات التي استعان بها في تطبيق المقارنة. فالتفسير هو الروح التي تمنح المقارنة قيمتها العلمية، ومن خلاله يتم "تعليل" حالات الوفاق أو الخلاف.

د: الحصول على نتائج المقارنة: وهي خلاصة لمجموعة من النتائج التي تحصل عليها الباحث بعد تطبيقه للمقارنة، ومن ثَمَّ كتابة تقرير نتائج البحث الذي يتضمن الترجيحات أو المقترحات التشريعية[4].

- **تطبيق عملي:** في الخطوة النهائية لبحث حول "عقد الكفالة"، تبرز النتائج من خلال ترجيح الرأي الفقهي الأقرب لتحقيق الأمان المالي في المعاملات المعاصرة بناءً على قوة الدليل وواقعية التطبيق.

ثانيا: المناهج المساعدة في البحث المقارن

تتنوع المناهج التي يستعين بها الباحث في الدراسات المقارنة؛ فمنها مناهج إجرائية كالمنهج التاريخي والمنهج الوصفي، ومنها مناهج عقلية كالمنهج الاستقرائي والاستنباطي والاستدلالي والتحليلي، وتفصيل ذلك فيما يلي:

1: المناهج الإجرائية

المقصود بها أنواع المناهج التي تتنوع وفقاً للأسلوب الإجرائي المعتمد في دراسة أحد العلوم أو فروعه، ويتغير نوعها تبعاً لنوع البحث ومجاله. ومن أهم المناهج الإجرائية التي يستعين بها الباحث المقارن:

---

[1] **قاشي** علال، **المنهج المقارن في البحث العلمي في ميدان الدراسات القانونية**، مجلة الاستيعاب، 2021ص158.

[2] **العكام** محمد خير، **تركاوي** عمار، **المنهجية القانونية** .منشورات الجامعة الافتراضية السورية، 2018، ص 13.

[3] **البياتي** فارس، المرجع السابق، ص 38.

[4] **الأنصاري** فريد، المرجع السابق، ص 120.

أ: المنهج التاريخي

يعد المنهج التاريخي أداة حيوية لفهم تطور الظواهر عبر الزمن، وسنتناول تعريفه وتسمياته وخطواته:

- **تعريف المنهج التاريخي:**

عُرّف بتعريفات عديدة منها أنه: مجموعة الطرائق والتقنيات التي يتبعها الباحث التاريخي والمؤرخ للوصول إلى الحقيقة التاريخية وإعادة بناء الماضي بكل وقائعه وزواياه، وكما كان عليه في زمانه ومكانه وبجميع تفاعلات الحياة فيه. كما عُرّف بأنه: الطريقة التاريخية التي تعمل على تحليل وتفسير الحوادث التاريخية بوصفه أساساً لفهم المعاصرة والتنبؤ بما سيكون عليه المستقبل[1].

- **تسمياته:**

للمنهج التاريخي تسميات وإطلاقات أخرى تعكس طبيعته، أهمها:

- ✓ المنهج الوثائقي: لأن الوثائق هي المادة الأساسية للمؤرخ؛ إذ لا تاريخ بدون وثائق.
- ✓ المنهج النقلي: لأنه يعتمد على رواية الأخبار والوثائق في مقابل المنهج العقلي القائم على الدراية.
- ✓ المنهج الاسترادادي: وهي التسمية الأكثر شيوعاً؛ لكونه يسترد الأحداث الماضية ويسترجعها لتحليلها.
- ✓ المنهج التوثيقي: ويُعد في التصنيف الإسلامي أعم من التاريخي؛ لأنه يهدف لتقديم حقائق التراث جمعاً وتحقيقاً وتأريخاً.

- **خطواته وإجراءاته:**

يمر البحث التاريخي بخطوات منظمة تبدأ باختيار الموضوع المشكلة التاريخية، ثم جمع المادة التاريخية من مصادر أولية معاصرة للحدث أو ثانوية. وتأتي بعد ذلك الخطوة الأهم وهي النقد والتمحيص وتتم على مرحلتين:

- ✓ النقد الخارجي: للتأكد من أصالة الوثيقة وهويتها متى ظهرت؟ ومن كاتبها؟
- ✓ النقد الداخلي: لتحليل صدق المادة التاريخية وأمانة الكاتب، ويكون للتأكد من حقيقة المعاني والمعلومات أو البيانات التي اشتملت عليها الوثيقة بشتى الطرق المختلفة والوقوف على ما تضمنته من متناقضات أو أخطاء[2].

ثم تنتهي العملية بالتركيب التاريخي عبر صياغة الفرضيات، وأخيراً تفسير نتائج البحث وكتابة التقرير النهائي.

- ✓ **تطبيق عملي:** الباحث في أحكام الكفالة يحتاج للمنهج التاريخي لتتبع جذور هذا العقد في الفقه الإسلامي ومقارنته بنظيره في القوانين الرومانية القديمة ليفهم تطور الالتزام المالي عبر العصور.

---

[1] **ماثيو** جيدير، المرجع السابق، ص107.

[2] **بوحوش** عمار، **الذنيبات** محمد محمود، **مناهج البحث وطرق إعداد البحوث** .ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4، 2007، ص111.

ب: المنهج الوصفي

يُعد المنهج الوصفي الأكثر ملاءمة للعلوم الإنسانية والاجتماعية؛ كونه يصور الواقع كما هو.

- **التعريف بالمنهج الوصفي:**

عرف بأنه: طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية أو مشكلة اجتماعية أو سكان معينين. ويرى آخرون أن المنهج الوصفي يعتبر طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميا عن طريق جمع معلومات مقننة عن مشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة[1].

ومنه فالمنهج الوصفي هو اسلوب من اساليب التحليل المركز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة او موضوع محدد للحصول على نتائج موضوعية.

- **مجاله ومضمونه:**

يعتمد إما على الوصف الكيفي لتوضيح الخصائص، أو الوصف الكمي المعتمد على لغة الأرقام والنسب؛ متعدياً بذلك مجرد السرد إلى التشخيص، والتحليل، وقياس العلاقات بين المتغيرات.

- **خطوات المنهج الوصفي:**

✓ **فحص الموقف العام أو المشكلة** :ويتطلب ذلك جمع معلومات دقيقة عن الموضوع محل الدراسة، وتحديد المشكلة تحديداً دقيقاً، وجمع كل البيانات والمعلومات المرتبطة بها.

✓ **تحديد المشكلة وصياغة الفروض** :وهنا يضع الباحث بعض الحلول المؤقتة للمشكلة، أو يضع بعض الأسئلة التي تعبر عن المشكلة، والتي يعتقد أنها تساهم في حلها.

✓ **تسجيل الفروض ومسلماتها** :حيث يعتمد الباحث في صياغة الفروض على مسلمات وحقائق علمية مستمدة من نظريات سابقة أو تجارب ميدانية، ثم يختار منها ما يراه مناسباً لدراسته.

✓ **اختيار المفحوصين أو العينات** :ويتم ذلك باختيار الأشخاص أو الحالات التي ستمثل مجتمع الدراسة.

✓ **اختيار أدوات البحث** :مثل الاستبيان، والمقابلة، والملاحظة، والاختبارات وغيرها من الأدوات المناسبة لجمع البيانات.

✓ **جمع البيانات بطريقة دقيقة ومنظمة** :والحرص على أن تكون هذه البيانات موضوعية.

✓ **وصف النتائج وتحليلها وتفسيرها** :في عبارات دقيقة واضحة ومحددة، لكي يتمكن الباحث من استخلاص النتائج والتعميمات التي تسهم في تطوير المعرفة[2].

---

[1] **بوحوش** عمار، **الذنيبات** محمد محمود، المرجع السابق، ص 139.

[2] **بوحوش** عمار، **الذنيبات** محمد محمود، المرجع السابق، ص143/144.

2: المناهج العقلية

المقصود بها المناهج التي تُبنى على العمليات العقلية التأملية، وهي مشتركة بين جل العلوم الإنسانية والأساسية.

أ: المنهج الاستقرائي

هو المنهج الذي يُعنى بتتبع الأجزاء ليستدل منها على حقائق تخص الكل؛ أي الانتقال من الخاص إلى العام. وينقسم إلى نوعين:

- **استقراء تام:** ملاحظة كافة مفردات الظاهرة وهو يقيني لكنه صعب التطبيق واقعياً، أو هو انتقال الفكر من الحكم الجزئي على كل فرد من أفراد مجموعة معينة إلى حكم كلي يتناول كل أفراد هذه المجموعة[1].
- **استقراء ناقص:** دراسة عينة من الجزئيات وتعميم الحكم على الكل، وهو استقراء غير يقيني، وهو انتقال من معرفة جزئية إلى معرفة كلية[2].

ب: المنهج الاستنباطي

يعمل في اتجاه معاكس للاستقراء؛ حيث يبدأ من الكليات لينتهي إلى الجزئيات من العام إلى الخاص. ويمر بثلاث خطوات: المقدمة الكبرى المبدأ العام، المقدمة الصغرى الحالة الخاصة، ثم النتيجة. والصلة بينهما تكاملية؛ فالاستقراء يكون القواعد، والاستنباط يطبقها[3].

ج: المنهج الاستدلالي

يُعرف بالبرهان الذي يبدأ من قضايا مُسلّم بها لينتج عنها قضايا أخرى بالضرورة دون حاجة للتجربة. وهو عملية عقلية منطقية قد تكون قياسية أو رياضية، وتعتمد على التسلسل المنطقي الصارم[4].

د: المنهج التحليلي والتركيبي

- المنهج التحليلي: هو تجزئة الموضوع إلى أبسط عناصره للتعمق في معرفته، وهو مجهر الباحث العقلي.
- المنهج التركيبي: هو عملية جمع الأجزاء المتفرقة لتكوين وحدة متجانسة؛ فهو يبني ما فككه التحليل لصياغة النظرية أو النموذج الكامل. وهو تأليف الحقائق التي تم اكتشافها لتكون كلا متجانسا[5].
- **تطبيق عملي:** عند دراسة جرائم الإهمال العائلي، يستخدم الباحث المنهج التحليلي لتفكيك أركان الجريمة مادي، معنوي، ثم يستخدم المنهج التركيبي ليصيغ في النهاية استراتيجية قانونية متكاملة لحماية الأسرة.

---

[1] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص147.

[2] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص147.

[3] **مجموعة من الباحثين، منهجية البحث وتقنياته في العلوم الاجتماعية**، المركز الديمقراطي العربي، كتاب جماعي، 2019، ص120.

[4] **ماثيو** جيدير، المرجع السابق، ص79.

[5] **حمزة** محمود جلال، **المنهج المقارن في الدراسات الفقهية والقانونية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 2004، ص 29.

المحاضرة الرابعة: منهجية الدراسة الفقهية المقارنة

قبل الحديث عن منهجية الدراسة الفقهية المقارنة، لا بد من التعريف بهذا النوع من الدراسات المقارنة، ثم بيان منهجيتها وأهم مصادرها:

أولا: التعريف بالدراسة الفقهية المقارنة ومنهجيتها

يطلق علماء الشريعة الإسلامية على الدراسة الفقهية المقارنة مصطلح الفقه المقارن، لذلك سنعرف بالفقه المقارن أولا ثم بيان منهجيته.

1: التعريف بالفقه المقارن

يعتبر مصطلح الفقه المقارن مركباً إضافياً يتكون من شقين: الفقه والمقارن، ولضبط دلالة هذا المصطلح أكاديمياً، لا بد من تعريف كل جزء على حدة قبل التوصل إلى المعنى المركب.

أ: تعريف الفقه لغة واصطلاحا

– **لغة:** الفقه في لغة العرب يعني العلم بالشيء والفهم الدقيق له والفطنة، وقد غلب استعمال هذا اللفظ لاحقاً في علم الدين لسيادته وشرفه وفضله على سائر أنواع العلم. ويؤكد هذا المعنى العلامة ابن منظور في معجمه بقوله: الفقه: العلم بالشيء والفهم له، وغلب على علم الدين لسيادته وشرفه وفضله على سائر انواع العلم[1].

– **اصطلاحا:** تنوعت تعريفات الفقه باختلاف الزاوية التي يُنظر منها إليه:

- **في اصطلاح الفقهاء:** يُعرف بأنه حفظ طائفة من مسائل الأحكام الشرعية العملية الواردة في الكتاب والسنة، وما استنبط منها، سواء كان الباحث قد حفظها مع أدلتها، أو مجردة عنها. وبناءً على ذلك، فإن اسم الفقيه عند هؤلاء لا يختص بالمجتهد فقط –كما هو الحال عند الأصوليين– بل يتسع ليشمل كل من اشتغل بحفظ هذه المسائل ونقلها[2].
- **في اصطلاح الأصوليين:** عُرّف الفقه في اصطلاحهم بأنه العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية. وهذا التعريف المنهجي الصارم لم يشتهر إلا بعد أن تمايزت العلوم واستقلت، وإلا فإنه كان يُطلق سابقاً على العلم بأحكام الدين جملة. وقد حرر الإمام الآمدي هذا القيد بقوله: **العِلْمُ بِالأَحْكامِ الشَّرْعِيَّةِ العَمَلِيَّةِ المُكْتَسَبُ مِنْ أَدِلَّتِها التَّفْصِيلِيَّةِ**[3].

---

[1] **ابن منظور**، المرجع السابق، ج13، ص 522.

[2] **الكفوي** أيوب بن موسى، الكليات: **معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1998، ص 692/691.

[3] **الآمدي** سيف الدين، **الإحكام في أصول الأحكام**، المكتب الإسلامي، دمشق، ط2، 1402هـ.، ج1، ص 6.

ب: تعريف المقارن لغة واصطلاحا

المقارنة في اللغة مأخوذة من الفعل قَرَنَ، وتعني الجمع والموازنة بين شيئين أو أكثر. أما في الاصطلاح، فهي عملية عقلية تقوم على مقابلة الرأي بالرأي وموازنته به، ليعرف الباحث مدى اتفاقهما أو اختلافهما، وأيهما أقوى وأسد بالدليل، وهو لا يخرج عن أصل المعنى اللغوي[1].

ج: تعريف الفقه المقارن

يُعرّف الفقه المقارن بأنه تقرير لآراء الفقهاء المسلمين أو المذاهب الإسلامية في مسألة معينة، بعد تحرير محل النزاع فيها. وتكون هذه الآراء مقرونة بأدلتها ووجوه الاستدلال بها، مع بيان المناهج الأصولية التي ينهض عليها هذا الاستدلال، وتوضيح منشأ الخلاف. ثم تأتي مرحلة مناقشة هذه الأدلة أصولياً والموازنة بينها، بغرض ترجيح ما هو أقوى دليلاً أو أسلم منهجاً، أو الإتيان برأي اجتهادي جديد مدعم بالدليل الأرجح في نظر الباحث[2].

كما تُعرّف الدراسة الفقهية المقارنة بأنها علم الخلاف العالي، وهي الدراسة التي تهتم بعرض المذاهب الفقهية والآراء الاجتهادية المختلفة، والاستدلال لكل منها، ثم المقارنة بينها للتوصل إلى الرأي الراجح. وفي هذا السياق يقرر الدكتور مصطفى الزحيلي هذا المفهوم بوضوح قائلاً: هو علم الخلاف العالي، وهي الدراسة التي تهتم بعرض المذاهب الفقهية والآراء الاجتهادية المختلفة، والاستدلال لكل منها، ثم المقارنة بينها للتوصل إلى الرأي الراجح[3].

2: منهجية الدراسة الفقهية المقارنة الفقه المقارن إن ممارسة البحث في الفقه المقارن تتجاوز مجرد سرد الأقوال، لتصبح عملية هندسية متكاملة تهدف إلى استجلاء الحقيقة التشريعية. ويمكننا من خلال التعريفات السابقة استنتاج الخطوات المنهجية التي تمر بها الدراسة الفقهية المقارنة، والتي تمثل في حقيقتها الدعائم والأسس التي يقوم عليها هذا العلم، وهي كالتالي:

أ: تحرير محل النزاع في المسألة المختلف فيها تُعد هذه الخطوة هي الحجر الأساس للانطلاق في الدراسة؛ إذ يقتضي المنهج العلمي البدء بتحديد مواطن الاتفاق ومواطن الافتراق بدقة. إن عدم تحديد محل النزاع والوقوف على الموضع الفعلي الذي لأجله دار الخلاف بين الفقهاء في المسألة المدروسة، يجعل المقارنة بين الآراء أمراً غير منطقي ولا ينبني عليه ثمرة عملية، ما دام موضع الخلاف غامضاً في ذهن الباحث[4].

---

[1] **ابن منظور**، المرجع السابق، ج13، ص336.

[2] **تليالني** فيصل، **المنهج المقارن في بحث الدراسات الفقهية**، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، ص 17-18.

[3] **الأنصاري** فريد، المرجع السابق، ص 112.

[4] **تليالني** فيصل، المرجع السابق، ص 17.

ب: عرض آراء الفقهاء في المسألة بعد تحرير محل النزاع، ينتقل الباحث إلى رصد الأقوال الفقهية على اختلاف اتجاهات المذاهب وطرقها في الاجتهاد. ويجب على الباحث هنا الالتزام بالأمانة العلمية التامة، بحيث لا يهمل رأياً أو يغفل مذهباً لمجرد أنه لا يتوافق مع توجهه الخاص أو مشربه المذهبي، فالمقارنة تقتضي الاستيعاب والشمول.

ج: بسط أدلة المذاهب في المسألة لا تستقيم الدراسة المقارنة بعرض الآراء مجردة عن حججها، بل لا بد من بسط أدلة كل اتجاه من مصادرهم الأصلية لضمان صحة النسبة. كما يجب على الباحث بيان وجه الاستدلال بكل دليل، وتوضيح المناهج الأصولية والقواعد الشرعية التي اعتمد عليها كل فريق في بناء رأيه[1].

د: مناقشة أدلة المذاهب والآراء وهي المرحلة النقدية التي يتم فيها عرض الردود والاعتراضات الواردة على الأدلة. حيث يُبين الباحث نقد كل اتجاه فقهي لأدلة الاتجاهات الأخرى، ووجوه ردهم على الاستدلال بها، مع ذكر الإجابات على هذا النقد إن وجدت. ويشترط في هذه المرحلة التزام الباحث بكامل الحياد والموضوعية، بعيداً عن التعصب المذهبي.

هـ: الترجيح يمثل الترجيح ثمرة الجهد البحثي؛ فبعد موازنة الباحث بين الأدلة في ضوء المناقشات والردود السابقة، يتوج دراسته بترجيح الرأي الأقوى دليلاً والأسلم منهجاً، أو الإتيان برأي جديد مدعم بالحجة الأرجح[2].

3: مسار إتمام الدراسة الفقهية المقارنة الخطوات الإجرائية: لكي تكتمل أدوات الباحث في هذه الدراسة، وجب عليه اتباع خطوات ست في استقاء المادة العلمية:

- **البحث في المتون الفقهية** :وهي الأصول المعتمدة في كل مذهب كالمختصرات والأمهات.
- **الاطلاع على كتب الشروح المذهبية** :المعتمدة لتلك المتون للوقوف على التحليلات والاستدلالات العميقة.
- **التوسع في المصادر غير المعتمدة** :لضمان الإحاطة بمعلومات أو تفريعات قد لا توجد في الكتب الرسمية للمذهب.
- **مراجعة كتب التفسير وشروح السنة** :لا سيما تلك التي تُعنى بالجانب الفقهي تفسير آيات الأحكام وشروح أحاديث الأحكام؛ فهي تزخر ببحوث تتسم بالتحلل من التقليد المذهبي وتركز على قوة النص.
- **البحث في مصادر الفقه المقارن كتب الخلاف** :ككتاب المغني لابن قدامة أو بداية المجتهد لابن رشد، للتأكد من صحة العزو واستيفاء الأدلة.
- **الاطلاع على البحوث المعاصرة** :للوقوف على ما توصل إليه المحدثون في النوازل المعاصرة، والإفادة من طرائق عرضهم وتحليلاتهم الحديثة.

---

[1] **مطلوب** عبد المجيد، **مباحث في الفقه المقارن**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999، ص 38.

[2] **أبو الحاج صلاح محمد**، المرجع السابق، ص 61.

ثانيا: مصادر الدراسة الفقهية المقارنة

لا يمكن للباحث أن يُجري دراسة فقهية مقارنة محكمة، وفقاً للخطوات المنهجية السالفة الذكر، إلا بالعودة إلى مصادر ومظان معينة. فالباحث في الفقه المقارن، وهو يتوخى تجميع مادة دراسته، لا بد وأن يقف عليها في جملة من المصادر المتنوعة التي تتوزع ترتيباً بين: كتب الفقه المذهبي المعتمدة، ثم كتب الخلاف العالي، ثم كتب تفسير آيات الأحكام، وصولاً إلى كتب شروح الأحاديث. وفيما يلي تفصيل منهجي لأهمها:

1: كتب الفقه المذهبي وكتب الخلاف

تشكل المصادر الفقهية الأصيلة في كل مذهب المصدر الأول والأهم للدراسة الفقهية المقارنة؛ وإلى جانبها تبرز كتب الخلاف التي عُنيت بجمع الأقوال المتباينة.

أ: **كتب الفقه المذهبي المدونات الأصيلة مرتبة تاريخياً داخل المذهب** يُعد هذا النوع المنبع الأساسي لنقل الآراء الفقهية ونسبتها بدقة إلى أصحابها. وفيما يلي جرد لأهم المصادر المعتمدة مرتبة ترتيباً منهجياً:

المذهب الحنفي :ويُعتمد في تحريره على أمهات الكتب، وأهمها على الترتيب:

- كتاب المبسوط للسرخسي ت 483هـ، وهو موسوعة الفقه الحنفي.
- كتاب تحفة الفقهاء للسمرقندي ت 539هـ.
- كتاب بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاساني ت 587هـ.
- كتاب الهداية للمرغيناني ت 593هـ.
- كتاب رد المحتار على الدر المختار المعروف بـ حاشية ابن عابدين ت 1252هـ، وهو عمدة المتأخرين.

المذهب المالكي :وأهم كتبه المرجعية:

- المدونة الكبرى المروية عن الإمام مالك، بتدوين الإمام سحنون ت 240هـ.
- كتابا الرسالة والنوادر والزيادات لابن أبي زيد القيرواني ت 386هـ.
- كتابا التلقين والمعونة للقاضي عبد الوهاب ت 422هـ.
- كتاب الكافي لابن عبد البر ت 463هـ.
- كتابا المقدمات الممهدات والبيان والتحصيل لابن رشد الجد ت 520هـ.
- كتاب الذخيرة للقرافي ت 684هـ.
- كتاب مختصر خليل للشيخ خليل بن إسحاق ت 776هـ بشروحه المختلفة.

المذهب الشافعي :وأهم كتبه المعتمدة:

- كتاب الأم للإمام الشافعي ت 204هـ.
- مختصر المزني لإسماعيل بن يحيى المزني ت 264هـ.
- كتاب نهاية المطلب في دراية المذهب لإمام الحرمين الجويني ت 478هـ.
- كتاب المهذب لأبي إسحاق الشيرازي ت 476هـ، وشرحه المجموع للإمام النووي ت 676هـ.
- كتاب الوسيط لحجة الإسلام الغزالي ت 505هـ.
- كتاب منهاج الطالبين للنووي ت 676هـ، وشروحه كنهاية المحتاج للرملي ت 1004هـ.

المذهب الحنبلي :وأهم كتبه:

- مختصر الخرقي ت 334هـ، وشرحه للقاضي أبي يعلى البغدادي ت 458هـ.
- كتاب المغني لابن قدامة المقدسي ت 620هـ، وهو ديوان الفقه المقارن الأكبر، وشرحه الشرح الكبير لابن أبي عمر المقدسي ت 682هـ.
- كتاب مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية ت 728هـ.
- كتاب الفروع لابن مفلح ت 763هـ.
- كتاب الإقناع للحجاوي ت 968هـ، وشرحه كشاف القناع للبهوتي ت 1051هـ.

فقه الظاهرية:

يُعد كتاب المحلى بالآثار للإمام ابن حزم الأندلسي ت 456هـ المصدر الرئيس والوحيد المعتمد لنقل فقه هذه المدرسة، وفيه استعراض قوي للمذاهب الأخرى ونقدها.

ب: كتب الخلاف العالي: وهي المصادر التي أُلِّفَت خصيصاً لجمع المسائل التي وقع فيها الخلاف بين المجتهدين من مختلف الأمصار. ومن أهمها:

1. اختلاف العلماء للإمام محمد بن نصر المروزي ت 294هـ.
2. اختلاف الفقهاء للإمام ابن جرير الطبري ت 310هـ.
3. الإشراف على مذاهب العلماء للإمام ابن المنذر النيسابوري ت 318هـ.
4. تأسيس النظر للإمام أبي زيد الدبوسي ت 430هـ.

2: كتب التفسير وشروح الحديث المهتمة بالفقه المقارن

لا يقتصر الباحث على الدواوين الفقهية، بل يتعداها إلى مصادر الأدلة الأصلية الكتاب والسنة؛ حيث يستخرج منها الباحث كيفية استنباط الفقهاء للأحكام من النص الشرعي مباشرة.

أ: كتب التفسير آيات الأحكام ومن أشهرها مرتبة زمانياً:

- أحكام القرآن لأبي بكر الجصاص الحنفي ت 370هـ.
- أحكام القرآن علي بن محمد بن علي، أبو الحسن الطبري، الملقب بعماد الدين، المعروف بالكيا الهراسي الشافعي ت 504هـ.
- أحكام القرآن للقاضي أبي بكر بن العربي المالكي ت 543هـ.
- الجامع لأحكام القرآن للإمام القرطبي ت 671هـ، وهو أجمعها وأكثرها استيعاباً للخلاف الفقهي المقارن.

ب: كتب شروح الحديث أحاديث الأحكام ومن أهمها وأكثرها عناية بذكر الخلاف الفقهي المقارن:

- كتابا التمهيد والاستذكار للإمام ابن عبد البر ت 463هـ.
- المنهاج شرح صحيح مسلم للإمام النووي ت 676هـ.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري للحافظ ابن حجر العسقلاني ت 852هـ.
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري للإمام بدر الدين العيني ت 855هـ.
- نيل الأوطار للإمام محمد بن علي الشوكاني ت 1250هـ[1].

---

[1] **الجهني** أحمد بن حميد، **نجاح الطالب لمختصر المنتهى لابن الحاجب**، رسالة دكتوره جامعة أم القرى، 1423هـ، القسم الدراسي، ص 8، البند 10.

بعد الفراغ من الجانب الفقهي، ننتقل إلى العقل التشريعي وهو أصول الفقه، لنبين كيف تتم المقارنة بين القواعد الكلية التي تُبنى عليها الأحكام.

أولا: التعريف بالدراسة الأصولية المقارنة ومنهجيتها

يطلق علماء الشريعة على هذا العلم مصطلح أصول الفقه المقارن، وهو لا يقل أهمية عن الفقه المقارن، بل هو أساسه المنطقي.

1: التعريف بأصول الفقه المقارن

هذا المصطلح مركب من أصول الفقه والمقارن، ولتعريفه لا بد من تفكيكه:

أ: **التعريف بأصول الفقه (باعتباره مركباً إضافياً)** :يُعرف هذا العلم ابتداءً من جزأيه؛ فهو مركب من لفظين: أصول وفقه.

- **الأصول:**

1. **لغةً** :**جمع** أصل، وهو ما يبنى عليه غيره كأصل الجدار ويُعبر عنه بأنه :أساس الشيء الذي يقوم عليه، وهو عبارة عما يفتقر إليه ولا يفتقر هو إلى غيره[1].
2. **اصطلاحاً** :يُطلق الأصوليون لفظ الأصل على عدة معانٍ، منها :الدليل، والراجح، والمستصحب، والقاعدة الكلية. والمعنى المراد في هذا الفن هو الدليل؛ لأن أصول الفقه عبارة عما تبنى عليه مسائل ال الفقه، أي أدلته التي تستمد منها أحكامه[2].

- **الفقه: اصطلاحاً** :استقر تعريف الفقه عند الأصوليين بأنه :العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية[3].

---

[1] **الفيومي** أحمد بن محمد، المصباح **المنير في غريب الشرح الكبير**، المكتبة العلمية، بيروت ، ص 15، وأيضاً: **قلعه جي** محمد رواس، **معجم لغة الفقهاء**، دار النفائس، بيروت، ط1، 1408هـ ، ص 71.

[2] **الأسنوي** جمال الدين، **نهاية السول شرح منهاج الوصول في علم الأصول**، تحقيق: محمد علي عبد القادر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ، ص 14، **الغزالي** أبو حامد، **المستصفى من علم الأصول**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1420هـ، ص 05.

[3] **الشيرازي** إبراهيم بن علي، **شرح اللمع في أصول الفقه**، تحقيق: عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1409هـ، ج1، ص 151.

ب: تعريف أصول الفقه (باعتباره لقباً وعلماً على الفن): يُعرف أصول الفقه بكونه لقباً لهذا العلم بأنه :العلم بالقواعد التي يتوصل بها إلى العلم بالأحكام الشرعية الفرعية من أدلتها التفصيلية[1]. كما يُصاغ بتعريف آخر وهو : دلائل الفقه الإجمالية وكيفية الاستفادة منها وحال المستفيد[2].

ج: التعريف بأصول الفقه المقارن :

يُعرّف بأنه: تقرير آراء الأصوليين في المسائل الخلافية، بعد تحرير محل النزاع فيها مقرونة بأدلتها ومناقشتها لترجيح ما هو أقوى دليلا وأسلم منهجا.[3]وعليه، فالمقارن في الأصول لا يبحث في الفرع الفقهي، بل يبحث في القاعدة مثل: هل الأمر يقتضي الوجوب أم الندب؟ ويوازن بين أدلة الأصوليين فيها.

2: منهجية الدراسة الأصولية المقارنة تتبع هذه الدراسة نفس الخطوات المنهجية للفقه المقارن، لكن موضوعها هو المسائل الأصولية، وتتلخص فيما يلي:

أ- **تحرير محل النزاع الأصولي** :بيان الموضع الدقيق الذي وقع فيه الخلاف بين الأصوليين.

ب- **عرض المذاهب** :وغالباً ما يدور الخلاف بين منهج المتكلمين الجمهور ومنهج الفقهاء الأحناف.

ت- **بسط الأدلة** :التماس الحجج من أمهات كتب الأصول.

ث- **المناقشة والردود** :إيراد الاعتراضات المتبادلة بين المدارس الأصولية.

ج- **الترجيح ونوع الخلاف** :وهي الخطوة الأهم؛ حيث يُبين الباحث إن كان الخلاف لفظياً لا أثر له في الفروع، أو معنوياً تترتب عليه ثمرة فقهية، ثم يرجح الرأي الأقوى.

ح- **تطبيق عملي** :عند دراسة قاعدة دلالة النهي على الفساد، يحرر الباحث النزاع، ثم يعرض رأي الجمهور ورأي الحنفية، ويناقش أدلتهم، ليرجح في النهاية الأثر المترتب على صحة أو بطلان العقود المالية أو الأسرية بناءً على هذا النهج الأصولي.

ثانيا: مناهج الأصوليين ومصادرهم

سنتناول أهم المناهج الأصولية التي ارتبطت بها المسائل الخلافية بين علماء الأصول، وهي: منهج المتكلمين ومنهج الفقهاء والمنهج الجامع بينهما.

---

[1] **الخراز** عبد الرحمن إبراهيم، الدليل **إلى علم أصول الفقه**، شركة وعي الدولية، الكويت، ط1، 1442هـ، ص 11 ، وينظر: **الأصفهاني**، شمس الدين محمود، **بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب**، تحقيق: محمد مظهر بقا، دار المدني، جدة، ط1، 1406هـ، ج1، ص 125.

[2] **البيضاوي** ناصر الدين، **منهاج الوصول إلى علم الأصول**، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1429هـ، ص 51، **ابن قدامة** موفق الدين المقدسي، **روضة الناظر وجنة المناظر**، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، مؤسسة الريان، بيروت، ط1، 1419هـ، ج1، ص 21، وينظر: **المرداوي** علاء الدين، **التحبير شرح التحرير**، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1421هـ، ج8، ص 3788.

[3] **النملة** عبد الكريم بن علي، **المهذب في علم أصول الفقه المقارن**، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1420هـ، ج1، ص 25.

1: منهج مدرسة المتكلمين

سنتناول في هذا الفرع التعريف المستفيض بهذه المدرسة وتعدد تسمياتها العلمية، ثم نبرز الركائز المنهجية التي قامت عليها، وصولاً إلى جرد مصادرها الأساسية التي تُعد أركان الفن الأصولي.

أ: التعريف بمدرسة المتكلمين وتسمياتها

- **التعريف بمدرسة المتكلمين** :هي المدرسة الأصولية التي انصبَّ جلُّ اهتمامها على تقرير القواعد الأصولية وتحقيقها منطقياً، مع وضع المقاييس العلمية الصارمة والاستعانة بالاستدلال العقلي واللغوي ما أمكن. وتتميز هذه المدرسة بخصيصة التجريد، أي أنها تدرس المسألة الأصولية لذاتها، مجردة عن الفروع الفقهية ومن غير نظر إلى مذهب فقهي بعينه، فهي المدرسة التي تقوم على منهج نظري تجريدي محض[1].
- **تسمياتها ودلالاتها** :تُعرف هذه المدرسة في الأوساط الأكاديمية بتسميتين تعكسان طبيعة تكوينها المعرفي:

✓ **مدرسة المتكلمين** :سُميت بذلك لأن أغلب من ألفوا على طريقتها هم من علماء الكلام سواء من المعتزلة أو الأشاعرة؛ إذ وجد هؤلاء في علم أصول الفقه مجالاً خصباً لتطبيق أدواتهم العقلية ونظرهم في الحقائق المجردة، فسلكوا في مصنفاتهم منهج علم الكلام استدلالاً واعتراضاً، وهي التسمية الأصح والأدق لهذه المدرسة من الناحية المنهجية[2].

✓ **مدرسة الشافعية** :جرى إطلاق هذه التسمية عند كثير من الأصوليين –لا سيما المتأخرين– نظراً لأن الإمام الشافعي هو أول من كتب على طريقتها من وجهة نظرهم في كتابه الرسالة. غير أن المحققين يرون أن ترك هذه التسمية أولى وأحرى؛ لئلا يُنسب للإمام الشافعي ما هو بريء منه، ولأن إطلاق هذه التسمية ينطوي على اضطراب والتباس في فهم المنهج الأصولي للإمام الشافعي؛ فمدرسة المتكلمين إنما يتصل منهجها بمنهج الشافعي في جانب واحد فقط هو جانب النظر العقلي، أما علم الكلام والمنطق وحتى بعض المباحث اللغوية المعقدة فلا علاقة لمنهج الشافعي بها. كما أن أكثر الذين صنفوا على منهج هذه الطريقة ليسوا من الشافعية، وإنما كانوا ينتمون إلى مذاهب أخرى كالمالكية والحنابلة والمعتزلة[3].

ب: منهج مدرسة المتكلمين

يقوم منهج مدرسة المتكلمين الأصولية على الأسس والخصائص التالية:

- **تحقيق القواعد الأصولية تحقيقاً نظرياً تجريدياً** :وذلك بعيداً عن تأثير الفروع الفقهية المسبقة، بخلاف مدرسة الفقهاء التي تستوحي قواعدها من الفروع. وهذا التجريد جعل المنهج نظرياً بامتياز، مما ترتب عنه أن جاءت القواعد

---

[1] **النملة** عبد الكريم بن علي، المرجع السابق، ج1، ص25؛ وينظر: **شعبان** زكي الدين، **أصول الفقه الإسلامي**، دار التأليف، مصر، ص13، **الزحيلي** وهبة، **أصول الفقه الإسلامي**، دار الفكر، دمشق، ط1، 1406هـ، ج1، ص34.

[2] **الخراز** عبد الرحمن إبراهيم، المرجع السابق، ص 40.

[3] **الخراز** عبد الرحمن إبراهيم، المرجع السابق، ص 40-41.

الأصولية عندهم حاكمة والفروع محكومة؛ فإذا قرروا قاعدةً وخالفها فرعٌ مذهبي، أهدروا الفرع لمخالفته الأصل العقلي أو اللغوي[1].

- **العناية بوضع الحدود والتعريفات** :عُني منهج هذه المدرسة بوضع الحدود الدقيقة للمصطلحات الأصولية وفق القواعد المنطقية الجامع المانع. وقد بلغ اهتمامهم بهذا الجانب أن أفرد بعضهم كتباً مستقلة لتعاريف المصطلحات، كما فعل العلامة أبو الوليد الباجي المالكي في كتابه :**الحُدُودُ فِي الأُصُولِ**[2].
- **الاعتماد على الاستدلال العقلي والجدل** :وذلك بحشد الأدلة والبراهين النقلية والعقلية على صحة آرائهم وضعف آراء مخالفيهم، معتمدين مسالك الجدل والمنطق، ومستخدمين أسلوب الفنقلة؛ حيث يديرون حواراً افتراضياً مع الخصم بقولهم: فإن قالوا... قلنا... أو إن قلتم... قلنا.... وهذا الأسلوب يهدف إلى قطع حجة المخالف بالبرهان القاطع[3].
- **الاعتماد على المباحث الكلامية** :تأثر منهج هذه المدرسة بعلم الكلام، فأقحم مؤلفوها الكثير من القضايا النظرية التي ليس لها تطبيقات عملية في الفروع الفقهية، كمسألة حكم الأفعال قبل ورود الشرع والتحسين والتقبيح العقليين. وفي هذا الصدد، يرى الدكتور علي سامي النشار أن المنهج هو القاسم المشترك بين علم الأصول وعلم الكلام، إذ يكاد يكون متطابقا بينهما في الأسس ونوع الأدلة المستخدمة في البرهنة[4].

ج: مصادر المدرسة الأساسية أركان الفن الأصولي

استقرت هذه المدرسة على أربعة كتب تُعد هي القواعد والأركان التي تفرع عنها كل ما كُتب بعدها، وهي مرتبة كالتالي:

- **كتاب العمد** :للقاضي عبد الجبار الهمذاني ت 415هـ.
- **كتاب المعتمد** :لأبي الحسين البصري ت 436هـ.
- **كتاب البرهان** :لإمام الحرمين الجويني ت 478هـ.
- **كتاب المستصفى** :للإمام الغزالي ت 505هـ.

وقد نال هذا الرباعي شهرةً واسعة، حيث اعتبرها المحققون أصول مدرسة المتكلمين، ومنهم العلامة ابن خلدون الذي نصَّ على ذلك في مقدمته بقوله: وكان من أحسن ما كتب فيه المتكلمون كتاب البرهان لإمام الحرمين والمستصفى

---

[1] **الزحيلي** وهبة، **أصول الفقه الإسلامي**، المرجع السابق، ج1، ص34.

[2] **الباجي** أبو الوليد، **الحدود في الأصول**، تحقيق: محمد علوي المالكي، دار الغرب الإسلامي، بيروت ص 15، ص31.

[3] **شلبي** محمد مصطفى، **أصول الفقه الإسلامي**، الدار الجامعية، بيروت، ص32؛ وينظر: **الأسنوي** جمال الدين، المرجع السابق، ص15.

[4] **النشار** علي سامي، **مناهج البحث عند مفكري الإسلام**، دار النهضة العربية، بيروت، 1984، ص 79 وما بعدها.

للغزالي وهما من الأشعرية، وكتاب العمد لعبد الجبار وشرحه المعتمد لأبي الحسين البصري وهما من المعتزلة، وكانت الأربعة قواعد هذا الفن وأركانه[1].

ثم جاءت بعد ذلك مصنفات جامعة هذبت هذه الأصول، وأهمها كتاب **المحصول** للفخر الرازي ت 606هـ، وكتاب **الإحكام** للآمدي ت 631هـ، واللذان تتابعت عليهما الاختصارات والشروح في العصور اللاحقة.

2: منهج مدرسة الفقهاء

سنتناول في هذا الفرع التعريف المستفيض بهذه المدرسة وتسمياتها العلمية، ثم نبرز الخصائص والسمات التي ميزت منهجها العملي، وصولاً إلى جرد أهم مصنفاتها التي أرست دعائم هذا الفكر.

أ: التعريف بمدرسة الفقهاء وتسمياتها

- **التعريف بمدرسة الفقهاء** :هي المدرسة الأصولية التي سارت باتجاه التأثر بالفروع الفقهية وإثبات سلامة الاجتهاد فيها؛ فهي مدرسة لا تضع القواعد بمعزل عن الفقه، بل تقرر القواعد الأصولية على مقتضى ما نُقل من الفروع عن أئمة المذهب. ويدعي أصحاب هذه المدرسة أن هذه القواعد هي ذاتها التي لاحظها الأئمة وساروا عليها عند تفريعهم للفروع، وعليه فإن أصول هذه المدرسة جاءت متأخرة في التدوين عن استنباط الفروع؛ أي أنها استنباط عكسي من الجزئيات إلى الكليات[2].
- **تسمياتها ودلالاتها** :اشتهرت هذه المدرسة بتسميتين تعكسان طبيعة اشتغالها الفقهي:

✓ **مدرسة الفقهاء** :سُميت بذلك لشدة تعلقها بالفرع الفقهي وإخضاع الأصل أو القاعدة له، فهي تنظر إلى القواعد من منظار الفقه التطبيقي. وفي هذا السياق، يصف العلامة ابن خلدون هذه الطريقة بقوله: إِنَّ كِتَابَةَ الْفُقَهَاءِ الحَنَفِيَّةِ فِي أُصُولِ الفِقْهِ أَمَسُّ بِالفِقْهِ، وَأَلْيَقُ بِالفُرُوعِ لِكَثْرَةِ الأَمْثِلَةِ فِيهَا[3].

✓ **مدرسة الحنفية** :وتسمى بذلك لأن علماء المذهب الحنفي هم الذين شيدوا أركانها وكتبوا وفق نهجها، خاصة متأخري الحنفية الذين سعوا للدفاع عن مذهبهم والشهادة بسلامة فروعه عبر إثبات أن لها أصولاً مسبقة استند إليها أئمتهم. ويشير الباحثون إلى أن الحنفية لجأوا لهذا المنهج حينما لم يجدوا لأئمتهم قواعد أصولية مدونة كما فعل الشافعي، فاستخرجوا تلك القواعد من الفروع لتكون أداة في المناظرة والجدل. ومع ذلك، يرى بعض العلماء أن تسميتها بـ مدرسة الفقهاء أصح؛ لأن هذا المسلك المنهجي ليس حكراً على الأحناف، بل هو مسلك كل فقيه يربط الأصل بالفرع[4].

---

[1] **ابن خلدون** عبد الرحمن بن محمد، **المقدمة**، تحقيق: عبد السلام الشدادي، خزانة الدار البيضاء، 2005، ص455.

[2] **الزحيلي** وهبة، **أصول الفقه الإسلامي**، المرجع السابق، ج1، ص37؛ **الباحسين** يعقوب بن عبد الوهاب، **القواعد الفقهية: المبادئ، المقومات، المصادر، الدليلية، التطور**، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1418هـ، ص 62

[3] **الزحيلي** وهبة، **أصول الفقه الإسلامي**، المرجع السابق، ج1، ص 34.

[4] **محمد أديب صالح، مصادر التشريع الإسلامي ومناهج الاستنباط**، مكتبة العبيكان، ط01، 2002، ص108.

ب: خصائص منهج مدرسة الفقهاء

سلكت هذه المدرسة مسلكاً استقرائياً مغايراً تماماً لمسلك مدرسة المتكلمين التجريدي، ويتميز منهجها بالخصائص التالية:

- **المنهج العملي الواقعي** :حيث يقوم على ربط الأصول بالفروع ربطاً عضوياً، فإثبات القواعد يكون بمقتضى ما استقر من فروع مذهبية. وعليه، فإن المنهج المعتمد هنا هو منهج الاستقراء وتتبع اجتهادات الأئمة لتوليد القاعدة منها[1].
- **وفرة الأمثلة والتطبيقات الفقهية** :وهي من أظهر سمات هذه المدرسة، إذ تخلو مصنفاتهم من الترف العقلي والمباحث النظرية المجردة التي طغت على مدرسة المتكلمين، مما جعل قواعدهم بعيدة عن التعقيدات المنطقية والكلامية [2].
- **المزج بين الأصول والفقه** :استطاع هذا المنهج أن يقارب بين العلمين بأسلوب مفيد، فجاءت مؤلفاتهم أقرب لصنيع الفقهاء الممارسين، حيث يُشرح الأصل وعينه على الفرع الذي يخدمه[3].
- **القواعد كقوانين مقررة خادمة** :جاءت طريقتهم استنباطاً للقواعد التي يبنى عليها المذهب، فأصبحت القواعد عندهم مقاييس مقررة لتبرير الفروع، وليست مقاييس حاكمة عليها؛ فإذا تعارضت القاعدة مع فرع مذهبي، عمدوا إلى تعديل القاعدة لتستوعب الفرع وتتفق معه. ويؤكد الدكتور وهبة الزحيلي أن هذا المنهج: يُعنى بِإِثْبَاتِ الأُصُولِ الَّتِي نُقِلَتْ عَنِ الأَئِمَّةِ، وَجَعْلِهَا خَادِمَةً لِلفُرُوعِ المَنْقُولَةِ عَنْهُمْ[4].

ج: أهم مؤلفات طريقة الفقهاء

تزخر المكتبة الأصولية بمؤلفات رصينة سارت على هذا النهج، وأهمها:

- ✓ **كتاب مآخذ الشرائع** :لأبي منصور الماتريدي ت 330هـ، ويُعد الرائد الأول والمؤسس لهذا المسلك.
- ✓ **رسالة الكرخي** :لأبي الحسن عبيد الله بن الحسين الكرخي ت 340هـ، وهو مرجع هام في قواعد المذهب.
- ✓ **كتاب أصول الجصاص** :لأبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص ت 370هـ، الذي طبق منهج شيخه الكرخي بتوسع.
- ✓ **كتاب تأسيس النظر** :لأبي زيد الدبوسي ت 430هـ، والذي امتاز بالموازنة بين اصطلاحات الحنفية والشافعية بذكاء فقهي.
- ✓ **كتاب كنز الوصول أصول البزدوي** :لفخر الإسلام البزدوي ت 482هـ، وهو عمدة المتأخرين في هذا الفن، وشرحه البخاري في **كشف الأسرار**.

---

[1] **الزحيلي** وهبة، **أصول الفقه الإسلامي**، المرجع السابق، ج1، ص37؛ وينظر: أبو زهرة محمد، **أصول الفقه**، دار الفكر العربي، القاهرة، ص19.

[2] **شعبان** زكي الدين، المرجع السابق، ص15.

[3] **محمد أديب صالح**، المرجع السابق، ص108؛ وينظر: **النملة** عبد الكريم بن علي، المرجع السابق، ج1، ص37.

[4] **الزحيلي** وهبة، **أصول الفقه الإسلامي**، المرجع السابق، ج1، ص 34.

- ✓ **كتاب أصول السرخسي** :لأبي بكر محمد بن سهل السرخسي ت 490هـ، صاحب المبسوط، وامتاز كتابه بقوة الاستدلال الفقهي.
- ✓ **كتاب منار الأنوار** :لأبي البركات النسفي ت 710هـ، وهو من المتون المختصرة المركزة التي كثرت حولها الشروح.

3: المدرسة الجامعة بين الطريقتين

سنتناول في هذا الفرع التعريف بالمدرسة الجامعة وتسمياتها، ثم نبرز خصائص منهجها التوفيقي وأهم مؤلفاتها، مع الإشارة إلى أثرها في تقريب شقة الخلاف بين المدارس الأصولية.

أ: التعريف بالمدرسة الجامعة وتسمياتها

- **التعريف بالمدرسة الجامعة** :إن النقد العلمي الذي وُجه للطريقتين السابقتين طريقة المتكلمين القائمة على التجريد، وطريقة الفقهاء القائمة على الاستقراء هو الذي حدا ببعض المحققين من الأصوليين للإتيان بطريقة وسيطة تجمع بين محاسن الطريقتين وتتجنب المآخذ الموجهة إليهما. وقد ظهرت هذه المدرسة التي تمثل مرحلة النضج والتركيب في نهاية القرن السابع الهجري، لتقدم رؤية أصولية تجمع بين الدليل النظري والتطبيق العملي[1].
- **تسمياتها ودلالاتها** :عُرفت هذه الطريقة في كتب المناهج بتسميتين تعكسان واقعها الزمني والمنهجي:
  - ✓ **الطريقة الجامعة** :وسُميت بذلك لأنها جمعت بين تحقيق القواعد بالأدلة منهج المتكلمين وبين ربطها بالفروع الفقهية منهج الفقهاء، فكانت جسراً واصلاً بين النظرية والتطبيق.
  - ✓ **طريقة المتأخرين** :وتُطلق هذه التسمية نظراً لأن الذين صنفوا وفق هذا المسلك هم من علماء القرون المتأخرة ما بعد القرن السابع الهجري، الذين استفادوا من التراث الأصولي الضخم الذي خلفته المدرستان السابقتان[2].

ب: خصائص منهج المدرسة الجامعة

اعتمد منهج هذه المدرسة على التوفيق والتركيب، حيث حرص مؤلفوها على الأخذ بمزايا المنهجين السابقين؛ فنظروا إلى طريقة المتكلمين في إثبات القاعدة بالدليل النقل والعقل، وطريقة الفقهاء في استنباط القاعدة من الفروع، فجاء منهجهم مزيجاً سليماً مفيداً يتميز بالخصائص التالية:

- ✓ **تمحيص القواعد وتجريدها من الحشو الكلامي** :عمدت هذه المدرسة إلى تهذيب مذهب المتكلمين بتجريده من الإغراق في المباحث العقلية والجدليات التي لا ثمرة فقهية لها، والتركيز على جواهر المسائل وبنائها على الأدلة النقلية والقواعد الشرعية الصحيحة[3].

---

[1] **الزحيلي** وهبة، **أصول الفقه الإسلامي**، المرجع السابق، دار الفكر، ج1، ص39.

[2] **النملة** عبد الكريم بن علي، المرجع السابق، ج1، ص 55.

[3] **الصنعاني** محمد بن إسماعيل، **مزالق الأصوليين**، تحقيق: محمد صباح المنصور، مكتبة أهل الأثر، الكويت، ط1، 1425هـ، ص 5-7، **الجهني** أحمد بن حميد، المرجع السابق، ص 5.

- ✓ **خدمة الفقه بالتطبيق العملي** :حرص مؤلفو هذه الطريقة على الإكثار من الفروع الفقهية والتطبيقات العملية للقواعد الأصولية، مما أخرج علم الأصول من حيز النظر المحض إلى حيز الوظيفة الإجرائية، مع الالتزام بالحياد والتحرر من التعصب المذهبي. وفي هذا الصدد يقرر الدكتور وهبة الزحيلي أن هذه المدرسة اسْتَطَاعَتْ أَنْ تُقَرِّبَ بَيْنَ القَوَاعِدِ النَّظَرِيَّةِ وَالمَسَائِلِ الفِقْهِيَّةِ بِأُسْلُوبٍ مَمْزُوجٍ بَيْنَ المَنْطِقِ والأثر[1].
- ✓ **الاستقلال في الحكم والترجيح** :أتاح هذا المنهج الجامع للباحث قدرة أكبر على الموازنة والترجيح بين الآراء بناءً على قوة الدليل، مما جعل نتائج البحث أكثر موضوعية وقدرة على معالجة النوازل المعاصرة[2].

ج: أهم مؤلفات الطريقة الجامعة

تُعد كتب هذه المدرسة من أضخم الموسوعات الأصولية وأكثرها تداولاً في الأوساط العلمية، وأهمها:

- ✓ **كتاب بديع النظام** :لمظفر الدين الساعاتي الحنفي ت 694هـ، والذي جمع فيه ببراعة بين أصول البزدوي حنفي وكتاب الإحكام للآمدي شافعي.
- ✓ **كتاب تنقيح الأصول وشرحه التوضيح** :لصدر الشريعة البخاري الحنفي ت 747هـ، والذي يُعد عملاً تركيبياً فذاً جمع فيه بين أصول البزدوي، والمحصول للرازي، ومختصر ابن الحاجب. ويُعد هذا الكتاب من أدق ما صُنف في هذه المدرسة.
- ✓ **كتاب جمع الجوامع** :لتاج الدين السبكي الشافعي ت 771هـ، وهو الكتاب الذي طارت شهرته في الآفاق، حيث لخص فيه السبكي ما يقرب من مائة مصنف، ووصفه الأصوليون بأنه نِهَايَةُ المَطْلَبِ فِي عِلْمِ الأُصُولِ لِمَا حَوَاهُ مِنْ دِقَّةٍ وَإِيجَازٍ وَاسْتِيعَابٍ[3].
- ✓ **كتاب التحرير** :للكمال بن الهمام ت 861هـ، صاحب فتح القدير، وامتاز بدقة العبارة وعمق النظر المقارن.
- ✓ **كتاب مسلم الثبوت** :لمحب الله بن عبد الشكور ت 1118هـ، وشرحه الشهير **فواتح الرحموت**، ويمثل هذا الكتاب نضج المدرسة الجامعة في العصور المتأخرة.

---

[1] **الزحيلي** وهبة، **أصول الفقه الإسلامي**، المرجع السابق، ج1، ص 37-38، **الخراز** عبد الرحمن إبراهيم، المرجع السابق، ص 41.

[2] **النملة** عبد الكريم بن علي، المرجع السابق، ج1، ص39؛ وينظر: **محمد أديب صالح**، المرجع السابق، ص110.

[3] **الخراز** عبد الرحمن إبراهيم، المرجع السابق، ص 51.

سنتناول في هذا المبحث التعريف بالدراسة القانونية المقارنة، ثم منهجيتها وأهم مصادرها.

أولا: التعريف بالدراسة القانونية المقارنة

يطلق علماء القانون على الدراسة القانونية المقارنة مصطلح القانون المقارن، وللوصول إلى كنه هذا المصطلح، لا بد من تفكيك مركبيه الإضافيين القانون والمقارن، تمهيداً لصياغة تعريف جامع للمركب الإضافي.

1: التعريف بالقانون لغة واصطلاحاً

أ: القانون لغة :تُشير أغلب الدراسات اللغوية والتاريخية إلى أن أصل كلمة قانون Canon يعود إلى اللغة اليونانية القديمة، حيث كانت تُطلق في الأصل على العصا المستقيمة. ثم استُعير هذا اللفظ للدلالة على الاستقامة المعنوية والقدوة. وبعد تعريب الكلمة، أصبحت تُطلق في اللغة العربية بمعنى الاستقامة، والاستقرار، والاطراد؛ كما تُفيد معنى مقياس كل شيء. وفي هذا السياق، يذكر اللغويون أن القانون هو أصل كل شيء ومقياسه الذي يقاس به[1].

ب: القانون اصطلاحاً :لمصطلح القانون دلالتان في الاصطلاح، دلالة عامة تشمل مختلف العلوم، ودلالة خاصة بالعلوم القانونية:

- ✓ **المعنى العام** :يُطلق القانون ويُراد به كل أمر كلي ينطبق على جميع جزئياته التي نتعرف أحكامها منه. وهذا المعنى ينطبق على جميع مجالات العلوم، سواء كانت طبيعية كقانون الجاذبية أو رياضية أو اجتماعية؛ فكلما وجدنا ظاهرة تتكرر بنظام ثابت ومطرد تحت ظروف معينة، أطلقنا عليها وصف القانون[2].
- ✓ **المعنى القانوني الخاص** :أما في اصطلاح فقهاء القانون، فهو: مجموعة من القواعد العامة المجردة والملزمة التي تنظم سلوك الأفراد في المجتمع، والتي تقترن بجزاء مادي توقعه السلطة العامة يكفل احترامها. ويُعرفه كبار الفقهاء بأنه: مَجْمُوعَةُ القَوَاعِدِ الاجْتِمَاعِيَّةِ الَّتِي تَنْظِمُ رَوَابِطَ العَيْشِ فِي المُجْتَمَعِ، وَتَفْرِضُهَا الدَّوْلَةُ بِقُوَّةِ الإِكْرَاهِ عِنْدَ الاِقْتِضَاءِ[3].
- ✓ **تطبيق عملي** :عندما ندرس قانون الأسرة، فنحن أمام مجموعة من القواعد العامة والمجردة التي تسري على جميع المواطنين دون تمييز، والهدف منها تنظيم سلوكهم داخل مؤسسة الزواج، مع وجود جزاء كالنفقة أو الحضانة يضمن تنفيذ هذه القواعد.

---

[1] **الفيروز آبادي** مجد الدين محمد، **القاموس المحيط**، دار الحديث، القاهرة، 2008، ص 1024 (مادة: قنن).

[2] **كيرة** حسن، **المدخل إلى القانون**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1993، ص10.

[3] **منصور** محمد حسين، **المدخل إلى القانون (القاعدة القانونية)**، منشورات الحلبي الحقوقية، ط01، 2010، ص12؛ وينظر: **كيرة** حسن، المرجع السابق، ص15، **الصراف** عباس، **حزبون** جورج، **المدخل إلى علم القانون**، دار الثقافة، عمان، 2014، ص 15.

2: التعريف بالقانون المقارن

لقد سبق معنا تعريف المقارن لغة واصطلاحاً في المبحث الأول، لذا سننتقل مباشرة إلى بيان ماهية المركب الإضافي **القانون المقارن** .وقبل إيراد التعريف الجامع، لا بد من رفع اللبس عن طبيعة هذا المصطلح؛ فمصطلح القانون المقارن ليس قانوناً بالمعنى الاصطلاحي للكلمة؛ أي أنه ليس مجموعة من القواعد الملزمة التي تنظم حياة المجتمع، ولا يُعد فرعاً مستقلاً من فروع القانون العام أو الخاص كالمدني أو الإداري.

وإنما هو تعبير اصطلاحي يُستخدم للإشارة إلى **دراسة قانونية** أو **بحث علمي** يقوم على المقارنة بين قانونين أو أكثر. ولقد اختلف الفقهاء والباحثون في تكييفه بين اتجاهين:

أ- **الاتجاه الأول** :يراه علماً مستقلاً بذاته، له موضوعه وغايته المتمثلة في توحيد القوانين العالمية[1].

ب- **الاتجاه الثاني** :يراه مجرد طريقة مقارنة وأداة منهجية تُستخدم لتوضيح الحلول الواردة في النظم والشرائع بهدف تحسينها وتطويرها[2].

وبناءً على هذا التباين، عُرّف القانون المقارن بأنه :المُوَازَنَةُ بَيْنَ التَّشْرِيعَاتِ المُتَبَايِنَةِ لِاسْتِخْلَاصِ أَسْبَابِ التَّشَابُهِ وَالِاخْتِلَافِ[3].

كما عُرّف بتعريف أكثر شمولية وعمقاً بأنه: علم منهجي يهدف إلى المقارنة بين الأنظمة القانونية المختلفة (أو فروع معينة منها) للوصول إلى نقاط الالتقاء والاختلاف، وفهم كيفية تطور هذه القوانين وسياقها الاجتماعي، مما يساعد المشرعين على اختيار أفضل الحلول القانونية وتطوير أنظمتهم الوطنية[4].

- **تطبيق عملي** :عندما نقارن بين نظام المسؤولية التقصيرية في القانون المدني الجزائري ونظيره في القانون الفرنسي، فنحن لا نطبق قانوناً جديداً يسمى القانون المقارن، بل نحن نمارس **طريقة القانون المقارن** لاستنباط أفضل الحلول التشريعية التي تحمي المتضرر.

ثانيا: منهجية الدراسة القانونية المقارنة ومصادرها

سنتناول في هذا المطلب الخطوات المنهجية الدقيقة التي تمنح الدراسة القانونية صفة المقارنة العلمية، تمييزاً لها عن مجرد السرد التشريعي، ثم نبين أهم المصادر والمظان التي يعتمد عليها الباحث القانوني.

---

[1] **الجبوري** ياسين محمد، **المبسوط في شرح القانون المدني: مدخل إلى القانون**، دار الثقافة، عمان، 2011، ص44؛ وينظر: **صبري** محمد شريف، **القانون المقارن**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص22.

[2] **منصور** محمد حسين، **القانون المقارن**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص18؛ وينظر: **كيرة** حسن، المرجع السابق، ص42.

[3] **دافيد** رينيه، **الأنظمة القانونية الكبرى في العالم المعاصر**، ترجمة: محمد مرقس، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 12، **منصور** محمد حسين، **القانون المقارن**، المرجع السابق، ص20، **العكام** محمد خير، **تركاوي** عمار، المرجع السابق، ص 26.

[4] **بن سعيد** موسى، **محاضرات القانون المقارن**، جامعة المسيلة، 2019-2020، ص 11، **أبو زيد** صبري فوزي، **دراسات في القانون المقارن**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ص 8.

1: منهجية الدراسة القانونية المقارنة

إن الدراسة القانونية المقارنة ليست مجرد تجميع لنصوص تشريعية متباينة، بل هي جهد فكري منظم يهدف إلى تحليل موضوع قانوني في نظامين أو أكثر. وتمر هذه الطريقة المنهجية بالخطوات والمراحل التالية:

أ: اختيار عينات المقارنة تعد هذه الخطوة هي التحدي الأول أمام الباحث؛ ففي ظل الكم الهائل من القوانين العالمية، يقع الباحث في حيرة الاختيار. ويجب أن يكون الاختيار مبنياً على غاية محددة لا مجرد استعراض للقدرة على الترجمة. وقد اختلف المنهجيون في مواصفات العينات:

- ✓ البعض يرى ضرورة المقارنة بين قوانين **العائلة القانونية الواحدة** كالعائلة اللاتينية التي ينتمي إليها القانون الجزائري والفرنسي، حيث يسهل التحليل لتقارب الفلسفة والمصدر[1].
- ✓ والبعض الآخر يرى جدوى المقارنة بين عائلات مختلفة لإثراء الحلول القانونية .والمؤكد منهجياً أنه كلما كان عدد القوانين محدوداً، كانت الدراسة أكثر تعمقاً وجدوى، مما يبعد الباحث عن الاختيار العشوائي الذي يضعف قيمة النتائج. ويؤكد الفقهاء أن اخْتِيارَ عَيِّناتِ المُقارَنَةِ يَجِبُ أَنْ يَخْضَعَ لِمِعْيارِ المُناظَرَةِ والمقابَلَةِ لِضَمانِ صِحَّةِ الِاسْتِنْتاجِ[2].

ب: تحديد مستويات المقارنة المنهجية بعد اختيار العينات، ينتقل الباحث إلى مرحلة أكثر تعقيداً تتجاوز التصفيف الظاهري للنصوص، وتمر بمستويين:

- ✓ **المرحلة التحليلية** :حيث يتم تفكيك النصوص وتجزئتها لمعرفة النقاط الجوهرية الاصطلاحية، العقابية، الموضوعية[3].
- ✓ **المرحلة التركيبية** :وتتضمن دراسة القاعدة في ظل **النظام القانوني** العام للدولة، ثم الوصول إلى **المنهج الكامل** الذي يربط القانون بالعوامل السياسية والاجتماعية والاتفاقيات الدولية[4].
- ✓ **تطبيق نموذجي** :عند مقارنة جريمة القتل العمدي بين القانونين الجزائري والفرنسي، لا يكتفي الباحث بذكر العقوبة، بل يحلل الاختلاف؛ فيجد أن فرنسا ألغت عقوبة الإعدام التزاماً بـ الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان مستوى المنهج الكامل والالتزام الدولي، بينما لا يزال المشرع الجزائري يحتفظ بها مع وقف التنفيذ لمبادئ ترتبط بالنظام العام الداخلي.

---

[1] **صبري** محمد شريف، المرجع السابق، ص35؛ وينظر: **منصور** محمد حسين، **القانون المقارن**، المرجع السابق، ص40.

[2] **العكام** محمد خير، **تركاوي** عمار، المرجع السابق، ص 80.

[3] **صبري** محمد شريف، المرجع السابق، ص48؛ وينظر: **منصور** محمد حسين، **القانون المقارن**، المرجع السابق، ص55.

[4] **الجبوري** ياسين محمد، المرجع السابق، ص52؛ وينظر: **أبو زيد** صبري فوزي، المرجع السابق، ص50.

ج: **استخلاص نتائج المقارنة المنهجية** وهي ثمرة البحث المقارن، حيث ينتقل الباحث من **المقارنة الجزئية** بين النصوص إلى **المقارنة الكلية** بين النظم. وفي هذه المرحلة، يصدر الباحث أحكامه التقييمية بروح المنتقد المحايد وفق غرضين:

- ✓ **غرض توحيد القوانين** :ببيان القواعد المشتركة ومحاولة إزالة الفوارق وهي غاية تصطدم غالباً بعقبة السيادة الوطنية[1].
- ✓ **غرض التحسين والتطوير** :وهو الأهم، حيث يستفيد الباحث من تجارب الدول السباقة لسد النقص في القانون الوطني[2].

ويُعاب على الكثير من البحوث الاكتفاء باقتراحات عامة، بينما المنهجية الصحيحة تقتضي تقديم **مشروع نص مقترح** يجسد نتائج المقارنة. وفي هذا يقرر الأكاديميون أن قِيمَةُ البَحْثِ المُقارَنِ تَكْمُنُ فِي القُدْرَةِ عَلى صِياغَةِ بَدائِلَ تَشْرِيعِيَّةٍ ناضِجَةٍ[3].

2: مصادر الدراسة القانونية المقارنة

إذا كانت المقارنة بين الأشياء قديمة قدم الفكر الإنساني كما بينا في المبحث الأول، فإن القانون المقارن كعلم منهجي يهتم بمقارنة الأنظمة القانونية لم يتأسس في صورته المؤسسية إلا في مطلع القرن العشرين، وتحديداً في **المؤتمر الدولي للقانون المقارن المنعقد بباريس سنة 1900م** [4].ومنذ ذلك الحين، تعاظمت أهميته حتى غدا ركناً أساسياً في التكوين القانوني المعاصر، وعلماً مستقلاً بذاته حدد أركانه الثلاثة:

- **الموضوع** :وهو القوانين والأنظمة المختلفة من حيث المكان الدول والزمان التاريخ القانوني.
- **المنهج** :وهو الطريقة المقارنة التحليلية والتركيبية التي سبق تفصيلها.
- **الغاية** :وهي استنباط القواعد العامة والمبادئ الكلية المشتركة بين الشرائع والنظم القانونية.

وبناءً عليه، فإن المصادر الأساسية لكل دراسة قانونية مقارنة تتمثل في الأنظمة القانونية والشرائع، مدعومة بالدراسات السابقة والمراجع المتخصصة، وتفصيلها كالتالي:

أ: **مصادر الأنظمة القانونية الكبرى** يتحتم على الباحث المقارن أن يعود إلى المصادر الرسمية لكل نظام قانوني محل المقارنة، وأهمها:

- ✓ **مصادر النظام الأنجلوسكسوني** :**Common Law** وتعتمد بالدرجة الأولى على **القضاء** السوابق القضائية، ثم التشريع، فالعرف.

---

[1] **صبري** محمد شريف، المرجع السابق، ص60؛ وينظر: **منصور** محمد حسين، **القانون المقارن**، المرجع السابق، ص72.

[2] **أبو زيد** صبري فوزي، المرجع السابق، ص55؛ وينظر: **الجبوري** ياسين محمد، المرجع السابق، ص58.

[3] **قديري** محمد توفيق، **تطبيق المنهج المقارن في البحوث القانونية**، مجلة إيليزا، جامعة ابن خلدون – تيارت (الجزائر)، 2025م، ص 501-503، **عبد السلام** سعيد سعد، **المدخل لدارسة القانون المقارن**، دار النهضة العربية، القاهرة ص 112.

[4] **بن سعيد** موسى، المرجع السابق، ص03.

- ✓ **مصادر النظام الروماني الجرماني: Civil Law** وهو النظام الذي تتبعه أغلب الدول العربية ومنها الجزائر، ومصادره هي :**التشريع** كمصدر أصلي، ثم العرف، فالقضاء، والفقه.
- ✓ **مصادر النظام الإسلامي** :وتعتمد على الوحي والاستنباط، وأركانها :**القرآن، والسنة، والإجماع، والقياس،** بالإضافة إلى الأدلة التبعية المختلف فيها كالمصلحة المرسلة والاستصحاب. ويؤكد الفقهاء أن فَهْمَ مَصادِرِ كُلِّ نِظامٍ هُوَ المِفْتاحُ لِإِدْراكِ فَلْسَفَةِ التَّشْرِيعِ وقِيَمِهِ الجَوْهَرِيَّةِ[1].

ب: الدراسات القانونية المقارنة السابقة تُشكل البحوث والرسائل العلمية التي تناولت ذات الموضوع بمنهج مقارن مادةً علمية غنية للباحث؛ إذ توفر له أرضية تحليلية جاهزة، وتساعده في الوقوف على مساحات الاتفاق والافتراق التي رصدها من سبقه من الباحثين، مما يضمن تراكم المعرفة القانونية.

ج: مراجع القانون المقارن وهي المراجع التي تُنظّر لهذا العلم وتُبرز ماهيته وطرق تطبيقه، وعلى الرغم من أن أصول هذا العلم ومؤلفاته الكبرى قد كُتبت باللغات الأجنبية الفرنسية والإنجليزية خصوصاً، إلا أن المكتبة العربية بدأت تزخر بمؤلفات رصينة، ومنها:

- ✓ **المراجع العربية:**
  - ✓ د. عبد السلام الترمانيني، **القانون المقارن والمناهج القانونية الكبرى المعاصرة.**[2]
  - ✓ د. محمد نصر محمد، **عِلْمُ القانُونِ المُقارَنِ وتَطْبِيقاتُهُ القَضائِيَّةُ.**
  - ✓ د. عصام جناح، **القانونُ المُقارَنُ والأنظمةُ القانونيَّةُ الكبرى.**
- **المراجع الأجنبية الأصيلة:**

1. Cruz, Peter, **Comparative Law in a Changing World**.
2. Agostini, Ric, **Droit compare**[3].
3. Le Grand, Pierre, **Le droit comparé**.

ويُعد الاطلاع على هذه المراجع الأجنبية ضرورةً للباحث المقارن، إذ يقرر المتخصصون أن البَحْثَ فِي القانُونِ المُقارَنِ يَفْقِدُ مِصْداقِيَّتَهُ إِذا لَمْ يَنْفُذْ إِلى المَصادِرِ الأَصْلِيَّةِ لِلنِّظامِ القانُونِيِّ الأَجْنَبِيِّ بِلُغَتِهِ الَّتِي كُتِبَ بِها[4].

---

[1] **بن سعيد** موسى، المرجع السابق، ص 45، **بن أحمد** حورية، **محاضرات في مقياس الأنظمة القانونية المقارنة**، جامعة تلمسان، 2022-2023، ص 75-80.

[2] **الترمانيني** عبد السلام، **القانون المقارن والمناهج القانونية الكبرى المعاصرة**، مطبوعات جامعة الكويت ص 15.

[3] Agostini, Ric, Droit comparé, Presses Universitaires de France, Paris, p. 42.

[4] **بن أحمد** حورية، المرجع السابق، ص 33.

هذا المبحث هو لب هذا المقياس، لذلك سنركز فيه على التعريف بالدراسة المقارنة بين الشريعة والقانون، كما نبرز أهميتها وأهدافها، ثم نتحدث عن أهم أسسها وضوابطها.

أولا: التعريف بالدراسة المقارنة بين الشريعة والقانون وأهميتها وأهدافها

إذا كنا قد عرضنا للدراسات القانونية المقارنة في المبحث السابق، فإن جُلَّ الباحثين يجمعون على أن المقارنة بين الشريعة والقانون تشكل النوع الأهم والأدق من هذه الدراسات، نظراً لما تثيره من إشكالات منهجية تتعلق بقدسية النص وصلاحيته لكل زمان ومكان.

1: التعريف بالدراسة المقارنة بين الشريعة والقانون

تُصنَّف الدراسة المقارنة بين الشريعة والقانون كفرع أصيل ضمن القانون المقارن، وهي تهدف في سياقها العام إلى الموازنة بين الأنظمة القانونية المختلفة قديمها وحديثها بغية تطوير التشريعات أو البحث عن القواعد الكلية المشتركة. ومع ذلك، تنفرد هذه الدراسة بخصوصية عقدية ومنهجية نابعة من طبيعة الشريعة الإسلامية باعتبارها نظاماً إلهياً، مما أدى إلى بروز إشكالية تحديد طرف المقارنة الأول الشريعة:

أ: إشكالية طرف المقارنة الشريعة أم الفقه؟ :انقسم الباحثون في تحديد المادة العلمية المقصودة بلفظ الشريعة في ميزان المقارنة إلى اتجاهين:

- **الاتجاه الأول الشريعة بصفتها نصوص معصومة** :إذا كان المراد بالشريعة هو نصوص الوحي الكتاب والسنة، فإن المقارنة هنا تهدف حصراً إلى بيان أوجه امتياز الشريعة وكمالها، مع استحالة افتراض النقص أو القصور فيها عند مخالفتها للقانون الوضعي. وفي هذا المستوى، يغيب الحياد المنهجي بمعناه الغربي؛ إذ لا يستوي المصدر الإلهي المعصوم مع المصدر البشري القاصر. ويقرر العلماء في هذا الصدد أن الشَّرِيعَةَ الإِسْلامِيَّةَ تَتَمَيَّزُ بِصِفَةِ الخُلُودِ والعِصْمَةِ، مِمَّا يَجْعَلُ المُقارَنَةَ بَيْنَ نُصُوصِها وبَيْنَ القانُونِ الوَضْعِيِّ مُقارَنَةَ تَفْضِيلٍ واهْتِداءٍ لا مُقارَنَةَ نِدِّيَّةٍ[1].
- **الاتجاه الثاني الفقه بصفته اجتهاد بشري** :وهو الاتجاه الأدق منهجياً في الدراسات الأكاديمية؛ حيث يكون المراد بالشريعة هنا هو **الفقه الإسلامي**، الذي يمثل اجتهادات الفقهاء وفهمهم للنصوص. في هذه الحالة، نكون أمام اجتهاد بشري الفقيه في مقابل اجتهاد بشري آخر المشرع الوضعي، مما يسمح بالموازنة والمناقشة العلمية الرصينة[2].

---

[1] **بن أحمد** حورية، المرجع السابق، ص 74.

[2] **الزحيلي** وهبة، **الفقه الإسلامي وأدلته**، دار الفكر، دمشق، 2004، ج1، ص20؛ وينظر: **منصور** محمد حسين، **القانون المقارن**، المرجع السابق، ص85.

ب: المجال الموضوعي للمقارنة :يتحدد المجال الخصب لهذه الدراسات في فقه المعاملات تحديداً؛ لكونه ينظم علاقات الناس الدنيوية، وهي المساحة التي تتقاطع بشكل كامل مع فروع القانون المدني، التجاري، الجنائي، الأسرة. فالفقه الإسلامي –باعتباره جزءاً من الشريعة– هو الذي يوفر المادة القابلة للقياس والموازنة مع النظم القانونية المعاصرة. وفي هذا يقرر الدكتور الزحيلي أن المَجالَ الحَقِيقِيَّ لِلمُقارَنَةِ هُوَ الفِقْهُ الِاجْتِهادِيُّ الَّذِي اسْتَنْبَطَهُ العُلَماءُ، لِأَنَّهُ يَقْبَلُ التَّطْوِيرَ والمُوازَنَةَ مَعَ النُّظُمِ القانُونِيَّةِ[1].

2: أهمية الدراسة المقارنة بين الشريعة والقانون

لقد سيطرت القوانين الوضعية الغربية على المجتمعات الإسلامية نتيجة ظروف سياسية وتاريخية معقدة، كان أبرزها حقبة الاستعمار التي طالت أغلب البلدان العربية والإسلامية، مما أدى إلى إحلال القوانين الوافدة بديلةً عن أحكام الشريعة الإسلامية. ومن أجل إعادة القانون إلى أداء دوره الطبيعي كمرآة تعكس هوية المجتمع، بات من الضروري إعادة النظر في هذه القوانين بما يتوافق والمرجعية الإسلامية. وتبرز أهمية الدراسات المقارنة في هذا السياق عبر الركائز الآتية:

أ: كسر الجمود المعرفي لدى رجال القانون :تساهم هذه الدراسات في تيسير فهم الشريعة للذين اقتصرت دراستهم الأكاديمية على القانون الوضعي، وتسهل رجوعهم إلى المصادر الفقهية الأصيلة. إن كثيراً من المشتغلين بالقانون اليوم يجهلون النظريات الفقهية المتطورة كنظرية العقد، والظروف الطارئة، والتعسف في استعمال الحق، ومن ثم تلعب المقارنة دوراً حاسماً في إبطال العقيدة الرائجة التي تدعي عدم صلاحية الشريعة للتطبيق المعاصر. وفي هذا يقرر الفقهاء أن المُقارَنَةَ العِلْمِيَّةَ الرَّصِينَةَ تُثْبِتُ أَنَّ الفِقْهَ الإِسْلامِيَّ يَفُوقُ القَوانِينَ الوَضْعِيَّةَ فِي مَتانَةِ التَّأْصِيلِ ومُرُونَةِ التَّطْبِيقِ[2].

ب: مد جسور التعاون المنهجي :تعد الدراسات المقارنة فضاءً مشتركاً للحوار العلمي بين رجال الشريعة ورجال القانون؛ فهي تفتح المجال لتطوير القوانين الوطنية والارتقاء بها نحو الكمال التشريعي من خلال ربطها بأصول الشريعة الغراء. إن هذا الجسر التعاوني يسمح للتشريع الوطني بأن ينهل من معين الفقه الإسلامي ليسد الثغرات القانونية التي قد تظهر في النصوص الوضعية[3].

ج: تفعيل الاجتهاد الفقهي المعاصر :تساعد المقارنة المنهجية على تطوير الاجتهاد الفقهي في القضايا المستجدة كالنوازل الاقتصادية والطبية، مما يؤهله لمواكب التطورات الاجتماعية والسياسية المتسارعة. وبذلك، لا تظل أحكام الفقه حبيسة المتون القديمة، بل تصبح أداة فاعلة لحل الأزمات التي تعيشها الأمة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

---

[1] **الزحيلي** وهبة، **الفقه الإسلامي وأدلته**، المرجع السابق، ج1، ص 34، **بن أحمد** حورية، المرجع السابق، ص 75.

[2] **السنهوري** عبد الرزاق، **مصادر الحق في الفقه الإسلامي: دراسة مقارنة بالفقه الغربي**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج1، ص 18.

[3] **حمزة** محمود جلال، المرجع السابق، ص 110.

ويؤكد الدكتور وهبة الزحيلي هذه الأهمية بقوله :إِنَّ الدِّراساتِ المُقارَنَةَ هِيَ الَّتِي تُخْرِجُ الفِقْهَ مِنْ دائِرَةِ النَّظَرِيَّةِ إِلى دائِرَةِ التَّطْبِيقِ العَمَلِيِّ فِي ظِلِّ النُّظُمِ المُعاصِرَةِ[1].

- **تطبيق عملي** :يظهر أثر هذه الأهمية في قانون الأسرة الجزائري؛ فمن خلال الدراسات المقارنة، تم استقاء العديد من الأحكام كالخلع، والحضانة، والولاية مباشرة من الفقه الإسلامي، مما جعل النص القانوني أكثر قبولاً وانسجاماً مع الضمير الجمعي للمجتمع المسلم.

3: أهداف الدراسات المقارنة بين الشريعة والقانون

تُعد الدراسات المقارنة بين الشريعة والقانون من أدق وأصعب أنواع الدراسات المقارنة على الإطلاق؛ باعتبار أن الباحث المقارِن فيها يتعامل مع أحكام تستمد مشروعيتها من مصادر التشريع الإسلامي المقدسة القرآن، السنة، الإجماع... وما يرتبط بها من فهوم علمية لفقهاء وعلماء الأمة. وهو في كل ذلك ملزم بتوخي أقصى درجات الحذر المنهجي لئلا يمس بقدسية النصوص الشرعية أو يساويها بالنص البشري القاصر. ورغم دقة هذه المسالك وصعوبتها، إلا أنها تحقق جملة من الأهداف والغايات العلمية والعملية، أبرزها:

أ: إظهار محاسن الشريعة الإسلامية وامتيازها من أهم أهداف المقارنة إبراز محاسن الشريعة الإسلامية، وإثبات أنها لا تقل عن القوانين الوضعية الغربية في تحضرها وإنسانية أحكامها، بل إثبات تفوقها وامتيازها على هذه التشريعات البشرية. ذلك أن أحكام التشريع الإسلامي المقررة بمقتضى نصوص الوحي هي أصوب وأشمل من أي أحكام وضعية تخضع لأهواء البشر وقصور مداركهم. وبذلك يهدف هذا النوع من الدراسات إلى بيان مواضع التفوق والسبق التشريعي في المنظومة الإسلامية على سائر المنظومات الوضعية. ويقرر العلامة عبد القادر عودة هذا الهدف صراحة بقوله :إِنَّ القَوَانِينَ الوَضْعِيَّةَ رَغْمَ مَا بَلَغَتْهُ مِنْ تَطَوُّرٍ، لَا تَزَالُ دُونَ مُسْتَوَى الشَّرِيعَةِ الإِسْلَامِيَّةِ فِي إِحَاطَتِهَا وَمَرُونَتِهَا وَتَحْقِيقِهَا لِلْعَدَالَةِ المُطْلَقَةِ[2].

ب: إزالة الجهل المتبادل بين أهل الشريعة وأهل القانون تساهم هذه الدراسات في إزالة الجهل بالشريعة لدى المشتغلين بالقانون، وتزيل في الوقت ذاته رهبة التعامل مع المصطلحات القانونية لدى أهل الشريعة. ومما يحققه هذا الهدف أيضاً: الدفاع عن الشريعة ضد الاتهامات الاستشراقية التي وُجهت لها بأنها شريعة قد عفا عنها الزمن أو أنها سبب تخلف المسلمين عن الركب الحضاري. وهذا التحدي هو الذي دفع كبار الباحثين المسلمين إلى إنجاز موسوعات مقارنة لرد الشبهات، كجهود عبد القادر عودة في القانون الجنائي، والعلامة عبد الرزاق السنهوري في القانون المدني، حيث أثبتا بالدليل المقارن قدرة الشريعة على استيعاب النوازل[3].

---

[1] **الزحيلي** وهبة، **الفقه الإسلامي وأدلته**، المرجع السابق، ج1، ص 42.

[2] **عودة** عبد القادر، **التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي**، دار الكتاب العربي، بيروت، 1949، الجزء 1، ص 15.

[3] **عودة** عبد القادر، المرجع السابق، ج1، ص18؛ وينظر: **السنهوري** عبد الرزاق، المرجع السابق، ج1، ص12.

ج: إثراء الفقه الإسلامي والقانون الوضعي التطوير المتبادل إن الباحث في الدراسات المقارنة يقف على حقيقتين متقابلتين:

- ✓ **بالنسبة للقانون الوضعي** :يقف الباحث على مواضع قصور ومخالفات صريحة لديننا وأعرافنا، نشأت بسبب الاستيراد الأعمى للقوانين العلمانية الغربية. وهنا يبرز دور المقارنة في العودة إلى أحكام الشريعة الإسلامية لاقتباس البدائل الشرعية التي تتوافق مع هوية المجتمع[1].
- ✓ **بالنسبة للفقه الإسلامي** :يقف الباحث أيضاً على مواضع جمود في بعض الفروع الفقهية بسبب عامل الزمن؛ إذ إن أغلب تلك الاجتهادات وليست النصوص صِيغت في أزمان غابرة قبل أن يُغلق باب الاجتهاد، فبات بعضها لا يستجيب لتعقيدات الواقع المعاصر. على خلاف القوانين الوضعية التي استفادت من التطور التشريعي العالمي. وهذا يتطلب دراسة الفقه الإسلامي في ظل القانون المقارن لتطوير آليات الاجتهاد بأسلوب المناهج المعاصرة[2].

د: التواصل والتبادل بين النظم التشريعية الاعتراف الدولي إذا كانت الدراسة المقارنة تيسر التعرف على مصادر النظم، فإنها تحقق أيضاً التقارب بينها. ولا شك أن الاعتراف العالمي بمكانة الشريعة الإسلامية كأحد الأنظمة القانونية الكبرى إنما كان ثمرة مباشرة لجهود علماء المقارنة الذين أبرزوا تأثيرها البليغ في التفكير القانوني.

- ✓ **الاعتراف الدولي مؤتمر لاهاي** :تجلى هذا بوضوح في المؤتمر الدولي للقانون المقارن المنعقد في مدينة لاهاي The Hague عام 1932م، حيث اعترف أعضاؤه من كبار فقهاء القانون الغربيين بأن الشريعة الإسلامية تمثل إحدى الشرائع الكبرى التي تسود العالم. وقد توالت المقررات الدولية التي نصت صراحة على أن الشَّرِيعَةَ الإِسْلَامِيَّةَ نِظَامٌ قَانُونِيٌّ مُسْتَقِلٌّ، وَمَصْدَرٌ حَيٌّ مِنْ مَصَادِرِ التَّشْرِيعِ العَالَمِيِّ، وَفِقْهُهَا مَرِنٌ قَابِلٌ لِلتَّطَوُّرِ وَالِاسْتِيعَابِ[3].
- ✓ **الاستفادة المتبادلة** :تاريخياً، هناك شواهد كثيرة تدل على استفادة القانون الفرنسي من الفقه الإسلامي خاصة المذهب المالكي في مصر ودول المغرب العربي في نظرية الالتزامات والعقود. وفي المقابل، استفاد الفقه الإسلامي الحديث من القوانين الوضعية في الجانب الشكلي والمنهجي، وتحديداً في **التقنين** أي صياغة الأحكام الفقهية في شكل مواد قانونية مبوبة ومرقمة يسهل على القضاة تطبيقها، كما حدث في مجلة الأحكام العدلية وما تلاها من تقنينات معاصرة[4].

---

[1] **السنهوري** عبد الرزاق، المرجع السابق، ج1، ص14؛ وينظر: **منصور** محمد حسين، **القانون المقارن**، المرجع السابق، ص90.

[2] **الزحيلي** وهبة، **الفقه الإسلامي وأدلته**، المرجع السابق، ج1، ص24؛ وينظر: **صبري** محمد شريف، المرجع السابق، ص70.

[3] يُنظر في مقررات مؤتمر لاهاي للقانون المقارن 1932: **أبو زيد** صبري فوزي، المرجع السابق، ص 25.

[4] **السنهوري** عبد الرزاق، المرجع السابق، ج1، ص 22 (بشأن تأثر الفقه بفكرة التقنين).

ثانيا: أسس وضوابط المقارنة بين الشريعة والقانون

لإجراء المقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، لا بد من التزام الباحث بمجموعة من الضوابط الموضوعية والمنهجية الصارمة؛ حتى تؤتي الدراسة المقارنة أُكُلَها، وتخرج من دائرة السرد العشوائي لتبلغ مصاف البحث العلمي الرصين. وتتمثل أهم هذه الأسس فيما يلي:

1: التحقق من إمكانية المقارنة شرط التشابه والتغاير تقتضي أي دراسة مقارنة –من الناحية المنطقية– وجود طرفين للمقارنة يشتركان في مساحة معتبرة من التشابه ليصح الجمع بينهما ويختلفان في مساحة من التغاير ليصح عقد الموازنة بينهما. وبناءً عليه، فإن الموضوعات المختارة للمقارنة بين الشريعة والقانون يجب أن تكون قابلة للمقارنة بطبيعتها؛ أي أنها تخدم وظائف اجتماعية أو قانونية متشابهة في كلا النظامين .ويتضح من هذا الضابط أن مجال المقارنة الخصب من جهة الشريعة الإسلامية ينحصر في **دائرة الاجتهاد والفروع** كالمعاملات المالية والعقود. أما القضايا القطعية الثبوت والدلالة، فلا مجال للمقارنة فيها إذا كان القانون الوضعي قد تبناها حرفياً، فلا تجدي المقارنة –مثلاً– بين نظام الميراث في الشريعة الإسلامية وقانون الأسرة الجزائري؛ لانعدام شرط التغاير، حيث استمد المشرع الجزائري أحكام الميراث استمداداً كلياً ومباشراً من أحكام الشريعة القطعية[1].

2: التحقق من جدوى المقارنة العمق المنهجي إن البحث الأكاديمي المقارن يجب أن ينطلق من غاية واضحة وجدوى حقيقية؛ بحيث يُطرح إشكالٌ قانوني جاد يسعى الباحث لحله عبر الموازنة بين النظامين. ولعل غياب ضابط الجدوى هو ما جعل الكثير من المقارنات المعاصرة سطحية تقف عند حدود سرد أوجه الشبه والاختلاف الشكلية، ولا تتجاوز المقارنة فيها حدود العناوين العامة .إن الالتزام بهذا الضابط يعصم الباحثين من **التكلف المنهجي**؛ كأن يتعسف الباحث في إيجاد أوجه شبه وهمية بين أحكام الشريعة والقواعد القانونية، إما بدافع عاطفي لإثبات سبق الشريعة وهي غنية عن ذلك، أو بدافع تبريري لإضفاء الشرعية على قوانين وضعية مستوردة لا تتوافق مع بيئتنا[2].

3: الالتزام بالموضوعية والحياد في النقد والتقييم تتطلب المقارنة بين الشريعة والقانون التسلح بأهم أصول البحث العلمي وهو الموضوعية والتجرد. إن الانقياد خلف الميول المسبقة يحجب الحقيقة ويفقد البحث قيمته. لذا يجب تفادي طرفي النقيض:

أ- **تحيز رجال القانون** :الذين ينظرون للقانون الوضعي الغربي على أنه مظهر التقدم والمعاصرة المطلق، دون تقييم موضوعي لقصوره في تلبية الحاجات الروحية والأخلاقية للمجتمع[3].

---

[1] **منصور** محمد حسين، **القانون المقارن**، المرجع السابق، ص95؛ وينظر: زيدان، عبد الكريم، المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2005م، ص52.

[2] **صبري** محمد شريف، المرجع السابق، ص75؛ وينظر: **عودة** عبد القادر، المرجع السابق، ج1، ص22.

[3] **صبري** محمد شريف، المرجع السابق، ص82؛ وينظر: **منصور** محمد حسين، **القانون المقارن**، المرجع السابق، ص102.

ب- **تحيز بعض المشتغلين بالفقه** :الذين يرفضون كل ما يأتي من جهة القانون بحجة أنه وضعي، حتى لو أثبتت التجربة الإنسانية فوائده التنظيمية الدقيقة كالتقنين، وإجراءات الشهر العقاري، وقواعد المرور[1].

ولعل هذا الضابط الدقيق هو ما عبر عنه شيخ الإسلام ابن تيمية بضرورة اقتران العلم بالعدل في الموازنات، حيث بين ذلك بقوله فَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمٌ وَعَدْلٌ فَلْيَنْظُرْ فِي الْقُرْآنِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْكُتُبِ... أَوْ فِي مُعْجِزَاتِ مُحَمَّدٍ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَمُعْجِزَاتِ غَيْرِهِ، أَوْ فِي شَرِيعَتِهِ وَشَرِيعَةِ غَيْرِهِ[2]، ومن تمام هذه الموضوعية أن يلتزم الباحث بالتوازن في التقسيم والكم عند عرض مادة الطرفين.

4: التأهيل المزدوج للباحث العلم بالشريعة والقانون معاً من أشد الشروط صرامة في هذا الميدان أن يكون الباحث مزدوج التكوين، ملماً إلماماً كافياً بأصول الشريعة وقواعد القانون في المسألة محل البحث. وهذا المبدأ أصَّل له علماء الأمة، حيث جعلوا مبنى علم الموازنات قائماً على المعرفة الدقيقة بالموازَنِ بينهما، وفي هذا يقرر الإمام ابن تيمية قاعدة ذهبية بقوله: الحُكْمُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ بِالتَّمَاثُلِ أَوِ التَّفَاضُلِ يَسْتَدْعِي مَعْرِفَةَ كُلٍّ مِنْهُمَا، وَمَعْرِفَةَ مَا يَتَّصِفُ بِهِ مِنَ الصِّفَاتِ الَّتِي يَقَعُ بِهَا التَّمَاثُلُ أَوِ التَّفَاضُلُ[3].

ويترتب على الإخلال بهذا الشرط خلل منهجي جسيم؛ فكثيراً ما نقرأ دراسات لبعض القانونيين ممن لم يأخذوا الشريعة من منابعها الأصلية، فيفسرون المصطلحات الفقهية بقوالب قانونية حديثة لا تستقيم معها. وفي المقابل، نجد باحثين في الشريعة يجرون موازنات مع قوانين يجهلون ترابطها وفلسفتها العامة وتطورها التاريخي، فتأتي نتائجهم مبتسرة يغلب عليها التحيز العاطفي على حساب التحقيق العلمي.

---

[1] **الزحيلي** وهبة، **الفقه الإسلامي وأدلته**، المرجع السابق، ج1، ص32؛ وينظر: **شلبي** محمد مصطفى، **المدخل في الفقه الإسلامي**، الدار الجامعية، ط10، 1985م، ص35.

[2] **النشار** علي سامي، **طالبي** عمار، **عقائد السلف للأئمة أحمد بن حنبل والبخاري وابن تيمية وعثمان الدارمي**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1971، ص432.

[3] **ابن تيمية** تقي الدين، **درء تعارض العقل والنقل**، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، ج1، ص 120.

سنتناول في هذا المبحث مفهوم تحليل النص الفقهي والفرق بينه وبين التفسير والاستنباط، ثم نبين الخطوات المنهجية لهذا التحليل.

أولا: مفهوم تحليل النص الفقهي والفرق بينه وبين التفسير والاستنباط

نتناول في هذا المطلب التحديد المنهجي الدقيق لمفهوم تحليل النص الفقهي باعتباره الأداة المركزية لفهم التراث، ثم نعمد إلى تحرير الفروق الجوهرية الدقيقة بينه وبين عمليتي التفسير والاستنباط، لتتضح للباحث معالم كل مسار ووظيفته.

1: مفهوم تحليل النص الفقهي ومسالكه

ينطلق مفهوم تحليل النص الفقهي من كونه مساراً إجرائياً وعملية عقلية مركبة للتعامل مع النصوص الفقهية المدونة. ويُعنى هذا المسار بكشف شبكة العلاقات الداخلية بين مكونات النص الفقهي، وإدراك طبيعتها من حيث التدليل، والتعليل، والتقييد، والإطلاق، وبيان أثر هذه المكونات في عملية البناء والتفريع للأحكام الشرعية.

وعليه، يمكن تعريف التحليل الفقهي إجرائياً بأنه: دراسة النص الفقهي وسبر أغواره وفق ثلاثة مسالك منهجية متكاملة:

أ- **مسلك التفكيك**: ويتم من خلال إرجاع النص الفقهي الفرع إلى أصوله وقواعده الكلية التي انبنى عليها، وتجزئة النص إلى عناصره الأولية العلة، الشروط، الموانع، الضوابط.

ب- **مسلك التركيب**: ويتعلق بتجميع العناصر المتفرقة والمتناثرة في أبواب الفقه، ودراسة طبيعتها ووظائفها ليركب منها الباحث نظرية فقهية عامة كنظرية العقد، أو نظرية الضمان، أو يستخرج منها أصولاً وقواعد فقهية كلية ناظمة.

ت- **مسلك التقويم والنقد**: ويتم عبر مسلك الفحص والاختبار الدقيق؛ بهدف نقد الأقوال وتمحيصها، لإلغاء ما ليس مناسباً أو ما ضعف دليله، وإثبات الرأي الصالح المناسب للواقع المنسجم مع مقاصد الشريعة. وفي بيان حقيقة هذا التحليل يقرر المنهجيون أن: التَّحْلِيلَ الفِقْهِيَّ هُوَ سَبْرُ أَغْوَارِ النَّصِّ لِإِدْرَاكِ مَنَاطِ الحُكْمِ وَعِلَّتِهِ، وَتَفْكِيكُ مَبَانِيهِ لِلْوُقُوفِ عَلَى مَعَانِيهِ ومَقَاصِدِهِ التَّشْرِيعِيَّةِ[1].

2: الفرق بين تحليل النص الفقهي وتفسيره والاستنباط منه

تختلط هذه المصطلحات على كثير من الباحثين، والحقيقة أن التحليل، والتفسير، والاستنباط تمثل مسارات معرفية ثلاثة متتالية، ينبني بعضها على بعض، وينبغي للمجتهد والباحث مراعاتها والتدرج فيها للتعامل مع النص الفقهي بشكل سليم. وتتضح الفروق بينها في الآتي:

---

[1] **مقدودة** مناري، **تجديد منهج علم أصول الفقه**، مجلة الإحياء، جامعة باتنة، 2012، ص 764-765.

أ- **مسار التفسير تفكيك الشفرة اللغوية** :هو المسار الأولي الذي يُعنى بكشف معاني ودلالات الألفاظ، وفك طلاسم صيغ التراكيب، ومعرفة الأعراف الاصطلاحية الخاصة بكل مذهب فقهي. فالتفسير هنا يقف عند حرفية النص ومدلوله الوضعي أو العرفي. فهو يجيب عن سؤال: ماذا يعني هذا النص لغوياً واصطلاحياً؟

ب- **مسار التحليل تفكيك البنية المنطقية والتعليلية** :يأتي في المرتبة الثانية بعد التفسير، وهو التعامل مع النصوص الفقهية بكشف العلاقة المنطقية بين مكوناتها، وإدراك طبيعتها من حيث التدليل ما هو دليلها؟ والتعليل ما هي علتها؟، وما هو أثرها في تفريع الأحكام. فالتحليل يغوص خلف الألفاظ للبحث عن المعاني التشريعية والروابط الخفية. وهو يجيب عن سؤال: كيف بُني هذا النص؟ ولماذا صيغ بهذه الطريقة؟

ت- **مسار الاستنباط توليد الأحكام التطبيقية** :وهو الثمرة والمسار النهائي، والذي يُعنى باستخلاص الأحكام العملية الجديدة بواسطة إعمال القواعد والضوابط الأصولية المرعية كاستصحاب الأصل، وإعمال القياس، واعتبار المآل. وهو يجيب عن سؤال: ما هو الحكم الشرعي العملي الذي نخرج به من هذا النص؟

الخلاصة المنهجية العلاقة التكاملية :إن مساري التفسير والتحليل للنص الفقهي يشكلان معاً قاعدة **الفهم العميق** للنص؛ وبهما يتحقق اكتمال الرؤية وتتهيأ المادة العلمية وتُعبَّد الطريق نحو المسار الأخير وهو الاستنباط .وفي إبراز هذه التراتبية الصارمة يقول الأصوليون: لَا صِحَّةَ لِاسْتِنْبَاطٍ مُنْبَتٍّ عَنْ تَحْلِيلٍ دَقِيقٍ، وَلَا تَحْلِيلَ مُسْتَقِيمٌ بِلَا تَفْسِيرٍ لُغَوِيٍّ وَاصْطِلَاحِيٍّ وَثِيقٍ[1].

ثانيا: الخطوات المنهجية لتحليل النص الفقهي

لا يمكن للباحث أن يقوم بعملية التحليل المعمق للنص الفقهي إلا من خلال إعمال مجموعة من الأدوات والخطوات المنهجية التي يتوقف عليها الفهم السليم والمنضبط للنص، ونفصل هذه الأدوات والخطوات فيما يلي:

1: أدوات تحليل النص الفقهي

للكشف والتعرف على البناء الفقهي ومكوناته، وبيان العلاقة المنطقية التي تحقق بها هذا البناء، لا بد للباحث من الإلمام بأدوات التحليل، وأهم هذه الأدوات:

أ: **الدلالة اللفظية للنصوص الفقهية** تُعد الدلالة اللفظية من القواعد الأساسية المعينة على استنباط الأحكام وإدراك المعاني، والمشتغل بتحليل النص الفقهي لا ينفك عن تتبع هذه الاستعمالات وفق ثلاث مسارات:

- ✓ استعمال الدلالة اللفظية لكشف المعنى اللغوي الوارد في الألفاظ المكونة للنص.
- ✓ التعرف على مسار الكلمة وتطورها من المعنى اللغوي الأول إلى المعنى الشرعي أو الاصطلاحي العرفي الذي قصده الفقيه.

[1] **قلعه جي** محمد رواس، المرجع السابق، ص61.

✓ استعمال الدلالة اللفظية لقياس أثرها في بناء الحكم الذي تضمنه النص[1].

مثال تطبيقي :عند تحليل قول أحد الفقهاء: يجب على المشتري القبض، فإن المحلل يتتبع لفظة القبض؛ ففي اللغة تعني الأخذ باليد، ولكن في اصطلاح الفقهاء القبض في العقار يختلف عن القبض في المنقول، وبناءً على تحديد الدلالة الاصطلاحية، يتبين أثرها في الحكم كانتقال ضمان المبيع إلى المشتري.

ب: المصطلحات الفقهية: إن المصطلح الفقهي من القضايا المنهجية التي اعتنى بها العلماء لإبراز لغة مذاهبهم. وللمعرفة بهذه المصطلحات وطاقاتها التعبيرية في كل مذهب دور حاسم في عملية التحليل؛ لأن إهمالها يؤدي إلى تحميل النص الفقهي ما لا يحتمل[2].

- **مثال تطبيقي** :عند قراءة نص للإمام أبي حنيفة يقول فيه: هذا الفعل مكروه، فإن الباحث غير الملم بالمصطلح قد يفهمه على أنه مكروه تنزيهاً لا يعاقب فاعله، بينما التحليل الدقيق لمصطلح المذهب الحنفي يثبت أن إطلاق الكراهة عندهم ينصرف غالباً إلى المكروه تحريماً الذي يأثم فاعله.

ج: مراعاة السياق الداخلي والخارجي وهي وسيلة بالغة الأهمية للكشف عن وحدة النص الفقهي وتحقيق تماسكه. ويشمل ذلك السياق الداخلي السباق واللحاق في الجملة، والسياق الخارجي موضوع الباب الفقهي الذي ورد فيه النص[3].

- **مثال تطبيقي** :إذا ورد نص فقهي يتشدد في منع الجهالة، فيجب أن يُقرأ في سياقه؛ فإن كان في سياق عقود المعاوضات كالبيع فإنه يدل على البطلان، أما إذا اقتُطع النص ونُزل على عقود التبرعات كالوصية والهبة فإن التحليل يكون خاطئاً، لأن سياق التبرعات يُتسامح فيه مع الجهالة بما لا يُتسامح به في المعاوضات.

د: مراعاة القرائن المصاحبة للنص القرائن هي الأدلة والشواهد الحالية أو المقالية التي تصاحب النص وتكشف المراد به عند تعدد الاحتمالات. ويتجلى بها المعنى الشرعي ومناطات الأحكام؛ لأن قصر النص على ظاهره الحرفي دون قرائنه يوقع الباحث في خلل تصوري جسيم[4].

---

[1] **الزحيلي** وهبة، **أصول الفقه الإسلامي**، المرجع السابق، ج1، ص320؛ وينظر: **الغزالي**، **المستصفى في علم الأصول**، المرجع السابق، ص195.

[2] **قلعه جي** محمد رواس، المرجع السابق، ص 06.

[3] **الشاطبي** أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، **الموافقات في أصول الشريعة**، تحقيق: الشيخ عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت، ج3، ص345؛ وينظر: **الخادمي** نور الدين بن مختار، **علم المقاصد الشرعية**، مكتبة العبيكان، الرياض، ط01، 2001م، ص112.

[4] **الزركشي** بدر الدين، **البحر المحيط في أصول الفقه**، دار الكتبي، 1994، ج4، ص451؛ وينظر: **ابن القيم** محمد بن أبي بكر، **إعلام الموقعين عن رب العالمين**، دار الكتب العلمية، بيروت، 1991، ج3، ص115.

- **مثال تطبيقي** :فتوى فقهاء المالكية بمنع نقل الزكاة من بلد إلى آخر، هذه الفتوى صاحبتها قرينة حالية وهي حاجة فقراء ذلك البلد ومسغبتهم. فإذا حلل الباحث النص مستصحباً هذه القرينة، أدرك أن المنع هنا معلل بالحاجة، فإذا زالت الحاجة جاز النقل.

هـ: المقارنة الفقهية تفكيك الخلافيات المقصود بها الموازنة بين نصوص المجتهدين المتغايرة في حكم مسألة فرعية، وتُعد وسيلة لتفكيك النصوص للوصول إلى مبنى الاجتهاد سبب الخلاف[1].

- **مثال تطبيقي** :عند تحليل نص للإمام الشافعي يبطل بيع الغائب، ونص للإمام مالك يصححه، فإن المقارنة التحليلية تقودنا إلى أن سبب الخلاف ليس في النص ذاته، بل في قاعدة أصولية، وهي هل يُشترط في المبيع الرؤية البصرية أم يكفي الوصف المنضبط؟

و: المطابقة الفقهية تحقيق المناط ويُقصد بها تهيئة الفرع لإلحاقه بحكم الأصل فيما يتحد معه في الجامع العلة. وعلى الناظر في النص أن يراعي مدى تطابق نتيجة الواقعة المعروضة أمام الفقيه مع الأصل الذي قاس عليه.

- **مثال تطبيقي** :تحليل نص فقهي معاصر يحرم المخدرات الرقمية. يستخدم الباحث أداة المطابقة للبحث عن مدى تطابق العلة تغييب العقل والإسكار بين الفرع المستجد والأصل المقيس عليه الخمر والمسكرات المادية[2].

ي: مراعاة العرف للعرف حضور واسع في دلالات الألفاظ ومقاصد المتكلمين، وله دوره المحوري في التفسير والتحليل والاستنباط، مما جعل الفقهاء يقيدون نصوصهم المطلقة بأعراف زمانهم[3].

- **مثال تطبيقي** :نص فقهي قديم يقرر أن النفقة الواجبة للزوجة تُقدر بالكفاية، ومنها خادم. إن أداة العرف تحلل هذا النص لتبين أن الكفاية والحاجة للخادم كانت عرفاً سائداً في بيئة وزمان ذلك الفقيه، وأن هذا النص مرن يتغير بتغير العرف الاقتصادي والاجتماعي، ولا يؤخذ على ظاهره الحرفي في كل زمان ومكان.

2: خطوات تحليل النص الفقهي

من خلال استيعاب مفهوم تحليل النص الفقهي وإدراك أدواته المتنوعة، يمكننا إجمال الخطوات المنهجية والعملية لتحليل أي نص فقهي في المراحل المتسلسلة الآتية:

أ: إلقاء نظرة عامة بقراءة متأنية للنص الفقهي تبدأ عملية التحليل بـ القراءة الفاحصة؛ فقراءة النص والتمعن في معانيه يحقق للمحلل إدراكه وتفهم مقاصده، فتكشف له معانيه ويتضح المقصود من جمله وعباراته. ومما يساعد على تحقيق ذلك والوصول إلى فهم النص: تقسيمه إلى فقرات حسب المعنى، وإرجاع الضمائر في النص إلى أسمائها الظاهرة.

---

[1] **ابن رشد** (الحفيد)، محمد بن أحمد، **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**، دار الحديث، القاهرة، 2004، ج1، ص10؛ وينظر: **الأشقر** محمد سليمان، **الواضح في أصول الفقه**، دار السلام، القاهرة، 2001م، ص155.

[2] **الشاطبي** أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، المرجع السابق، ج4، ص90؛ وينظر: **الدريني** فتحي، **المناهج الأصولية في الاجتهاد بالرأي في التشريع الإسلامي**، دار الشركة المتحدة، دمشق، 1985، ص420.

[3] **الباحسين** يعقوب بن عبد الوهاب، **القواعد الفقهية**، المرجع السابق، ص 142.

كما يستعين المحلل بالمدونات الفقهية التي يشرح بعضها بعضاً؛ فما هو غامض في كتاب يتعرض له كتاب آخر بعبارات جزلة وأسلوب واضح ميسر. وفي هذا يقرر علماء المنهجية أن :القِرَاءَةَ الفَاحِصَةَ لِلنَّصِّ الفِقْهِيِّ وَرَبْطَهُ بِسِيَاقِهِ العَامِّ هِيَ المِفْتَاحُ الأَوَّلُ لِفَكِّ مُغْلَقَاتِهِ، وَاسْتِيعَابِ مَقَاصِدِ صَاحِبِهِ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي تَفْكِيكِهِ[1].

ب: محاولة فهم معاني المصطلحات الفقهية ومفردات النص الفقهي وقد سبق معنا أن ذلك يعد من أهم أدوات التحليل للنصوص الفقهية. وتتكفل معاجم اللغة ومعاجم المصطلحات الفقهية والمدونات الخاصة بها بإعانة المحلل على إدراك مدلولات ألفاظ النص الفقهي والمصطلحات الفقهية المتضمنة فيه. ويؤكد الأصوليون على ضرورة هذه الخطوة الإجرائية بقولهم: إِنَّ لِكُلِّ مَذْهَبٍ فِقْهِيٍّ لِسَاناً وَاصْطِلَاحاً خَاصّاً، لَا يُفْهَمُ نَصُّهُ عَلَى وَجْهِهِ الصَّحِيحِ إِلَّا بِالرُّجُوعِ إِلَى مَعَاجِمِهِ المُعْتَمَدَةِ، وَحَمْلِ اللَّفْظِ عَلَى عُرْفِ قَائِلِهِ[2].

ج: تأمل تلك المصطلحات ومضمون النص الفقهي إن كان من المسلمات أم من الخلافيات وقد بينا أن من أهم أدوات التحليل المقارنة الفقهية، سواء بالنسبة للمصطلحات، أو مضمون النص الفقهي من المسائل والأحكام. فمن شأن تلك المقارنة أن تبرز للمحلل ما إذا كان محتوى النص ومصطلحاته من المسلمات بين الفقهاء التي لا تفتقر إلى مزيد استدلال، أم من الخلافيات ومواضع الاجتهاد الدقيق التي تتجاذبها الآراء[3].

د: معرفة القوادح والعوارض وإمكانية دفعها والجواب عليها إذا كانت المسألة أو الحكم الوارد في النص الفقهي من الخلافيات، فيقدم المحلل أهم ما اعتُرض به على تلك المسألة من قوادح أصولية أو فقهية، كما يحاول دفع ذلك الاعتراض والجواب عليه توجيهاً للنص وحمايةً لاستدلال الفقيه. وتُعد هذه الخطوة محكاً لمدى تمكن الباحث؛ إذ يقول العلماء في هذا الشأن أن كمال التحليل في المسائل الخلافية لا يتم إلا باستحضار الاعتراضات الواردة على النص، والقدرة على دفعها بالحجة والبرهان.

هـ: استخلاص ما يستفاد من النص الفقهي وهي ثمرة التحليل ومقصده الأسمى؛ فبعد قيام محلل النص الفقهي بشرح المصطلحات والألفاظ الواردة فيه، وإدراك المعنى الإجمالي له، والوقوف على نوع المسألة المتضمنة فيه، ومقارنة الآراء الفقهية فيها، وعرض ما يتعلق بها من استدلال ومناقشة، فإنه يبين بعد ذلك بشفافية ودقة ما يُستفاد من النص الفقهي من حكم تطبيقي مستجد، أو قاعدة أصولية مرجعية، أو نظرية فقهية متكاملة[4].

---

[1] **الشاطبي** أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، المرجع السابق، ج 3، ص 411.

[2] **الشاطبي** أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، المرجع السابق، ج 3، ص 410.

[3] **الجويني** أبو المعالي، **البرهان في أصول الفقه**، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997، ج2، ص120؛ وينظر **الغزالي**، **المستصفى في علم الأصول**، المرجع السابق، ص215.

[4] **الدريني** فتحي، **خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم**، مؤسسة الرسالة، ط02، 2013، ص110.

سنتناول في هذا المبحث مفهوم تحليل النص القانوني والفرق بينه وبين التعليق والتفسير، ثم نبرز الخطوات المنهجية لتحليل النص القانوني.

أولا: مفهوم تحليل النص القانوني والفرق بينه وبين التعليق والتفسير

سنقوم في هذا المطلب ببيان المفهوم الدقيق لعملية تحليل النص القانوني كأداة منهجية، ثم نميز بينه وبين ما قد يلتبس به من مصطلحات قانونية قريبة كالتعليق والتفسير، لتتضح حدود كل عملية وغايتها.

1: مفهوم تحليل نص قانوني

يقصد بتقنية تحليل النص القانوني كآلية منهجية عملية تفكيك البنية التشريعية للنص. ويُعرَّف التحليل بأنه :**تَفْكِيكُ النَّصِّ القَانُونِيِّ وَتَجْزِئَتُهُ إِلَى مَجْمُوعَةِ العَنَاصِرِ الَّتِي يَتَأَلَّفُ مِنْهَا، وَمِنْ ثَمَّ التَّعَرُّفُ إِلَى أَجْزَائِهِ وَمُكَوِّنَاتِهِ**[1].

وبمعنى أكثر دقة وعمقاً، يمكن القول إن عملية التحليل تقوم على دراسة مفصلة للنص التشريعي سواء كان مادة قانونية أو قراراً تنظيمياً حتى يتمكن المتفحص له من استيعابه، وتحديد المعنى والمقصد الذي توخاه المشرع من كان وراء وضع ذلك النص. فالتحليل هو تشريح هندسي للنص لاستخراج الفرضيات، والشروط، والحكم القانوني.

- **مثال تطبيقي** :عند تحليل المادة 124 من القانون المدني الجزائري: كل عمل أياً كان، يرتكبه المرء بخطئه، ويسبب ضرراً للغير، يلزم من كان سبباً في حدوثه بالتعويض، يقوم المحلل بتفكيك النص إلى أركانه الثلاثة: الخطأ، الضرر، العلاقة السببية ثم يستخرج الحكم أو الأثر القانوني وهو الالتزام بالتعويض.

2: الفرق بين تحليل النص القانوني والتعليق والتفسير

لكي يتضح المراد الحقيقي بتحليل النص القانوني ولا يلتبس بغيره من الآليات المنهجية كالتعليق عليه أو تفسيره، سنبين الفروق الجوهرية بينها، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

أ: **الفرق بين التحليل والتعليق** لقد سبق معنا أن تحليل النص القانوني هو تفكيكه إلى العناصر التي يتألف منها للمعرفة الدقيقة بهذه الأجزاء. أما **التعليق على النص**، فهو عبارة عن عملية تفسير وتوضيح للموضوع محل ذلك التعليق، مقترنة بقدر من الحرية والأسلوب الشخصي للباحث؛ حيث يخلص المعلق إلى إعطاء فكرة تقييمية عن الموضوع أو ذلك النص. وعليه، فالتعليق هو بمثابة فحص انتقادي لمضمون وشكل النص، ولهذا يظهر وكأن التحليل هو مجرد مرحلة أولية أو جزء من عملية التعليق.

ولكن الأمر يختلف من الناحية الإجرائية إذا كان المطلوب يقتصر على تحليل نص قانوني كمنهجية مستقلة؛ إذ يتعين علينا أن نقوم بتحليل النص من خلال تفكيكه ومعرفة أجزائه ومكوناته في مرحلة أولى، ومن ثم نقوم بمناقشة النص

---

[1] **عوابدي** عمار، **مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4، 2002، ص 142.

ونقده وتقويمه وإبراز رأينا الشخصي فيه في مرحلة ثانية. وهنا يتشابه التحليل والتعليق تماماً في التطبيق العملي، مما يجعل بعض الفقهاء يتبادلون استخدام عبارة تحليل نص قانوني أو التعليق على نص قانوني كمترادفات، والمقصود في الحالتين: دراسة النص القانوني، وتوضيحه، وإظهار إيجابياته وسلبياته التشريعية إن وجدت. وفي هذا الصدد يقرر المنهجيون أن: التَّعْلِيقَ عَلَى النَّصِّ القَانُونِيِّ يَسْتَوْعِبُ التَّحْلِيلَ وَيَتَجَاوَزُهُ إِلَى النَّقْدِ وَالتَّقْيِيمِ، فَلَا تَعْلِيقَ بِدُونِ تَحْلِيلٍ مُسْبَقٍ[1].

ب: الفرق بين التحليل والتفسير أما فيما يتعلق بـ **تفسير النص القانوني**، فإنه يُعنى بتحديد مضمونه ومعناه من عدة زوايا لإزالة ما قد يشوبه من غموض، أو إبهام، أو نقص. فالتفسير يتدخل عندما يكون النص التشريعي مبهماً أو يحمل أكثر من دلالة، فيسعى المفسر سواء كان قاضياً أو فقيهاً إلى الكشف عن النية الحقيقية للمشرع .وبينما ينصب التحليل على تفكيك بنية النص الواضح لاستخراج أحكامه وشروطه، ينصب التفسير على إضاءة المساحات المعتمة في النص لجعله قابلاً للتطبيق السليم[2].

ثانيا: الخطوات المنهجية لتحليل النص القانوني

لكي يقوم الباحث بتحليل نص قانوني تحليلاً علمياً دقيقاً يخرجه من دائرة السرد السطحي إلى دائرة النقد والاستنباط، يتعين عليه اتباع خطوات منهجية متسلسلة، نبين أولاها في هذا الفرع:

1: المرحلة التحضيرية التعرف إلى النص القانوني وفهمه

تمثل هذه المرحلة حجر الأساس لعملية التحليل؛ فللتمكن من دراية أي نص قانوني، يجب الانطلاق من فحص الظواهر الخارجية الشكلية أولاً، ثم الغوص تدريجياً نحو الظواهر الداخلية المضمون. وتقتضي هذه المرحلة، التي تُعرف بـ التحليل الشكلي، جمع حزمة من المعلومات الأساسية التي بدونها لن يستطيع الباحث فهم الإطار العام للنص، وتشمل الخطوات الآتية:

أ: **تحديد هوية وطبيعة النص البطاقة التعريفية** بعد القراءة المتعددة والمتأنية للنص، يتعين على الباحث استخراج بطاقته التعريفية بدقة، وتتضمن:

- ✓ **طبيعة النص وموقعه الهرمي** :هل نحن بصدد نص دستوري يسمو على غيره، أم معاهدة دولية، أم مادة من قانون عضوي أو عادي؟ وهل ينتمي للقانون العام كالإداري أم الخاص كالمدني والتجاري؟
- ✓ **الجهة المصدرة مصدر النص** :تحديد السلطة التي أصدرت النص؛ فقد يكون صادراً عن السلطة التشريعية البرلمان، أو السلطة التنفيذية مراسيم حكومية أو قرارات وزارية، أو هيئة دولية.

---

[1] **العكام** محمد خير، **تركاوي** عمار، المرجع السابق، ص 168، 289.

[2] **فاضلي** إدريس، **الوجيز في المنهجية والبحث العلمي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 110.

- ✓ **تاريخ الصدور والسريان** :يجب التدقيق فيما إذا كان النص أصلياً قديماً أم معدَّلاً ومتمَّماً بموجب قوانين لاحقة؛ لتجنب تحليل نص ملغى أو منسوخ. وفي هذا الإطار يقرر المنهجيون أن :تَجَاهُلَ البَاحِثِ لِلتَّعْدِيلَاتِ الطَّارِئَةِ عَلَى النَّصِّ يُفْقِدُ التَّحْلِيلَ قِيمَتَهُ العِلْمِيَّةَ وَالوَاقِعِيَّةَ جُمْلَةً وَتَفْصِيلًا[1].
- ✓ **المصدر الأصلي والموضوع العام** :تحديد المدونة أو الجريدة الرسمية التي نُشر فيها النص، ثم استخراج الفكرة المحورية الموضوع العام التي يعالجها هذا النص لتنظيم سلوك الأفراد.
- **مثال تطبيقي** :عند تحليل المادة 54 من الدستور الجزائري، نقول في الهوية: هو نص دستوري، صادر عن السلطة التأسيسية، معدل بموجب التعديل الدستوري لعام 2020، وموضوعه تكريس حرية الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية.

ب: الدراسة البنيوية للنص التفكيك الداخلي والخارجي في هذه الخطوة، يتم تشريح النص بوضع خطوط تحت المصطلحات المفتاحية، وتتمثل هذه الدراسة في مستويات ثلاثة:

- ✓ **البنية الطباعية التيبوغرافية** :وتُعنى بالشكل الهندسي للمادة القانونية؛ ببيان عدد الفقرات أو المقاطع. كأن يذكر الباحث: تتألف المادة من ثلاث فقرات، تقرر الأولى المبدأ العام، وتورد الثانية الاستثناء، وتحدد الثالثة الجزاء[2].
- ✓ **البنية الاصطلاحية واللغوية** :وتتمثل في تحديد طبيعة المصطلحات هل هي مصطلحات قانونية بحتة كالأهلية، أم تقنية، أم اقتصادية كالإفلاس؟، وتقييم لغة المشرع هل استخدم أسلوب الوجوب، أم الجواز، أم المنع المطلق؟
- ✓ **البنية الخارجية السياق التشريعي** :النص القانوني ليس جزيرة معزولة، بل هو جزء من كل. ولا يُفهم إلا بربطه بالسياق العام للقانون الباب أو الفصل الذي ورد فيه، وربطه بالنصوص التي تسبقه وتلحقه. ويُعبر الأكاديميون عن هذا المعنى بقولهم :إِنَّ النَّصَّ القَانُونِيَّ نَسِيجٌ مُتَرَابِطٌ، وَلَا يُمْكِنُ قِرَاءَةُ المَادَّةِ مَعْزُولَةً عَنْ بَاقِي مَوَادِّ التَّقْنِينِ الَّذِي يَحْكُمُهَا[3].

ج: غايات النص البعد المقاصدي أو حكمة التشريع لا يُصدر المشرع نصاً قانونياً عبثاً، بل هناك دائماً حكمة تشريعية وغاية يسعى لتحقيقها لضبط النظام العام أو حماية حقوق الأفراد. ويستدل الباحث على هذه الغاية بالعودة إلى **الأسباب الموجبة** أو المذكرات الإيضاحية للقانون.

---

[1] **فاضلي** إدريس، المرجع السابق، ص 115.

[2] **هوشات** فوزية، **محاضرات في مقياس منهجية البحث العلمي**، جامعة الجزائر 1، ص 58.

[3] **عوابدي** عمار، المرجع السابق، ص 148.

مثال تطبيقي :إدراج المشرع الجزائري لنص يعاقب على الجرائم السيبرانية؛ الغاية منه ليست مجرد التجريم، بل مواكبة التطور التكنولوجي وسد الفراغ التشريعي لحماية البيانات الشخصية للأفراد في الفضاء الرقمي. لذا، يتوجب على المحلل أن يُبرز بوضوح هذه الفائدة التي تكمن وراء إصدار النص.

2: مرحلة التحليل الموضوعي التقييم والنقد

إن تحليل أي نص أو قاعدة قانونية تحليلاً موضوعياً يتم عن طريق تفكيك الفرضيات التي تضمنها النص إلى عناصرها الأولية. فإذا كان النص يتضمن قاعدة واحدة، فإن التحليل ينصب عليها بتبيان الحالات المفترضة التي تشملها، والحكم الذي تقرره لتلك الفرضيات. أما إذا كان النص يتضمن أكثر من قاعدة قانونية، فيتناول التحليل كل قاعدة على حدة بالدراسة والتمحيص.

وتتم مرحلة التحليل الموضوعي للنص القانوني من خلال التزام الباحث بالهيكلة والتقسيم المنهجي الأكاديمي المتعارف عليه مقدمة، عرض، خاتمة، وتفصيل ذلك كالتالي:

أ: **المقدمة الإطار المنهجي والإشكالية** وهي المدخل الذي يقدم فيه الباحث الإطار العام الذي يندرج ضمنه النص، وتشمل الخطوات التالية:

- ✓ **تأطير النص** :ذكر طبيعته، ومصدره، وتاريخه، وتحديد موقعه ضمن المنظومة القانونية.
- ✓ **استدعاء النظائر** :الإشارة إلى النصوص المماثلة أو المشابهة في قوانين أخرى أو تشريعات مقارنة والتي تسعى لنفس الهدف، سواء من حيث الإجراءات المسطرة أو النتيجة المرجوة.
- ✓ **طرح الإشكالية القانونية** :وهي المحور الجوهري للمقدمة؛ حيث يستخرج الباحث السؤال المحوري الذي جاء النص للإجابة عنه، أو التناقض الذي يحاول حله.
- ✓ **الإعلان عن خطة التحليل التصميم** :وهو التقسيم المنهجي المراد اعتماده للإجابة عن الإشكالية، والذي يُستوحى غالباً من البنية الداخلية للنص المدروس[1].

ب: **العرض المناقشة والتفكيك المنطقي** وهو صلب الموضوع، وفيه يتم تحليل الأفكار المتضمنة بالنص، ومناقشتها، واختبار مدى تماسكها من خلال الآليات التالية:

- **الاستنتاج المنطقي الاستدلال** :ويتم عبر إعمال أدوات المنطق القانوني، مثل:
  - ✓ **القياس** :قياس حالة لم ينص عليها النص على حالة مشابهة خصها المشرع بنص صريح لاتحادهما في العلة.

[1] **هوشات** فوزية، المرجع السابق، ص 57.

✓ **مفهوم المخالفة** :إثبات نقيض حكم النص للحالة التي لم يسكت عنها .مثال تطبيقي: نص يقرر تُسمع شهادة البالغ، مفهوم المخالفة هنا أن شهادة القاصر لا تُسمع استقلالاً[1].

✓ **مفهوم الموافقة** :إعطاء الحالة المسكوت عنها حكم الحالة المنصوص عليها من باب أولى.

- **المقابلة والمقارنة تأصيل النص** :وذلك بربط القاعدة القانونية بالواقعة المنظمة لها، وإثراء التحليل بعرض **الرأي الفقهي** "ما قاله شراح القانون"، والاجتهاد القضائي "كيف طبقت المحكمة العليا أو محكمة النقض هذا النص في أحكامها"، مما يضفي على التحليل صبغة عملية لا تكتفي بالتنظير[2].
- **التقييم والنقد دراسة الملاءمة** :وهو إبراز شخصية الباحث من خلال تقييم الموضوع من الوجهة القانونية البحتة مدى انسجام النص مع المبادئ الدستورية والقواعد العامة، ومن الوجهات غير القانونية بالحديث عن مدى ملاءمة القاعدة لواقع المجتمع الظروف الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية المصاحبة للنص، وانعكاساتها العملية. وفي هذا يقرر فقهاء المنهجية :إِنَّ قِيمَةَ التَّحْلِيلِ المَوْضُوعِيِّ تَكْمُنُ فِي قُدْرَةِ البَاحِثِ عَلَى قِيَاسِ الفَجْوَةِ بَيْنَ النَّصِّ كَمَا هُوَ مَكْتُوبٌ وَبَيْنَ الوَاقِعِ كَمَا هُوَ مَعِيشٌ[3].

ج: الخاتمة الاستنتاجات والبدائل التشريعية وهي المحطة النهائية، وتتكون من خلاصة مركزة لما توصل إليه الباحث من خلال تحليله للنص. وتتميز الخاتمة الأكاديمية الرصينة بأنها لا تكتفي بالسرد، بل تتضمن:

- **القناعات الشخصية والتقييم النهائي** :إبداء الرأي بوضوح حول نجاعة النص.
- **المقترحات العملية** :تقديم توصيات صريحة للمشرع بـ التعديل، أو المراجعة، أو الإلغاء التام للنص المدروس، سواء من حيث ركاكة الصياغة أو من حيث قصور الأحكام.
- **صياغة البديل** :وهي أرقى درجات التحليل، حيث يقترح الباحث **صيغة بديلة ومحكمة** للنص متداركاً فيها الثغرات التي انتقدها في العرض. ويُعد هذا تتويجاً للهندسة البحثية المتكاملة[4].

---

[1] **هشام** القاسم، **مدخل إلى علم القانون**، منشورات جامعة دمشق (كلية الحقوق)، 2003-2004م، ص 149.

[2] **جلال ثروت**، **أصول الصياغة القانونية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص45؛ وينظر: **أبو زيد** صبري فوزي، المرجع السابق، ص72. **هوشات** فوزية، المرجع السابق، ص 44.

[3] **فاضلي** إدريس، المرجع السابق، ص 122. **الجبوري** ياسين محمد، المرجع السابق، ص102؛ وينظر: **منصور** محمد حسين، **القانون المقارن**، المرجع السابق، ص120.

[4] **عوابدي** عمار، المرجع السابق، ص 155. **جلال ثروت**، المرجع السابق، ص112؛ وينظر: **صبري** محمد شريف، المرجع السابق، ص105.

المحاضرة العاشرة: منهجية النقد القانوني

سنتناول في هذا المبحث تعريف النقد القانوني وشروطه ثم نبين منهجية النقد القانوني.

أولا: تعريف النقد القانوني وشروطه

للوصول إلى تعريف دقيق لـ النقد القانوني، لا بد من تفكيك هذا المركب الإضافي بتعريف النقد أولاً، ثم التذكير بتعريف القانون، لنخلص إلى تعريف المركب بصيغته المستقلة. ولأن عملية النقد في أي مجال علمي لا بد لها من ضوابط، سنعمد إلى بيان الشروط المنهجية لنجاح النقد القانوني.

1: التعريف بالنقد القانوني

أ- التعريف بالنقد لغة واصطلاحاً:

- **النقد لغة** :هو تفحص الشيء والنظر إليه بدقة. كما يُطلق النقد والنقاد على تمييز الجيد من الرديء، ومنه قولهم في معاجم اللغة :**نَقْدُ الدَّرَاهِمِ: إِخْرَاجُ الزَّيْفِ مِنْهَا**[1].
- **النقد اصطلاحاً** :تعددت تعريفاته، وأغلبها يربطه بوظيفته التقييمية من حيث الحكم على الشيء بإظهار محاسنه وعيوبه بعد دراسته وتفحصه. وعليه، يمكننا تعريف النقد إجرائياً بأنه :عَمَلِيَّةُ رَصْدٍ لِمَوَاطِنِ الخَطَأِ وَالصَّوَابِ فِي مَوْضُوعٍ عِلْمِيٍّ مُعَيَّنٍ بَعْدَ دِرَاسَتِهِ وَفَحْصِهِ، يَسْتَنِدُ فِيهِ البَاحِثُ إِلَى الأُصُولِ وَالثَّوَابِتِ العِلْمِيَّةِ المُقَرَّرَةِ فِي مَجَالِ العِلْمِ الَّذِي يَنْتَمِي إِلَيْهِ، ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ تَقْوِيمِ وَتَصْحِيحِ بَعْضِ المَفَاهِيمِ[2].

ومن خلال هذا التعريف، يتبين أن النقد يتوجه إلى كل إنتاج بشري اجتهادي يعتريه النقص والخطأ، ولا يمكن توجيهه إلى الوحي الإلهي القرآن والسنة باعتباره معصوماً، بل يتوجه النقد إلى فهوم البشر واجتهاداتهم.

ب- تعريف القانون لغة واصطلاحاً :سبق معنا تفصيل التعريف بالقانون في اللغة والاصطلاح حيث تقرر أنه مجموعة القواعد العامة المجردة والملزمة التي تنظم سلوك الأفراد في المجتمع.

ج- تعريف النقد القانوني المركب الإضافي :من خلال الجمع بين دلالتي النقد والقانون، نستنتج أن النقد القانوني هو :فَحْصٌ وَدِرَاسَةٌ لِقَاعِدَةٍ أَوْ نَصٍّ قَانُونِيٍّ بَغَرَضِ إِبْرَازِ مَحَاسِنِهِ وَمَوَاطِنِ الصَّوَابِ فِيهِ، إِلَى جَانِبِ بَيَانِ عُيُوبِهِ وَمَوَاطِنِ الخَطَأِ فِيهِ، لِأَجْلِ تَقْوِيمِهَا وَتَصْحِيحِهَا[3].

2: شروط النقد القانوني

بما أن النقد القانوني هو عملية دراسة وتفحص لنص أو قاعدة تشريعية بهدف إبراز محاسنها وتقويم عيوبها، فإن هذه العملية المحورية تتطلب توافر ثلاثة شروط أساسية لضمان نجاحها وموضعيتها، نوجزها فيما يلي:

---

[1] **ابن منظور**، المرجع السابق، ج3، ص 425 (مادة: نقد).

[2] **بدوي** عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 112.

[3] **عوابدي** عمار، المرجع السابق، ص 160.

أ: **أن يكون الناقد عالماً ومتخصصاً في دراسة القانون** فإذا كان للنقد دوره الخطير في عملية الهدم والبناء المعرفي على أسس سليمة، والتمييز بين الخطأ والصواب، فإنه لا يُتصور صدوره إلا من عالم متخصص يعرف أصول القانون وقواعده. وفي تقرير هذا الشرط المنهجي الصارم، يقول حجة الإسلام الغزالي قاعدته الشهيرة :لِأَنَّهُ لَا يَقِفُ عَلَى فَسَادِ أَوْ صَلَاحِ فَنٍّ أَوْ صِنَاعَةٍ مَنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى مُنْتَهَى عِلْمٍ فِيهَا[1].كما أن ردَّ الشيء أو قبوله لا يكون قبل فهمه والاطلاع على كنهه وارتباطاته التشريعية.

ب: **ألا تكون عملية النقد إلا بعد دراسة وتفحص عميقين** إن عملية النقد لا تكون ولا تستقيم إلا بعد دراسة وتمحيص للموضوع المراد نقده؛ فالنقد العلمي ليس وليد رؤية سطحية أو انطباع عابر، بل إن الدراسة المستفيضة والفحص الدقيق للقاعدة القانونية هو السبيل الوحيد للوقوف على مواطن الخلل والقصور لأجل تداركها. ويشير فقهاء المنهجية إلى ذلك بقولهم: النقد المبتسر الذي لا يسبقه تحليل عميق للنص يعد تجنيا علميا لا قيمة له[2].

ج: **أن يكون النقد موضوعياً وبناءً** إن عملية النقد في المجال القانوني تتطلب من الناقد أن يكون موضوعياً في إبراز مواطن الخلل، ومحايداً في الحكم عليها بعيداً عن الأهواء. كما يجب ألا يقف الباحث عند مجرد بيان العيوب، بل لا بد أن يتبع ذلك بتقويم وتصحيح؛ حتى لا ينقلب نقده من نقد أكاديمي بَنَّاء إلى مجرد تهجم واستعراض للنقائص دون أدنى فائدة عملية أو بديل تشريعي مقترح.

ثانيا: منهجية النقد القانوني

من خلال ما مر معنا من مفهوم النقد القانوني والشروط التي ينبغي مراعاتها لإنجاحه، فإننا نستنتج أنه لا تتم عملية النقد القانوني بشكل علمي ومنهجي رصين إلا باتباع خطوات ومراحل متسلسلة نلخصها فيما يلي:

1: دراسة موضوع النص القانوني وتفحصه أولاً، لا بد لمن أراد نقد نص أو قاعدة قانونية أن يبدأ بقراءة النص ودراسته وتفحصه لفهمه والاطلاع على كنهه ومقاصده التي قصدها منه واضع النص المشرع. فمن خلال الفحص الدقيق لموضوع النص القانوني وما يتبعه من تحليل وتفسير، يمكن الوقوف على المراد الحقيقي منه، حتى يتمكن الناقد من الانتقال إلى صلب عملية النقد. والقاعدة المنهجية الأصولية هنا تقرر أن: الْحُكْمُ عَلَى الشَّيْءِ فَرْعٌ عَنْ تَصَوُّرِهِ، فَلَا يَسْتَقِيمُ نَقْدٌ لِنَصٍّ قَانُونِيٍّ قَبْلَ اسْتِيفَاءِ شُرُوطِ فَهْمِهِ وَاسْتِيْعَابِ مَقَاصِدِهِ[3].

2: الكشف عن موضوع النص القانوني وتحليله من جميع جوانبه بعد تأمل النص القانوني ودراسته وتفحصه، يمكن للناقد أن يحدد موضوعه ويكشف عنه، ثم يقوم بعملية تحليله وتفكيكه بشكل دقيق ومن كل جوانبه. لأنه من غير

---

[1] **الغزالي** أبو حامد، **المنقذ من الضلال والمفصح عن الأحوال**، تحقيق: عبد الحليم محمود، دار المعارف، القاهرة، 1972، ص 110.

[2] **هوشات** فوزية، المرجع السابق، ص 30.

[3] **هوشات** فوزية، المرجع السابق، ص 40.

عملية التحليل لمحتوى النص وإدراك جوانبه وعلاقاته المختلفة، ما أمكن الناقد الوقوف على ما فيه من محاسن ومزايا، وما يشوبه من نقائص وجوانب قصور خفية[1].

3: إظهار محاسن ومزايا النص القانوني وعيوبه ومواطن القصور إن الوقوف على مزايا ومحاسن النص القانوني وإبرازها، وكذا الوقوف على عيوبه ومواطن القصور والخلل فيه، يشكل لب العملية النقدية وأساسها. خاصة وأن النصوص القانونية هي اجتهادات وتشريعات بشرية يعتريها النقص والقصور حتماً، ولعل في عملية النقد الموضوعي لها توجيهاً لها نحو الكمال. فكم من قواعد ونصوص قانونية استفادت مما وُجّه لها من نقد فقهي، فأضحت بعد تعديلها أكثر عدالة وخدمة للمصلحة العامة. وفي هذا المعنى يقرر فقهاء القانون: إِنَّ النَّقْدَ الفِقْهِيَّ وَالقَانُونِيَّ هُوَ صَمَّامُ الأَمَانِ الَّذِي يَعْصِمُ التَّشْرِيعَاتِ البَشَرِيَّةَ مِنَ الجُمُودِ، وَيَدْفَعُهَا نَحْوَ مُوَاكَبَةِ حَرَكِيَّةِ المُجْتَمَعِ[2].

4: المناقشة العلمية للعيوب والنقائص بالحجج والبراهين لأجل تقويمها وتصحيحها ليس الغرض الأساسي من عملية النقد للنص القانوني هو مجرد الترصد والوقوف على العيوب أو النقائص ومواطن الخلل التي تشوبه فقط، وإنما يجب على الناقد أن يقوم بمناقشتها علمياً وتقويمها، والحكم عليها بكل موضوعية وطريقة منطقية سليمة لأجل تصحيح مواطن الخلل والخطأ، وإكمال وتدارك جوانب القصور. وهذا التقويم والتصحيح لا يكون عن ميل أو هوى، بل بالحجج والبراهين العلمية وصياغة البدائل المكتوبة. ويُعد هذا التتويج العملي غاية النقد، إذ يُقال: النَّقْدُ المُجَرَّدُ عَنِ البَدِيلِ التَّشْرِيعِيِّ هُوَ هَدْمٌ بِلَا بِنَاءٍ، وَالمُقَارَبَةُ النَّقْدِيَّةُ الرَّصِينَةُ هِيَ الَّتِي تَنْتَهِي بِصِيَاغَةِ النَّصِّ البَدِيلِ المُقْتَرَحِ[3].

---

[1] **صبري** محمد شريف، المرجع السابق، ص110؛ وينظر: **منصور** محمد حسين، **القانون المقارن**، المرجع السابق، ص125.

[2] **عوابدي** عمار، المرجع السابق، ص 165.

[3] **حوالف** حليمة، **المناهج القانونية بين إشكالية استخدامها وضرورة تجسيدها**، مجلة الرسالة، جامعة تلمسان، 2022، المجلد 07، العدد 06، ص 80.

أولا: المناهج الميدانية وتقنيات جمع البيانات في الدراسات الشرعية والقانونية

تستلزم الدراسات الأكاديمية المعمقة في تخصص الشريعة والقانون النزول إلى الميدان في كثير من الأحيان، للوقوف على مدى فاعلية النصوص التشريعية أو الأحكام الفقهية في الواقع العملي. وفي هذا السياق، هناك أربع خطوات يتمّ فيها جمع البيانات في البحث العلمي[1] تشكل هذه الخطوات الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها باحث الماستر لجمع المادة العلمية الحية التي تدعم أو تدحض الفرضيات القانونية والشرعية التي تبناها في دراسته.

1: تقنية الاستبيان في سبر الآراء الفقهية والقانونية

تعد تقنية الاستبيان من الأدوات الجوهرية في جمع البيانات ضمن البحث العلمي؛ إذ تقوم هذه الطريقة على وضعِ الأسئلة في ورقة ويجيبُ عنها مجموعةٍ من الناس أو فئة محدّدة يُستفادُ من معلوماتِهم وانتقاداتِهم حول الموضوع المراد إجراءِ البحث عليه[2]، ويبرز دور هذه التقنية جلياً في البحوث التخصصية عند حاجة الباحث لاستطلاع توجهات القضاة، أو المحامين، أو عامة الناس حول مسائل مستجدة، مثل قضايا الأحوال الشخصية أو المعاملات المالية المعاصرة. وتصاغ هذه الأداة في قوالب منهجية متعددة؛ فهي تأتي على نوعين إمّا أن تكون أسئلة حُرّة (مفتوحة) أو مُقيّدة (محدودة) بالأسئلة والإجابات[3].

الموازنة بين نوعي الأسئلة

- **النوع الأول (الأسئلة المفتوحة)** :يمنح المبحوث مساحة كافية لسرد حيثيات قانونية أو اجتهادات فقهية غير مسبوقة، مما يثري الجانب الكيفي للبحث.
- **النوع الثاني (الأسئلة المقيدة)** :يسهل عملية التفريغ الإحصائي للمواقف الدقيقة، لاسيما عند قياس نسب التأييد لتعديل مادة قانونية معينة أو استبيان رأي الجمهور في فتوى محددة.

القواعد المنهجية لضمان نجاعة الاستبيان

لضمان دقة النتائج ونجاعة هذه الأداة، هناك بَعضُ القواعِد التي يجب الالتزامُ بها عندَ استخدامِ هذه الطريقة وَهيَ: أن تكون الأسئلة بسيطة ومفهومة وبعيدة عنِ التعقيد[4].

إن وضوح المصطلحات الفقهية والقانونية يجنب المبحوث اللبس، مع ضرورة البدءُ دائماً بالأسئلةِ السهلة ثمّ الصّعبة؛ فهذا التدرج المنهجي يبني ثقة المستجوب ويستدرجه بسلاسة نحو القضايا التشريعية الأكثر تعقيداً وعمقاً. ويضاف إلى

---

[1] **عوابدي** عمار، المرجع السابق، ص 142.

[2] **عبيدات** محمد وآخرون، **منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات**، دار وائل، عمان، ط2، 1999، ص 120.

[3] المصدر نفسه، ص 121.

[4] **دويدري** رجاء وحيد، **البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية**، دار الفكر، دمشق، ط1، 2000، ص 210

ما سبق وجوب الابتعادِ عنِ الأسئلة الكَثيرة، والابتعاد عن جميعِ الأسئلة المفتوحة خوفاً من عدم فهمِ الإجابات، والابتعادِ عن جَميع الأسئلة المعقّدة والتي يصعُب الإجابةِ عليها1.

2: تقنية الملاحظة في تتبع الظواهر السلوكية والقضائية

تُعد الملاحظة أداة بحثية نوعية يقصد بها ملاحظة ومتابعة السلوك الفردي أو الجماعي بقصد دراسته؛ ليتمكن الباحث بعد ذلك من وصف السلوك وتحليله2.

القيمة العلمية والميدانية للملاحظة: تتجلى أهمية هذه التقنية في قدرتها على رصد السلوكيات والمواقف في بيئتها الطبيعية، سواء عبر حضور جلسات المحاكمات أو مراقبة سير العمل في مؤسسات الوقف والزكاة. وتتميز الملاحظة بالآتي:

- **الربط التحليلي** :تميل هذه الطريقة إلى التمييز بين الأحداث والربط فيما بينها حتى يتم تسجيل الملاحظات والاستفادة منها.
- **كشف الواقع** :تتيح للباحث استنباط الفجوة بين النص التشريعي المكتوب
- **التنظير**: (بين التطبيق الفعلي في أروقة المحاكم)
- **الممارسة**.
- **المعاينة الحية** :تؤسس لمقاربة نقدية دقيقة مبنية على مشاهدات واقعية مباشرة لا تقبل الشك، مما يغني البحث ببيانات ميدانية لا توفرها النصوص الجامدة.

3: تقنية المقابلة كأداة لاستنطاق النخب الشرعية والقانونية

تُعد المقابلة أداةً رئيسيّة لجمعِ المعلومات والبيانات فِي الدراسات الفَرديّة والجماعاتِ الإنسانيّة، وهيَ مِن أكثرِ الوسائل شِيوعاً واستخداماً وضَروريّة لأيّ باحِث3.

وتبرز ضرورتها لباحث الشريعة والقانون في محاورة الفقهاء والقضاة للوقوف على خبايا الأحكام ومقاصد التشريع التي قد لا تظهر في السجلات الرسمية. وهذه العملية ليست سهلة أو بسيطة، بل هي طريقة فنية لجمع المعلومات؛ إذ تتطلب مهارة فائقة في إدارة الحوار وتكييف الأسئلة لاستخراج أدق التفاصيل من الخبير القانوني أو الشرعي.

تصنيف المقابلة منهجياً: تُصنف هذه الأداة إلى نوعين4:

أ- **بحسب تصميم الأسئلة والإجابات** :وتختلف بحسب طبيعة الإشكالية (مثل مقابلة فقيه حول نازلة طبية).

---

1 **بدوي** عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 89.

2 **أحمد بدر**، أصول **البحث العلمي ومناهجه**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ص 304. **سالمي** وردة، **محاضرات في مقياس منهجية البحث العلمي**، جامعة قسنطينة 1، 2022-2023، ص 75-76.

3 **فوزي صلاح الدين، المنهجية في إعداد الرسائل والأبحاث القانونية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998، ص 145، **غواظني** مليكة، **المقابلة كأداة من أدوات جمع المعطيات**، مجلة العلوم الإنسانية، المركز الجامعي علي كافي بتندوف، الجزائر، المجلد 2، العدد 5، ديسمبر 2021م، ص 182، 184.

4 **غانم** عبد الله عبد الغني، **مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والعدلية**، دار الطليعة للطبع والنشر، بيروت، ط01، 2007، ص 222.

ب- **بحسب الأهداف المُراد تحقيقها** :حيث تتحدد وفق الغرض البحثي (مثل استنطاق قاضي تحقيق حول إجراءات التوقيف).

4: تقنية الاختبارات في قياس الظواهر الإجرائية والقانونية

تعتمد هذه التقنية على دراسةِ صِفة مُعيّنة من جوانبِ السُلوك الشخصيّ أو الجماعيّ من خلال وضعِ اختباراتٍ خاصّة يستفادُ مِنها في وقتٍ لاحق من قبلِ الباحث1. ورغم جذورها في العلوم النفسية، إلا أن توظيفها في الشريعة والقانون يبرز في قياس مدى الوعي بالثقافة القانونية أو الأحكام الشرعية.

شروط وضوابط الاختبار العلمي

لضمان دقة النتائج، يجب أن يشترط في هذا النوع المِصداقيّة والصّدقِ والوضوحِ والثّبات؛ إذ لا يُعتد بأي أثر قانوني ناتج عن اختبار ما لم تكن أدواته مصممة بدقة تنفي عنها شبهة التحيز أو الغموض.

أنواع الاختبارات وتطبيقاتها

تنقسم هذه الأداة منهجياً إلى نوعين رئيسيين2:

1. **اختباراتِ الشّخصيّة وتحليلها** :لفهم الدوافع السلوكية وراء الظواهر الإجرامية أو الإجرائية.
2. **اختباراتِ الميول الفَرديّ أو الجماعِيّ** :ويستعين بها الباحث لتحليل اتجاهات المشرعين أو المحلفين نحو قضايا جدلية (مثل عقوبة الإعدام أو الحريات الفردية).

إن دمج هذه الاختبارات يثري البحث القانوني بأبعاد سيكولوجية وسوسيولوجية عميقة تدعم التحليل الفقهي الصرف وتجعل النتائج أكثر واقعية.

ثانيا: المعالجة التحليلية للبيانات الميدانية في البحوث القانونية والشرعية

بعد فراغ باحث الماستر من عملية النزول الميداني وتطبيق أدوات جمع البيانات، يقف أمام كم هائل من المعلومات الخام التي تتطلب تنقية وتفكيكاً وإعادة بناء، لتتحول من مجرد أرقام وإجابات مبعثرة إلى أدلة علمية قاطعة تخدم الإشكالية المطروحة.

1: ماهية تحليل البيانات ومبرراته المنهجية: تُعرف عملية تحليل البيانات بأنها تنظيم وترتيب البيانات؛ وذلك من أجل إخراجها وإبرازها على شكل معلومات يتم استخدامها بهدف الإجابة على أسئلة معينة3، وتأتي هذه المرحلة بعد جمع المعلومات وتنظيمها، كوضع الإجابات في جداول لعرضها وتحليلها 4.

---

1 **سالمي** وردة، المرجع السابق، ص 12.

2 **عوابدي** عمار، المرجع السابق، ص 168

3 **عبيدات** محمد وآخرون، المرجع السابق، ص 125.

4 **بدوي** عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 102.

وتتجلى مبررات هذه العملية في النقاط الآتية:

- **تفسير المتغيرات** :إن اختيار الأسلوب التحليلي المناسب يزيد من قدرة الباحث على تفسير المتغيرات المؤثرة في الظاهرة التشريعية أو القضائية[1]
- **قياس التأثير الجوهري** :تسمح بالوقوف على مدى تأثير المتغيرات المختلفة على الظاهرة محل الدراسة.
- **التعميم المنهجي** :تمكن الباحث من تقدير البيانات المجتمعية بناءً على العينات الاحتمالية.

2: الأساليب المنهجية المتبعة في معالجة البيانات: تتعدد مسالك المعالجة باختلاف طبيعة البحث، ومن أبرزها:

- **التحليل الوصفي العاملي** :يُمكّن الباحث من التحليل المنطقي والواقعي لتأثير متغيرات متنوعة على القاعدة القانونية أو الحكم الشرعي.
- **التحليل الإحصائي** :يرتبط باستخدام البرامج الحاسوبية المتخصصة) مثل Excel, SPSS, Statistica)لتحويل الاستبيانات إلى نسب مئوية ورسوم بيانية دقيقة[2].
- **التحليل النوعي** :وهو المنهج الأساس للدراسات الفقهية والقانونية التي تعتمد على استقراء النصوص واستنباط العلل بعيداً عن لغة الأرقام.

3: المراحل الإجرائية المتسلسلة للتحليل العلمي

تمر عملية التحليل بخطوات متعاقبة لضمان الدقة:

- **إدخال البيانات** :تتم عبر برامج الحاسوب، ويشترط فيها مراعاة الدقة التامة وعدم السهو أو الخطأ، لضمان سلامة النتائج من التشوه.
- **تشغيل البيانات** :تهدف إلى حصر عدد الحالات لكل متغير، وتحديد التوزيع المتكرر، واستخراج المتوسطات الحسابية والنسب المئوية [3]
- **التحليل والاستنتاج** :تحويل البيانات إلى معلومات مفيدة للإجابة على أسئلة البحث، ويُفضل أن يتم التخطيط لها بشكل جماعي لتنوع الآراء وضمان الدقة.
- **تفسير النتائج** :تعتمد على ربط الحقائق المكتشفة بالمؤشرات والغرض من البحث، لتتحول المعلومات إلى **أدلة وقرائن** تجيب على إشكالية الدراسة[4].

4: الغايات الكبرى المرجوة من تحليل البيانات

يرمي هذا الجهد التحليلي في أبحاث الشريعة والقانون إلى تحقيق الغايات التالية:

---

[1] **عوابدي** عمار، المرجع السابق، ص 150.

[2] **فوزي صلاح الدين**، المرجع السابق، ص 160، **قلش** عبد الله، **محاضرات في منهجية البحث العلمي** (مطبوعة بيداغوجية)، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2021-2022م، ص 93.

[3] **سالمي** وردة، المرجع السابق، ص 23.

[4] **عفان يونس، محاضرات في منهجية البحث العلمي**، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، السنة الجامعية 2020-2021م، ص 177.

- **كشف السببية** :شرح وتوضيح العلاقة بين الأثر والسبب لظاهرة ما (مثل أسباب التهرب الضريبي أو دوافع الجريمة) لوضع تصور مستقبلي لها1.
- **الإجابة الدقيقة** :الحصول على إجابات واضحة لأسئلة محددة والتوصل لاستنتاجات تخص الظاهرة المدروسة.
- **الواقعية والتطبيق** :ربط الظاهرة بالواقع ودراسة أبعادها وآثارها، لإيجاد الطرق المثلى لمعالجة النوازل في المحاكم والمجتمع.

ثالثا: بناء النظرية العلمية في الدراسات الفقهية والقانونية وتطبيقاتها

تعد النظرية الغاية القصوى للبحث العلمي، فهي في مجال العلم نموذج أو مجموعة من الأفكار التي تحكمها منطق قوي وصارم، وتُستعمل لوصف الظواهر وتفسيرها وتطويرها؛2وهي بناء فكري تدعمه التجارب؛ وتتمثل التجربة قانونياً وشرعياً في تراكم الاجتهادات القضائية والفتاوى الفقهية.

1: الوظائف المنهجية للنظرية

تؤدي النظرية أربع وظائف جوهرية:3

أ- **الوصف** :تحديد دقيق لمعاني المصطلحات (كالعقد والحق) لمنع تداخل المفاهيم.

ب- **الشرح** :جعل النظرية أكثر وضوحاً بربطها بالمعرفة الحالية، تماماً كاستناد الرياضيات إلى الحقائق.

ت- **التنبؤ** :القدرة الاستشرافية على تقديم أحكام لنوازل لم تقع بعد أو معالجة فراغ تشريعي مستقبلي.

ث- **دليل عمل** :توجيه الباحثين والممارسين (كالقضاة والفقهاء) لاعتماد الأطر الأقرب للحقيقة والعدالة.

2: معايير صلاحية النظرية وصدقها

لا تكتسب النظرية شرعيتها إلا باستيفاء معايير صارمة:4

أ- **القدرة الوصفية والتنبؤية** :استيعاب الوقائع الحالية والتنبؤ بالمستقبلية.

ب- **عدم التناقض** :ألا تكذبها حقيقة علمية معروفة (مثل عدم مخالفة النظرية الفقهية لنص قطعي أو إجماع).

ت- **الاختبار والصدق** :ويُقصد به قابليتها للتنفيذ أو التكذيب؛ فمن صاغ نظرية مطلقة (مثل: لا مسؤولية دون خطأ) ثم واجهته حقيقة قانونية تنقضها (كالمسؤولية المفترضة)، وجب عليه تعديل نظريته لتستقيم علمياً.

خلاصة المثال المنهجي :إن البحث عن صدق النظرية يشبه من يدعي أن جميع الحيوانات تحرك فكها السفلي، فيطمئن لوجود شواهد كثيرة، لكن بمجرد ظهور التمساح الذي يحرك فكه العلوي تبطل إطلاقية النظرية؛ وكذلك النظريات القانونية تظل قيد الاختبار أمام الوقائع المتجددة لضمان ثباتها العلمي

---

1 **فوزي صلاح الدين**، المرجع السابق، ص 175.

2 **بدوي** عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 180.

3 **أحمد بدر**، المرجع السابق، ص 402؛ **دويدري** رجاء وحيد، المرجع السابق، ص310؛ صلاح فوزي، ص 215.

4 **غانم** عبد الله، المرجع السابق، ص 290؛ **عوابدي** عمار، المرجع السابق، ص 203.

رابعا: هندسة التقارير والرسائل الأكاديمية في العلوم الشرعية والقانونية

تعد الصياغة النهائية الوعاء الذي ينقل الاجتهاد الفقهي والتحليل القانوني من حيز التفكير إلى ساحة التداول العلمي؛ فالتقرير العلمي هو دراسة تفصيلية وعميقة للمبادئ والفرضيات، يشترط استقاؤها من مصادر موثوقة لضمان صحته[1].

1: أنواع التقارير العلمية

تتدرج التقارير بحسب الغرض منها وعمقها التحليلي:[2]

- **تقرير البكالوريوس** :ذو طابع وصفي تدريبي.
- **رسالة الماجستير** :مقاربة تحليلية توازن بين الفقه والقانون.
- **أطروحة الدكتوراه** :تشترط الابتكار والإتيان بجديد تشريعي أو فقهي.
- **تقرير براءة الاختراع** :ويتمثل في تقديم نموذج قانوني أو هندسة مالية إسلامية مبتكرة.

2: آليات التحرير (هندسة المسودات)

لضمان جودة البحث، يتبع الباحث الخطوات التالية:

- **اختيار العنوان** :يجب أن يكون دقيقاً، ضمن الاختصاص، وبعيداً عن العمومية المشتتة.
- **انتقاء المصادر** :الاعتماد على المراجع الأصلية (أمهات الكتب والجرائد الرسمية) والتمحيص الدقيق لمصادر الإنترنت.
- **نظام المسودات الثلاث**:
  - ✓ الأولى :تدوين الأفكار الشخصية والشروحات الذاتية.
  - ✓ الثانية :الاقتباس الحرفي مع التوثيق الكامل (اسم المؤلف، الكتاب، الدار).
  - ✓ الثالثة :الاختصار وإعادة الصياغة بالمعنى مع حفظ حق المؤلف.
- **تجميع الأفكار** :ترتيب المسودات بشكل متسلسل ومتناسق قبل الكتابة النهائية.

3: الهيكلة الشكلية والموضوعية

يخضع المخرج النهائي لترتيب منطقي يشمل:[3]

- **الغلاف وصفحة العنوان** :لحماية البحث وتدوين بيانات الباحث والجامعة.
- **المقدمة** :عرض الأهداف، الإشكالية، والتساؤلات الجوهرية.
- **المحتوى (المتن)** :التقسيم الهيكلي (أبواب، فصول) الذي يعالج القضية بالتفصيل.
- **الخاتمة** :تلخيص الاستنتاجات وتقديم توصيات عملية للمشرع والفقيه.
- **المراجع** :قائمة المصادر المرتبة هجائياً وفق الأصول الأكاديمية.

---

[1] **عبيدات** محمد وآخرون، المرجع السابق، ص 210؛ **بدوي** عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 250.

[2] **محجوب** وجيه، **أصول البحث العلمي ومناهجه**، دار المناهج، عمان، 2002، ص 37، 38.

[3] **فاطمة الزهرة مرين، إعداد البحث العلمي في العلوم القانونية**، مجلة السياسة العالمية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، المجلد 8، العدد 2، 2024م، ص 747، 751.

تعد استراتيجية البحث الرقمي حجر الزاوية في المنهجية المعاصرة؛ إذ تتيح للباحث الانتقال من القراءة السطحية إلى الاستقصاء المعرفي العميق باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي التي تختصر الجهد وتضمن دقة النتائج العلمية[1].

أولاً: أدوات البحث عن المعلومات والمصادر العلمية الرقمية

تتنوع المنصات الرقمية التي توفر للمادة العلمية صبغة الأصالة والحداثة، ويمكن تصنيف أهمها وفق الآتي:

1. **محرك الباحث العلمي(Google Scholar)** يُعد البوابة الرقمية الأوسع انتشاراً؛ كونه يجمع بين الكتب، الأطروحات، والمقالات المحكمة من مختلف قواعد البيانات الأكاديمية[2].

الوظائف الجوهرية :يوفر المحرك إحصائيات دقيقة حول عدد الاستشهادات(Citations) ، ويقترح دراسات ذات صلة وثيقة بموضوع البحث، كما يتيح خاصية المكتبة الشخصية لحفظ المراجع المهمة والرجوع إليها لاحقاً.

مثال تطبيقي :عند بحثك عن موضوع **المسؤولية الجنائية للطبيب في التشريع الجزائري**، سيعرض لك المحرك كل المقالات المنشورة في المجلات الجزائرية والعربية، مع ترتيبها حسب معامل التأثير وعدد مرات الاقتباس منها.

2. **قاعدة بيانات سكوبَس(Scopus)**

تُمثل المعيار الذهبي للمجلات العلمية الرصينة، وهي قاعدة بيانات تابعة لدار النشر العالمية (Elsevier) تعتمدها وزارة التعليم العالي الجزائرية لتصنيف المجلات الأكاديمية[3].

الفوائد البحثية :تمكن الباحث من تحليل الاتجاهات البحثية (Research Trends) في موضوع ما، وتحديد الباحثين الأكثر غزارة وإنتاجاً في تخصص معين، مما يسهل عملية المسح التاريخي للموضوع.

مثال تطبيقي :يمكن للطالب المتخصص في القانون المالي استخدام (Scopus) لتحليل الاتجاهات الحديثة في أبحاث **حوكمة المصارف الإسلامية** ومقارنة حجم الإنتاج العلمي بين الجامعات الجزائرية والجامعات الماليزية مثلاً.

3. **شبكة العلوم(Web of Science – WoS)**

تعتبر المنصة الأكثر صرامة في انتقاء المحتوى العلمي، حيث لا تُدرج إلا المجلات التي تلتزم بأعلى معايير الجودة الأكاديمية[4].

المميزات التقنية :تنفرد بتقديم تقارير مفصلة عن جودة المجلات (Journal Citation Reports) وتتبع دقيق لمسار الفكرة البحثية عبر السنين، مما يجنب الباحث تكرار دراسات قديمة.

---

[1] **بوحوش** عمار، **دليل الباحث في إعداد المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية**، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، ط5، 2015، ص 210.

[2] **حرزلي** عبد القادر، **منهجية البحث العلمي في ظل التحول الرقمي**، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2022، ص 34.

[3] **رزيق** يوسف، **تقنيات التوثيق الآلي للمراجع العلمية**، مجلة الدراسات الأكاديمية، جامعة البليدة 2، 2021، ص 12.

[4] **خذري** محمد، **أصول البحث العلمي للمذكرات الجامعية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018، ص 160.

مثال تطبيقي :يُنصح باللجوء إليها عند دراسة مواضيع **القانون المقارن** للوصول إلى أبحاث منشورة في مجلات عالمية محكمة تبرز نقاط الاختلاف بين الأنظمة القانونية اللاتينية والأنظمة الأنجلوسكسونية.

4. قاعدة بَبْمِد(PubMed)

هي المحرك الأول عالمياً في مجال العلوم البيولوجية والطبية، وتكتسي أهمية بالغة للباحثين في تخصصات الحقوق والشريعة المتعلقة بـ فقه النوازل والقانون الطبي 1.

أسباب الاستخدام :توفر أحدث البروتوكولات والأبحاث الطبية الموثقة التي يحتاجها الباحث القانوني والشرعي لبناء تصوره حول المسائل التقنية المعقدة.

مثال تطبيقي :في حال كتابة مذكرة حول **التلقيح الاصطناعي بين الضوابط الشرعية والمادة 45 من قانون الأسرة الجزائري**، يُعد (PubMed) المصدر الأساسي لفهم الجوانب العلمية الدقيقة لعملية التلقيح قبل إصدار الحكم الفقهي أو التحليل القانوني عليها.

ثانياً: أدوات جمع البيانات الرقمية

تتنوع الوسائل التقنية المستخدمة في جمع المادة العلمية الميدانية، وتصنف إلى أدوات كمية (استبيانات) وأدوات نوعية (مقابلات):

1. أدوات تصميم الاستبيانات الإلكترونية

تُستخدم لجمع آراء عينة كبيرة من المجتمع البحثي حول ظاهرة قانونية أو شرعية معينة2.

أ- **نماذج جوجل** :(**Google Forms**) تُعد الأداة الأكثر شيوعاً في البيئة الجامعية الجزائرية لكونها مجانية بالكامل وتدعم اللغة العربية بشكل ممتاز. تتميز بقدرتها على تحويل الردود تلقائياً إلى رسوم بيانية أولية تخدم الباحث في فصل الدراسة الميدانية.

مثال تطبيقي :تصميم استبيان موجه للقضاة والمحامين حول **معوقات تطبيق أحكام الصيرفة الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية**.

ب- **مايكروسوفت فورمز** :(**Microsoft Forms**) تمثل البديل الاحترافي خاصة للمؤسسات التي تعتمد حزمة (Office 365). تمتاز بواجهة أكثر تنظيماً وقدرة عالية على تصدير البيانات إلى برنامج (Excel) لبدء عملية التحليل الإحصائي المتقدم3.

ت- **سيرفي مونكي** :(**SurveyMonkey**) أداة متخصصة للبحوث الأكاديمية العميقة؛ حيث توفر خيارات معقدة في تصميم الأسئلة (مثل الأسئلة الشرطية) وتحليلات إحصائية دقيقة تساعد في اختبار الفرضيات القانونية المعقدة.

---

[1] **شريط** صلاح الدين، **منهجية إعداد المذكرات والرسائل الجامعية**، دار هومة، الجزائر، 2017، ص 125.

[2] **شريط** صلاح الدين، المرجع السابق، ص88.

[3] **رزيق** يوسف، المرجع السابق، ص 18.

2. **أدوات إجراء المقابلات عبر الإنترنت**

تُستخدم لجمع بيانات نوعية من خلال الحوار المباشر مع خبراء المادة (أعضاء هيئة الفتوى، قضاة المحكمة العليا، أكاديميين)1.

أ- **منصة زووم** :(**Zoom**) الخيار الأول لإجراء المقابلات البحثية نظراً لخاصية التسجيل (الصوت والصورة) التي تسمح للباحث بتفريغ المقابلة بدقة لاحقاً، بالإضافة إلى إمكانية مشاركة المستندات القانونية أو النصوص الفقهية على الشاشة أثناء الحوار.

مثال تطبيقي :إجراء مقابلة مع أستاذ متخصص في القانون الجنائي لمناقشة **آليات حماية النزاهة الأكاديمية من الاحتيال الرقمي في التشريع الجزائري**.

ب- **منصة جوجل ميت** :(**Google Meet**) تتميز بالسهولة والارتباط المباشر بالبريد الإلكتروني الجامعي، وهي مثالية للمقابلات السريعة التي لا تتطلب تعقيدات تقنية، كما أنها تعمل بمرونة عالية على الهواتف الذكية.

ت- **منصة مايكروسوفت تيمز** :(**Microsoft Teams**) تُعد البيئة الرسمية للتواصل داخل الجامعات الجزائرية؛ مما يسهل على الباحث الوصول إلى الأساتذة والخبراء داخل الحرم الجامعي الافتراضي وتنظيم المقابلات كجلسات أكاديمية موثقة2.

ثالثاً: أدوات تحليل البيانات (المعالجة الإحصائية والوصفية)

تنقسم أدوات التحليل إلى صنفين أساسيين حسب طبيعة المنهج المتبع في المذكرة:

1. **أدوات التحليل الكمي (الإحصائي)**

تُستخدم هذه الأدوات عندما يعتمد الباحث على الاستبيان كأداة لجمع البيانات، ويهدف إلى استخراج نسب مئوية أو اختبار علاقات بين متغيرات قانونية واجتماعية3.

أ- **برنامج إس بي إس إس** :(**SPSS**) هو البرنامج الأكثر انتشاراً في كليات الحقوق والعلوم الإنسانية في الجزائر؛ نظراً لقدرته العالية على معالجة الاستبيانات المعقدة، وحساب المتوسطات الحسابية، واختبار صحة الفرضيات الإحصائية.

مثال تطبيقي :استخدامه لتحليل إجابات 100 موظف بنكي حول مدى وعي الزبائن بالفروق الجوهرية بين عقد المرابحة والقرض الفائدي.

ب- **برنامج آر** :(**R**) بيئة برمجية مفتوحة المصدر، تُستخدم غالباً في الدراسات التي تتطلب تحليلات متقدمة جداً أو التعامل مع بيانات ضخمة (Big Data) في قطاعات التأمين أو الجرائم الاقتصادية الكبرى، وتتميز بدقتها الفائقة في الرسوم البيانية.

---

1 **خذري** محمد، المرجع السابق، ص 150.

2 **حرزلي** عبد القادر، المرجع السابق، ص 55.

3 **خذري** محمد، المرجع السابق، ص 170.

ت- **برنامج إكسِل** :(**Excel**) الأداة الأساسية التي لا غنى عنها في المعالجة الأولية؛ حيث يساعد الباحث في تنظيم البيانات في جداول، وإجراء العمليات الحسابية البسيطة، وإنشاء رسوم بيانية سريعة لتدعيم الفصل التطبيقي1.

2. أدوات التحليل النوعي (الوصفي)

تُعد هذه الأدوات الكنز المفقود لباحثي الشريعة والقانون؛ لأنها متخصصة في تحليل النصوص والمقابلات المعمقة، بدلاً من الأرقام2.

أ- **برنامج إنفيفو** :(**NVivo**) البرنامج الأقوى عالمياً في تحليل المحتوى. يتيح للباحث ترميز (Coding) النصوص القانونية أو المقابلات المسجلة، واستخراج الأفكار المتكررة والروابط المنطقية بين النصوص الفقهية والواقع القانوني.

مثال تطبيقي :استخدامه لتحليل **عشر سنوات من محاضر جلسات الأحوال الشخصية** لاستخراج الأسباب الحقيقية لزيادة طلبات الخلع في المحاكم الجزائرية وتصنيفها (أسباب مادية، اجتماعية، نفسية).

ب- **برنامج أطلس. تي آي** :(**ATLAS.ti**) أداة احترافية تساعد في بناء خرائط مفاهيمية (Conceptual Maps)توضح العلاقة بين المفاهيم القانونية. وهو ممتاز لتحليل وثائق ضخمة مثل تقارير اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان وحمايتها وتتبع تطور المصطلحات فيها.

رابعاً: أدوات إدارة وتنظيم المراجع (البرمجيات البيبليوغرافية)

تسمح هذه الأدوات للباحث ببناء مكتبة رقمية خاصة به، وتقوم بتوليد الهوامش وقائمة المصادر والمراجع آلياً وفق الأنماط العالمية أو الأنماط المحددة من طرف كليات الحقوق والعلوم الإسلامية3.

1. برامج إدارة المراجع العلمية

أ- مندلي :(**Mendeley**) يُعد الخيار الأول للباحثين نظراً لكونه منصة اجتماعية وأداة توثيق في آن واحد. يتميز بقدرته على قراءة ملفات (PDF) واستخراج بيانات المؤلف والعنوان تلقائياً.

الوظائف :تخزين المراجع سحابياً، إدراج الاقتباسات داخل برنامج(Word) ، وتنظيم المصادر في مجلدات حسب الفصول.

مثال تطبيقي :عند جمع مقالات حول **عقد الإيجار التمويلي**، يقوم البرنامج بحفظ روابط المقالات وبياناتها، وعند كتابة المتن، يدرج الهامش بضغطة زر واحدة.

---

[1] **حرزلي** عبد القادر، المرجع السابق، ص 68.

[2] **رزيق** يوسف، المرجع السابق، ص 22.

[3] **حرزلي** عبد القادر، المرجع السابق، ص 80.

ب- **إند نوت** :(**EndNote**) يُصنف كأقوى برنامج احترافي في هذا المجال، وهو المفضل في الجامعات الغربية والمنصات البحثية الكبرى. يتميز بمرونة فائقة في التعامل مع آلاف المراجع دون التأثير على سرعة جهاز الحاسوب1.

الفوائد :يدعم مئات أنماط التوثيق مثلAPA ، Chicago، والأنماط المخصصة، ويقوم بتوليد قائمة المصادر والمراجع النهائية في نهاية المذكرة بدقة متناهية.

ت- **زوتيرو** :(**Zotero**) برنامج مفتوح المصدر ومجاني بالكامل، ويتميز بـ إضافة المتصفح (Connector) التي تسمح للباحث بحفظ بيانات الكتاب أو المقال بمجرد تصفحه على الإنترنت.

المميزات :سهولة التعامل مع المصادر العربية والفرنسية، وإمكانية تصنيف المكتبة إلى أقسام (كتب فقهية، نصوص قانونية، مقالات جامعية).

مثال تطبيقي :عند تصفح **المنصة الجزائرية للمجلات العلميةASJP** ، يمكنك بنقرة واحدة حفظ بيانات مقال عن **صندوق النفقة في القانون الجزائري** مباشرة إلى مكتبتك في زوتيرو مع ملف الـ PDF الخاص به2.

تنتقل المادة العلمية في هذه المرحلة من المسودة إلى القالب الرسمي، حيث تمثل محررات النصوص الوعاء الذي يصب فيه الباحث فكره ومنهجه. في الأوساط الأكاديمية الجزائرية، تُعد جودة التنسيق الشكلي دليلاً على انضباط الباحث، ولذلك فإن إتقان هذه الأدوات يوفر وقتاً هائلاً في مرحلة المراجعة النهائية3.

إليك تفصيل لأدوات الكتابة الأكاديمية مع التهميش والأمثلة التطبيقية:

خامساً: أدوات الكتابة الأكاديمية (التحرير الرقمي)

تعتمد صياغة المذكرات القانونية والشرعية على دقة التبويب وتناسق الهوامش، وهو ما توفره المحررات الحديثة:

1. محررات النصوص المتخصصة

أ- **مايكروسوفت وورد** :(**Microsoft Word**) يظل الأداة السيادية والأكثر اعتماداً في مناقشات الماستر والدكتوراه في الجزائر؛ نظراً لشمولية أدواته وتوافقه العالي مع متطلبات اللغة العربية4.

الفوائد الأكاديمية :يتيح التحكم الكامل في الأنماط (Styles) لتوحيد عناوين الفصول والمباحث، ويوفر نظاماً متقدماً لـ الإحالات المرجعية (Cross-references) والهوامش السفلية التي تعد ركيزة في بحوث الحقوق.

تكامل الأدوات :يدعم الإضافات البرمجية (Add-ins) لمحركات المراجع مثل (Mendeley) و(Zotero)، مما يربط المتن بقاعدة البيانات مباشرة.

---

1 **خذري** محمد، المرجع السابق، ص 175.

2 **شريط** صلاح الدين، المرجع السابق، ص 142.

3 **بوحوش** عمار، المرجع السابق، ص 230.

4 **حرزلي** عبد القادر، المرجع السابق، ص 92.

مثال تطبيقي :استخدام خاصية فواصل المقاطع (Section Breaks) لترقيم التمهيد والمقدمة بالحروف (أ، ب، ج) وترقيم فصول المذكرة بالأرقام (1، 2، 3) وفق المعايير المنهجية.

ب- **مستندات جوجل** :(**Google Docs**)

يمثل الجيل الجديد من التحرير السحابي، ويبرز دوره في البحوث الجماعية أو عند حاجة الطالب لمتابعة مستمرة من المشرف1.

المميزات التعاونية :يسمح للمشرف بإضافة تعليقات (Comments) في مكان محدد من البحث، ويمكن للباحث تعديلها في الوقت الفعلي دون الحاجة لإعادة إرسال الملف بالبريد الإلكتروني.

الأمان الرقمي :يتميز بخاصية الحفظ التلقائي مع كل حرف يكتب، وسجل التعديلات (Version History)الذي يسمح بالرجوع لأي نسخة سابقة من البحث في حال حدوث خطأ.

مثال تطبيقي :مشاركة رابط المذكرة مع أستاذ متخصص في اللغة العربية لمراجعة الجانب اللغوي للنصوص الفقهية والتعليق عليها مباشرة قبل الطباعة النهائية.

سادساً: أدوات ومنصات النشر العلمي (إدارة التحكيم)

تعتمد المجلات العلمية المصنفة عالمياً على أنظمة إلكترونية متكاملة لإدارة عملية التحكيم بالتعمية(Double-blind peer review)، وهي العملية التي تضمن جودة البحث وموضوعيته قبل النشر2.

1. منصات تقديم الأبحاث وإدارة التحكيم

أ- **نظام إلسيفير للتحكيم** :(**Elsevier Editorial System**) يعتبر من أكثر الأنظمة صرامة، وتستخدمه كبرى المجلات في تخصصات القانون الدولي والعلوم الجنائية.

الوظيفة :يتيح للباحث رفع المقال، اختيار المحرر المختص، ومتابعة حالة البحث (تحت المراجعة، يحتاج تعديلات، مقبول) بكل شفافية.

مثال تطبيقي :تقديم ورقة بحثية حول **السياسة الجنائية لمكافحة الاحتيال الرقمي** لمجلة دولية متخصصة في الجرائم التكنولوجية تابعة لدار إلسيفير.

ب- **نظام سبرينغر** :(**Springer Editorial Manager**) نظام مشابه يتميز بواجهة تفاعلية تساعد الباحثين في العلوم القانونية المقارنة والعلوم الإنسانية على تتبع خطوات البحث بدقة.

الفوائد :يوفر أدوات فحص تلقائي للتنسيق الأكاديمي ومدى توافق المراجع مع سياسة المجلة3.

ت- **نظام** :**IEEE Xplore** رغم تخصصه التقني، إلا أنه المرجع الأول للأبحاث التي تربط بين **التكنولوجيا والقانون**، مثل قوانين حماية البيانات والذكاء الاصطناعي.

---

1 **رزيق** يوسف، المرجع السابق، ص 25.

2 **خذري** محمد، المرجع السابق، ص 190.

3 **حرزلي** عبد القادر، المرجع السابق، ص 105.

ث- **المنصة الجزائرية للمجلات العلمية** :(**ASJP**) وهي الأداة الأهم والأكثر حيوية للباحثين داخل الجزائر؛ حيث تُدار من خلالها مئات المجلات القانونية والشرعية الجزائرية.

الوظيفة :تمثل القناة الوحيدة لنشر المقالات المقتبسة من مذكرات الماستر أو أطروحات الدكتوراه في المجلات الوطنية المصنفة (C) و.(B)

مثال تطبيقي :رفع مقال مستخلص من مذكرتك حول **أحكام الخلع في قانون الأسرة الجزائري** لمجلة الدراسات الحقوقية أو مجلة الشريعة والقانون عبر بوابة ASJP1.

مراحل النشر عبر هذه المنصات:

1. **الإرسال** :(**Submission**) رفع المخطوطة بدون أسماء (لضمان الحياد).
2. **التحكيم** :(**Review**) تقييم البحث من طرف خبراء في التخصص.
3. **التعديل** :(**Revision**) قيام الباحث بإجراء الملاحظات المطلوبة.
4. **القبول** :(**Acceptance**) الحصول على شهادة القبول النهائية والنشر الرقمي.

سابعاً: أدوات التواصل والتعاون العلمي (الشبكات الأكاديمية)

تسمح هذه المنصات للباحث ببناء هوية رقمية تتضمن إنتاجه العلمي، وتسهل له التواصل مع أقرانه في نفس التخصص2.

1. المنصات الأكاديمية المتخصصة

أ- **ريسيرش غيت** :(**ResearchGate**) يُعرف بـ فيسبوك الباحثين، وهو الأداة الأقوى لتوسيع نطاق الاستشهادات العلمية.

الفوائد :يتيح طرح أسئلة تقنية أو منهجية (مثلاً حول تكييف مادة قانونية)، وتحميل المقالات التي تكون عادةً غير متاحة مجاناً عبر طلبها مباشرة من المؤلف.

مثال تطبيقي :متابعة كبار أساتذة **القانون المقارن** في الجزائر والوطن العربي للاطلاع على آخر منشوراتهم قبل صدورها في المجلات الورقية.

ب- **أكاديميا** :(**Academia.edu**) منصة ضخمة تُركز على نشر الأبحاث وقراءتها، وتوفر إحصائيات دقيقة حول من يقرأ أبحاثك ومن أي دول العالم.

المميزات :سهولة اكتشاف الأوراق البحثية (Papers) من خلال الكلمات المفتاحية، مما يسهل عملية حصر الدراسات السابقة 3.

مثال تطبيقي :رفع ملخص مذكرة الماستر حول **أحكام الخلع** باللغتين العربية والإنجليزية لزيادة فرص اقتباسها من باحثين آخرين.

---

[1] **شريط** صلاح الدين، المرجع السابق، ص 155.

[2] **رزيق** يوسف، المرجع السابق، ص 30.

[3] **خذري** محمد، المرجع السابق، ص 195.

2. **الشبكات المهنية العامة**

أ- **لينكدإن** :(**LinkedIn**) رغم طابعه المهني العام، إلا أنه أصبح أداة ضرورية للباحثين لربط الجانب الأكاديمي بالجانب التطبيقي (سوق العمل)1.

الفوائد :التواصل مع الممارسين الميدانيين مثل القضاة، المحامين، ومديري البنوك الإسلامية، مما يفتح آفاقاً لإجراء مقابلات بحثية أو الحصول على بيانات ميدانية واقعية.

مثال تطبيقي :الانضمام إلى مجموعات خبراء الصيرفة الإسلامية أو المحامين الجزائريين لمتابعة النقاشات حول الثغرات القانونية في القوانين المستحدثة.

تمثل أدوات **الذكاء الاصطناعي** (**AI**) الثورة الأحدث في المنهجية الأكاديمية؛ حيث انتقلت من كونها مجرد تقنيات تقنية إلى مساعد بحثي ذكي يرافق الباحث في مراحل التحليل، الترجمة، والتدقيق. وفي البيئة الجامعية الجزائرية، يُشدد على ضرورة استخدام هذه الأدوات **كوسيلة مساعدة** لا كبديل عن الجهد العقلي للباحث، لضمان النزاهة العلمية2.

ثامناً: أدوات الذكاء الاصطناعي المساندة للبحث العلمي

تتنوع هذه الأدوات حسب الوظيفة التي تؤديها في خدمة المادة العلمية، ويمكن حصرها في ثلاث فئات أساسية:

1. **أدوات تلخيص وتحليل النصوص(Text Analysis & Summarization)**

تعتمد على خوارزميات معالجة اللغات الطبيعية (NLP) للتعامل مع المجلدات والكتب الضخمة التي يزخر بها تخصص الشريعة والقانون3.

الوظيفة :ضغط النصوص الطويلة، استخراج الكلمات المفتاحية، وفرز المعلومات الجوهرية (مثل الآراء الفقهية أو المواد القانونية) من بين ثنايا الشروح المستفيضة.

مثال تطبيقي :استخدام نماذج الذكاء الاصطناعي لتلخيص موسوعة فقهية في باب المعاملات، لاستخراج أوجه الاختلاف بين المالكية والشافعية في مسألة **بيع المرابحة** دون الإخلال بالمضمون.

2. **أدوات الترجمة العلمية(Scientific Translation)**

تجاوزت هذه الأدوات مرحلة الترجمة الحرفية إلى الترجمة السياقية التي تفهم المصطلحات القانونية والشرعية الدقيقة، مما يساعد في إعداد الدراسات المقارنة4 .

الأهمية :تمكن الباحث من فهم المراجع الأجنبية (الفرنسية أو الإنجليزية) المتعلقة بالقوانين الدولية، وصياغة مستخلصات البحث (Abstracts) بلغات متعددة بدقة أكاديمية عالية.

---

1 **شريط** صلاح الدين، المرجع السابق، ص 160.

2 **حرزلي** عبد القادر، المرجع السابق، ص 130.

3 **رزيق** يوسف، المرجع السابق، ص 35.

4 **خذري** محمد، المرجع السابق، ص 205.

مثال تطبيقي :ترجمة الاتفاقيات الدولية المتعلقة بـ **حقوق الطفل** لمقارنتها بمواد قانون الأسرة الجزائري، مع ضمان دقة المصطلحات القانونية المقابلة.

3. أدوات كشف الانتحال العلمي(Plagiarism Detection)

تُعد هذه الأدوات الحارس القانوني والمنهجي لـ الأمانة العلمية، وهي شرط أساسي لمناقشة مذكرات الماستر وأطروحات الدكتوراه في الجزائر وفقاً للقرار الوزاري رقم 933 المتضمن الوقاية من السرقة العلمية1.

الأدوات المستخدمة.(Turnitin, PlagScan) :

الوظيفة :كشف الاقتباسات غير الموثقة، تحديد نسبة النقل من المصادر الرقمية، وحماية البحث من الوقوع في فخ السرقة العلمية غير المقصودة.

مثال تطبيقي :فحص الفصل النظري للمذكرة قبل تقديمه للمشرف للتأكد من أن جميع الفقرات المقتبسة من كتب الفقه والقانون تم تهميشها بشكل صحيح وأن نسبة الاقتباس لا تتجاوز الحدود المسموح بها (20% غالباً).

تطبيق عملي: المسار الرقمي لإعداد دراسة عن أحكام الخلع

يمثل هذا النموذج التطبيقي كيفية تحويل الأدوات التكنولوجية إلى نتائج بحثية ملموسة، مع الالتزام بالدقة المنهجية2.

المرحلة الأولى: الاستقصاء البيبليوغرافي الرقمي

في هذه المرحلة، ينتقل الباحث من البحث العشوائي إلى البحث المتخصص لجمع المادة العلمية:

1. **استخدام الكلمات المفتاحية الذكية** :عبر **Google Scholar**، يتم إدخال عبارات مثل (الخلع + المذهب المالكي) و (الخلع + المادة 54 قانون الأسرة) للحصول على أبحاث متخصصة تضمن الأصالة العلمية3.
2. **استغلال منصة** :**ASJP** يقوم الباحث بتحميل الدراسات المنشورة في المجلات الجزائرية التي تناولت الاجتهاد القضائي في مسائل الخلع لربط الجانب النظري بالواقع الميداني في المحاكم الجزائرية.

المرحلة الثانية: التوثيق الرقمي للنصوص القانونية والشرعية

يعتمد الباحث هنا على المصادر الرقمية الرسمية لضمان صحة النصوص المنقولة:

1. **تحميل النصوص التشريعية** :من خلال بوابة **وزارة العدل الجزائرية**، يتم استخراج قانون الأسرة بتعديلاته الأخيرة (خاصة الأمر 05-02) لضمان عدم الاستشهاد بمواد ملغاة أو معدلة4.
2. **التوثيق الآلي عبر** :**Zotero** بمجرد العثور على فتوى شرعية أو قرار قضائي إلكتروني، يستخدم الباحث برنامج **Zotero** لحفظ الرابط وبيانات المصدر وتوليد التهميش تلقائياً في فصل الدراسة المقارنة5 .

---

[1] **شريط** صلاح الدين، المرجع السابق، ص 175.

[2] **حرزلي** عبد القادر، المرجع السابق، ص 140.

[3] **بوحوش** عمار، المرجع السابق، ص 215.

[4] **خذري** محمد، المرجع السابق، ص 162.

[5] **رزيق** يوسف، المرجع السابق، ص 18.

المرحلة الثالثة: التحليل والمراجعة بالذكاء الاصطناعي

وهي مرحلة المعالجة العميقة للمادة العلمية المجموعة:

1. **تحليل المقابلات عبر NVivo**: إذا أجرى الباحث مقابلات مع قضاة شؤون الأسرة حول أسباب الخلع، فإنه يستخدم برنامج **NVivo** لترميز الإجابات واستخراج الأفكار المحورية التي تدعم فرضيات البحث **د. زيدان عمار، الإحصاء المطبق في العلوم الاجتماعية، ص 95.**
2. **التدقيق وكشف الانتحال**: قبل الإخراج النهائي، يمرر الباحث نصه على برنامج **Turnitin** للتأكد من أن صياغته لمقارنة بدل الخلع بين المذاهب الفقهية والقانون الجزائري هي صياغة شخصية وليست مجرد نقل حرفي غير موثق[1].

ملخص القيمة المضافة للاستخدام التقني في هذا البحث:

- **الدقة**: الوصول لنص المادة 54 من الجريدة الرسمية مباشرة.
- **الشمولية**: مقارنة الخلع في الجزائر بدراسات عربية مستخرجة من **Scopus**.
- **التنظيم**: تهميش آلي يمنع اختلاط مراجع الفقه بمراجع القانون.

[1] **شريط** صلاح الدين، المرجع السابق، ص 180.

أولا: المناهج الميدانية وتقنيات جمع البيانات في الدراسات الشرعية والقانونية

تستلزم الدراسات الأكاديمية المعمقة في تخصص الشريعة والقانون النزول إلى الميدان في كثير من الأحيان، للوقوف على مدى فاعلية النصوص التشريعية أو الأحكام الفقهية في الواقع العملي. وفي هذا السياق، هناك أربع خطوات يتمّ فيها جمع البيانات في البحث العلمي[1] تشكل هذه الخطوات الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها باحث الماستر لجمع المادة العلمية الحية التي تدعم أو تدحض الفرضيات القانونية والشرعية التي تبناها في دراسته.

1: تقنية الاستبيان في سبر الآراء الفقهية والقانونية

تعد تقنية الاستبيان من الأدوات الجوهرية في جمع البيانات ضمن البحث العلمي؛ إذ تقوم هذه الطريقة على وضعِ الأسئلة في ورقة ويجيبُ عنها مجموعةٍ من الناس أو فئة محدّدة يُستفادُ من معلوماتِهم وانتقاداتِهم حول الموضوع المراد إجراءِ البحث عليه[2]، ويبرز دور هذه التقنية جلياً في البحوث التخصصية عند حاجة الباحث لاستطلاع توجهات القضاة، أو المحامين، أو عامة الناس حول مسائل مستجدة، مثل قضايا الأحوال الشخصية أو المعاملات المالية المعاصرة. وتصاغ هذه الأداة في قوالب منهجية متعددة؛ فهي تأتي على نوعين إمّا أن تكون أسئلة حُرّة (مفتوحة) أو مُقيّدة (محدودة) بالأسئلة والإجابات[3].

الموازنة بين نوعي الأسئلة

- **النوع الأول (الأسئلة المفتوحة)** :يمنح المبحوث مساحة كافية لسرد حيثيات قانونية أو اجتهادات فقهية غير مسبوقة، مما يثري الجانب الكيفي للبحث.
- **النوع الثاني (الأسئلة المقيدة)** :يسهل عملية التفريغ الإحصائي للمواقف الدقيقة، لاسيما عند قياس نسب التأييد لتعديل مادة قانونية معينة أو استبيان رأي الجمهور في فتوى محددة.

القواعد المنهجية لضمان نجاعة الاستبيان

لضمان دقة النتائج ونجاعة هذه الأداة، هناك بَعضُ القواعِد التي يجب الالتزامُ بها عندَ استخدامِ هذه الطريقة وَهيَ: أن تكون الأسئلة بسيطة ومفهومة وبعيدة عنِ التعقيد[4].

إن وضوح المصطلحات الفقهية والقانونية يجنب المبحوث اللبس، مع ضرورة البدءُ دائماً بالأسئلةِ السهلة ثمّ الصّعبة؛ فهذا التدرج المنهجي يبني ثقة المستجوب ويستدرجه بسلاسة نحو القضايا التشريعية الأكثر تعقيداً وعمقاً. ويضاف إلى

---

[1] **عوابدي** عمار، المرجع السابق، ص 142.

[2] **عبيدات** محمد وآخرون، المرجع السابق، ص 120.

[3] المصدر نفسه، ص 121.

[4] **دويدري** رجاء وحيد، المرجع السابق، ص 210.

ما سبق وجوب الابتعادِ عنِ الأسئلة الكَثيرة، والابتعاد عن جميعِ الأسئلة المفتوحة خوفاً من عدم فهمِ الإجابات، والابتعادِ عن جَميع الأسئلة المعقّدة والتي يصعُب الإجابةِ عليها1.

2: تقنية الملاحظة في تتبع الظواهر السلوكية والقضائية

تُعد الملاحظة أداة بحثية نوعية يقصد بها ملاحظة ومتابعة السلوك الفردي أو الجماعي بقصد دراسته؛ ليتمكن الباحث بعد ذلك من وصف السلوك وتحليله2.

القيمة العلمية والميدانية للملاحظة: تتجلى أهمية هذه التقنية في قدرتها على رصد السلوكيات والمواقف في بيئتها الطبيعية، سواء عبر حضور جلسات المحاكمات أو مراقبة سير العمل في مؤسسات الوقف والزكاة. وتتميز الملاحظة بالآتي:

- **الربط التحليلي** :تميل هذه الطريقة إلى التمييز بين الأحداث والربط فيما بينها حتى يتم تسجيل الملاحظات والاستفادة منها.
- **كشف الواقع** :تتيح للباحث استنباط الفجوة بين النص التشريعي المكتوب
- **التنظير**: (بين التطبيق الفعلي في أروقة المحاكم)
- **الممارسة.**
- **المعاينة الحية** :تؤسس لمقاربة نقدية دقيقة مبنية على مشاهدات واقعية مباشرة لا تقبل الشك، مما يغني البحث ببيانات ميدانية لا توفرها النصوص الجامدة.

3: تقنية المقابلة كأداة لاستنطاق النخب الشرعية والقانونية

تُعد المقابلة أداةً رئيسيّة لجمعِ المعلومات والبيانات فِي الدراسات الفَرديّة والجماعاتِ الإنسانيّة، وهيَ مِن أكثرِ الوسائل شِيوعاً واستخداماً وضَروريّة لأيّ باحِث3.

وتبرز ضرورتها لباحث الشريعة والقانون في محاورة الفقهاء والقضاة للوقوف على خبايا الأحكام ومقاصد التشريع التي قد لا تظهر في السجلات الرسمية. وهذه العملية ليست سهلة أو بسيطة، بل هي طريقة فنية لجمع المعلومات؛ إذ تتطلب مهارة فائقة في إدارة الحوار وتكييف الأسئلة لاستخراج أدق التفاصيل من الخبير القانوني أو الشرعي.

تصنيف المقابلة منهجياً: تُصنف هذه الأداة إلى نوعين4:

ت- **بحسب تصميم الأسئلة والإجابات** :وتختلف بحسب طبيعة الإشكالية (مثل مقابلة فقيه حول نازلة طبية).

---

1 **بدوي** عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 89.

2 **أحمد بدر**، المرجع السابق، ص 304.

3 **فوزي صلاح الدين**، المرجع السابق، ص 145.

4 **غانم** عبد الله عبد الغني، المرجع السابق، ص 222.

ث- **بحسب الأهداف المُراد تحقيقها** :حيث تتحدد وفق الغرض البحثي (مثل استنطاق قاضي تحقيق حول إجراءات التوقيف)

4: تقنية الاختبارات في قياس الظواهر الإجرائية والقانونية

تعتمد هذه التقنية على دراسةِ صِفة مُعيّنة من جوانبِ السُلوك الشخصيّ أو الجماعيّ من خلال وضعِ اختباراتٍ خاصّة يستفادُ مِنها في وقتٍ لاحق من قبلِ الباحث. ورغم جذورها في العلوم النفسية، إلا أن توظيفها في الشريعة والقانون يبرز في قياس مدى الوعي بالثقافة القانونية أو الأحكام الشرعية.

شروط وضوابط الاختبار العلمي

لضمان دقة النتائج، **يجب أن يشترط في هذا النوع المِصداقيّة والصّدقِ والوضوحِ والثّبات**؛ إذ لا يُعتد بأي أثر قانوني ناتج عن اختبار ما لم تكن أدواته مصممة بدقة تنفي عنها شبهة التحيز أو الغموض.

أنواع الاختبارات وتطبيقاتها

تنقسم هذه الأداة منهجياً إلى نوعين رئيسيين[1]:

3. **اختباراتِ الشّخصيّة وتحليلها** :لفهم الدوافع السلوكية وراء الظواهر الإجرامية أو الإجرائية.
4. **اختباراتِ الميول الفَرديّ أو الجماعِيّ** :ويستعين بها الباحث لتحليل اتجاهات المشرعين أو المحلفين نحو قضايا جدلية (مثل عقوبة الإعدام أو الحريات الفردية).

إن دمج هذه الاختبارات يثري البحث القانوني بأبعاد سيكولوجية وسوسيولوجية عميقة تدعم التحليل الفقهي الصرف وتجعل النتائج أكثر واقعية.

ثانيا: المعالجة التحليلية للبيانات الميدانية في البحوث القانونية والشرعية

بعد فراغ باحث الماستر من عملية النزول الميداني وتطبيق أدوات جمع البيانات، يقف أمام كم هائل من المعلومات الخام التي تتطلب تنقية وتفكيكاً وإعادة بناء، لتتحول من مجرد أرقام وإجابات مبعثرة إلى أدلة علمية قاطعة تخدم الإشكالية المطروحة.

1: ماهية تحليل البيانات ومبرراته المنهجية

تُعرف عملية تحليل البيانات بأنها تنظيم وترتيب البيانات؛ وذلك من أجل إخراجها وإبرازها على شكل معلومات يتم استخدامها بهدف الإجابة على أسئلة معينة، وتأتي هذه المرحلة بعد جمع المعلومات وتنظيمها، كوضع الإجابات في جداول لعرضها وتحليلها 2.

وتتجلى مبررات هذه العملية في النقاط الآتية:

- **تفسير المتغيرات** :إن اختيار الأسلوب التحليلي المناسب يزيد من قدرة الباحث على تفسير المتغيرات المؤثرة في الظاهرة التشريعية أو القضائية3

---

[1] **عوابدي** عمار، المرجع السابق، ص 168

[2] **بدوي** عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 102.

[3] **عوابدي** عمار، المرجع السابق، ص 150.

- **قياس التأثير الجوهري** :تسمح بالوقوف على مدى تأثير المتغيرات المختلفة على الظاهرة محل الدراسة.
- **التعميم المنهجي** :تمكن الباحث من تقدير البيانات المجتمعية بناءً على العينات الاحتمالية.

2: الأساليب المنهجية المتبعة في معالجة البيانات

تتعدد مسالك المعالجة باختلاف طبيعة البحث، ومن أبرزها:

- **التحليل الوصفي العاملي** :يُمكّن الباحث من التحليل المنطقي والواقعي لتأثير متغيرات متنوعة على القاعدة القانونية أو الحكم الشرعي1.
- **التحليل الإحصائي** :يرتبط باستخدام البرامج الحاسوبية المتخصصة مثل: Statistica/SPSS / Excel لتحويل الاستبيانات إلى نسب مئوية ورسوم بيانية دقيقة2.
- **التحليل النوعي** :وهو المنهج الأساس للدراسات الفقهية والقانونية التي تعتمد على استقراء النصوص واستنباط العلل بعيداً عن لغة الأرقام.

3: المراحل الإجرائية المتسلسلة للتحليل العلمي

تمر عملية التحليل بخطوات متعاقبة لضمان الدقة:

- **إدخال البيانات** :تتم عبر برامج الحاسوب، ويشترط فيها مراعاة الدقة التامة وعدم السهو أو الخطأ، لضمان سلامة النتائج من التشوه.
- **تشغيل البيانات** :تهدف إلى حصر عدد الحالات لكل متغير، وتحديد التوزيع المتكرر، واستخراج المتوسطات الحسابية والنسب المئوية.
- **التحليل والاستنتاج** :تحويل البيانات إلى معلومات مفيدة للإجابة على أسئلة البحث، ويُفضل أن يتم التخطيط لها بشكل جماعي لتنوع الآراء وضمان الدقة.
- **تفسير النتائج** :تعتمد على ربط الحقائق المكتشفة بالمؤشرات والغرض من البحث، لتتحول المعلومات إلى **أدلة وقرائن** تجيب على إشكالية الدراسة.

4: الغايات الكبرى المرجوة من تحليل البيانات

يرمي هذا الجهد التحليلي في أبحاث الشريعة والقانون إلى تحقيق الغايات التالية:

- **كشف السببية** :شرح وتوضيح العلاقة بين الأثر والسبب لظاهرة ما (مثل أسباب التهرب الضريبي أو دوافع الجريمة) لوضع تصور مستقبلي لها3.
- **الإجابة الدقيقة** :الحصول على إجابات واضحة لأسئلة محددة والتوصل لاستنتاجات تخص الظاهرة المدروسة.
- **الواقعية والتطبيق** :ربط الظاهرة بالواقع ودراسة أبعادها وآثارها، لإيجاد الطرق المثلى لمعالجة النوازل في المحاكم والمجتمع.

---

[1] **فوزي صلاح الدين**، المرجع السابق، ص 160.

[2] **دويدري** رجاء وحيد، المرجع السابق، ص 230.

[3] **فوزي صلاح الدين**، المرجع السابق، ص 175.

ثالثا: بناء النظرية العلمية في الدراسات الفقهية والقانونية وتطبيقاتها

تعد النظرية الغاية القصوى للبحث العلمي، فهي في مجال العلم **نموذج أو مجموعة من الأفكار التي تحكمها منطق قوي وصارم، وتُستعمل لوصف الظواهر وتفسيرها وتطويرها**؛[1] وهي بناء فكري تدعمه التجارب؛ وتتمثل التجربة قانونياً وشرعياً في تراكم الاجتهادات القضائية والفتاوى الفقهية.

1: الوظائف المنهجية للنظرية

تؤدي النظرية أربع وظائف جوهرية:[2]

أ- **الوصف** :تحديد دقيق لمعاني المصطلحات (كالعقد والحق) لمنع تداخل المفاهيم.

ب- **الشرح** :جعل النظرية أكثر وضوحاً بربطها بالمعرفة الحالية، تماماً كاستناد الرياضيات إلى الحقائق.

ت- **التنبؤ** :القدرة الاستشرافية على تقديم أحكام لنوازل لم تقع بعد أو معالجة فراغ تشريعي مستقبلي.

ث- **دليل عمل** :توجيه الباحثين والممارسين (كالقضاة والفقهاء) لاعتماد الأطر الأقرب للحقيقة والعدالة.

2: معايير صلاحية النظرية وصدقها

لا تكتسب النظرية شرعيتها إلا باستيفاء معايير صارمة:[3]

أ- **القدرة الوصفية والتكهنية** :استيعاب الوقائع الحالية والتنبؤ بالمستقبلية.

ب- **عدم التناقض** :ألا تكذبها حقيقة علمية معروفة (مثل عدم مخالفة النظرية الفقهية لنص قطعي أو إجماع).

ت- **الاختبار والصدق** :ويُقصد به قابليتها للتنفيذ أو التكذيب؛ فمن صاغ نظرية مطلقة (مثل: لا مسؤولية دون خطأ) ثم واجهته حقيقة قانونية تنقضها (كالمسؤولية المفترضة)، وجب عليه تعديل نظريته لتستقيم علمياً.

خلاصة المثال المنهجي :إن البحث عن صدق النظرية يشبه من يدعي أن جميع الحيوانات تحرك فكها السفلي، فيطمئن لوجود شواهد كثيرة، لكن بمجرد ظهور التمساح الذي يحرك فكه العلوي تبطل إطلاقية النظرية؛ وكذلك النظريات القانونية تظل قيد الاختبار أمام الوقائع المتجددة لضمان ثباتها العلمي.

المبحث الرابع: هندسة التقارير والرسائل الأكاديمية في العلوم الشرعية والقانونية

تعد الصياغة النهائية الوعاء الذي ينقل الاجتهاد الفقهي والتحليل القانوني من حيز التفكير إلى ساحة التداول العلمي؛ فالتقرير العلمي هو دراسة تفصيلية وعميقة للمبادئ والفرضيات، يشترط استقاؤها من مصادر موثوقة لضمان صحته[4].

1: أنواع التقارير العلمية

تتدرج التقارير بحسب الغرض منها وعمقها التحليلي:[5]

- **تقرير البكالوريوس** :ذو طابع وصفي تدريبي.

---

[1] **بدوي** عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 210.

[2] **دويدري** رجاء وحيد، المرجع السابق، ص 310؛ صلاح فوزي، المرجع السابق، ص 215.

[3] **غانم** عبد الله، المرجع السابق، ص 290؛ **عوابدي** عمار، المرجع السابق، ص 203.

[4] **عبيدات** محمد وآخرون، المرجع السابق، ص 210؛ **بدوي** عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 250.

[5] **دويدري** رجاء وحيد، المرجع السابق، ص 340؛ **غانم** عبد الله، المرجع السابق، ص 310.

- **رسالة الماجستير** :مقاربة تحليلية توازن بين الفقه والقانون.
- **أطروحة الدكتوراه** :تشترط الابتكار والإتيان بجديد تشريعي أو فقهي.
- **تقرير براءة الاختراع** :ويتمثل في تقديم نموذج قانوني أو هندسة مالية إسلامية مبتكرة.

2: آليات التحرير (هندسة المسودات)

لضمان جودة البحث، يتبع الباحث الخطوات التالية:[1]

- **اختيار العنوان** :يجب أن يكون دقيقاً، ضمن الاختصاص، وبعيداً عن العمومية المشتتة.
- **انتقاء المصادر** :الاعتماد على المراجع الأصلية (أمهات الكتب والجرائد الرسمية) والتمحيص الدقيق لمصادر الإنترنت.
- **نظام المسودات الثلاث:**
  - ✓ **الأولى** :تدوين الأفكار الشخصية والشروحات الذاتية.
  - ✓ **الثانية** :الاقتباس الحرفي مع التوثيق الكامل (اسم المؤلف، الكتاب، الدار).
  - ✓ **الثالثة** :الاختصار وإعادة الصياغة بالمعنى مع حفظ حق المؤلف.
- **تجميع الأفكار** :ترتيب المسودات بشكل متسلسل ومتناسق قبل الكتابة النهائية.

3: الهيكلة الشكلية والموضوعية

يخضع المخرج النهائي لترتيب منطقي يشمل:[2]

- **الغلاف وصفحة العنوان** :لحماية البحث وتدوين بيانات الباحث والجامعة.
- **المقدمة** :عرض الأهداف، الإشكالية، والتساؤلات الجوهرية.
- **المحتوى (المتن)** :التقسيم الهيكلي (أبواب، فصول) الذي يعالج القضية بالتفصيل.
- **الخاتمة** :تلخيص الاستنتاجات وتقديم توصيات عملية للمشرع والفقيه.
- **المراجع** :قائمة المصادر المرتبة هجائياً وفق الأصول الأكاديمية.

---

[1] **صلاح فوزي**، المرجع السابق، ص 250.

[2] **أحمد بدر**، المرجع السابق، ص 500؛ **عوابدي** عمار، المرجع السابق، ص 300.

أولا: مرحلة ما قبل اختيار الموضوع

1: تحديد المجال المعرفي والميول العلمية

تبدأ الرحلة البحثية بتحديد الوعاء المعرفي الذي يجد الطالب فيه شغفه. لا ينبغي أن يكون الاختيار عشوائياً، بل يجب أن ينبع من تمكّن الطالب من الأدوات النظرية لهذا التخصص خلال سنوات الليسانس.

اختيار مجال مثل (الجنائي، المدني، أو فقه المعاملات) يسهّل على الباحث فهم المصطلحات والمفاهيم دون عناء التأسيس من الصفر[1].

2: معيار الجِدّة والطبيعة الثنائية (شريعة وقانون)

في المنهجية الجزائرية الحديثة، يُشجع طالب الحقوق أو العلوم الإسلامية على ولوج المواضيع التي تعالج إشكالات معاصرة تجمع بين النص الشرعي والتقنين المكتوب.

المواضيع ذات الطبيعة الثنائية تبرز قدرة الطالب على المقارنة، مثل دراسة الجرائم الإلكترونية وموقف الفقه الإسلامي منها، أو التلقيح الاصطناعي بين الضوابط الأخلاقية وقانون الأسرة[2].

3: الملاءمة بين الموضوع والتخصص العلمي للمشرف

يعتبر الأستاذ المشرف هو البوصلة التي توجه الطالب، واختيار موضوع يقع ضمن دائرة اهتمام المشرف يضمن جودة التوجيه الأكاديمي.

إذا كان اهتمام المشرف منصبّاً على القانون الإداري، فمن المخاطرة اختيار موضوع في فقه المواريث، لأن الباحث سيفقد هنا النقد المتخصص الذي يثري مذكرته[3].

4: الفحص الاستكشافي للمصادر والمراجع

قبل اعتماد العنوان نهائياً، يجب القيام بزيارة استطلاعية للمكتبات (الورقية والرقمية) للتأكد من وجود ذخيرة علمية كافية.

في تخصص الشريعة والقانون، يحتاج الطالب إلى نوعين من المصادر:

أ- **المصادر الأصيلة** :كأمّهات الكتب الفقهية (المبسوط، المغني، بدائع الصنائع).

ب- **المراجع القانونية** :النصوص التشريعية، أحكام المحكمة العليا، ومجلات مجلس الدولة الجزائري.

---

[1] **بوحوش** عمار، المرجع السابق، ص 22.

[2] **خذري** محمد، المرجع السابق، ص 14.

[3] **شلبي** رشيد، **منهجية البحث القانوني: بين المعايير النظرية والتطبيق العملي**، دار الهدى، الجزائر، 2020، ص 38.

ملاحظة :نقص المراجع في أحد الجانبين يجعل البحث أعرج من الناحية المنهجية[1].

أمثلة عملية لمواضيع ثنائية مقترحة:

الموضوع المقترح	الجانب الشرعي (المصادر)	الجانب القانوني الجزائري (المصادر)
المسؤولية الطبية عن الأخطاء الجراحية	فقه النوازل، أحكام الضمان في الشريعة.	القانون المدني، قانون حماية الصحة وترقيتها.
الولاية في عقد الزواج	كتب المذاهب الأربعة (باب النكاح).	قانون الأسرة الجزائري (المواد 09-13).
جريمة الرشوة والفساد المالي	أحكام التعزير، أحاديث النهي عن الغلول والرشوة.	قانون الوقاية من الفساد ومكافحته (06-01).

ثانيا: إعداد خطة البحث بدقة

1: بناء المقدمة (الواجهة المنهجية للبحث)

تُعتبر المقدمة عقدًا بين الباحث والقارئ، ويجب أن تحتوي على العناصر التالية بترتيب تصاعدي:

أ- **المدخل التمهيدي** :البدء من العموميات وصولاً إلى لُب الموضوع[2].

ب- **إشكالية البحث** :هي السؤال الجوهري الذي يحرك البحث. في تخصص شريعة وقانون، يجب أن تبرز الإشكالية نقطة التقاطع أو التصادم بين النص الفقهي والتشريع الوضعي.

مثال *:* هل استطاع المشرع الجزائري استيعاب المقاصد الشرعية للولاية في ظل الضغوط الاتفاقية الدولية؟[3].

ت- **الفرضيات** :هي تخمينات ذكية تمثل إجابات أولية.

مثال *:* نفترض أن المشرع الجزائري تبنى توجهاً توفيقياً يجمع بين المذهب المالكي والنزعة الفردية الحديثة.

ث- **أهمية وأهداف البحث** :الأهمية هي (لماذا نبحث؟) والأهداف هي (ماذا نريد أن نصل إليه؟)[4].

ج- **حدود الدراسة والمنهج** :تحديد النطاق (الزماني، المكاني، الموضوعي) واختيار المناهج (المقارن، الوصفي، التحليلي)[5].

---

[1] **العسكري** عبود عبد الله، **منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية**، دار النمير، دمشق، ط02، 2004، ص 55.

[2] **بوحوش** عمار، المرجع السابق، ص 62.

[3] **خذري** محمد، المرجع السابق، ص 89.

[4] **شلبي** رشيد، المرجع السابق، ص 45.

[5] **العسكري** عبود عبد الله، المرجع السابق، ص 77.

2: الهيكل الإنشائي (الفصول والمباحث)

تعتمد المذكرات في الجزائر غالباً على **التقسيم الثنائي** (الفصلي) لتحقيق التوازن:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والتأصيلي

يُعنى هذا الفصل بضبط المصطلحات ووضع القاعدة النظرية.

- **المبحث الأول** :مفاهيم الدراسة (تعريف الولاية لغة واصطلاحاً وفقهاء وقانوناً).
- **المبحث الثاني** :التطور التاريخي أو الدراسات السابقة.

نصيحة :عند نقد الدراسات السابقة، ركز على ما فات الباحثين الآخرين ولم يعالجوه، لتبرر كتابتك في هذا الموضوع.

الفصل الثاني: الإطار التحليلي والمثالي

هو قلب المذكرة، حيث تُعرض فيه المناقشة والمقارنة.

- **المبحث الأول** :تحليل النصوص القانونية ومقارنتها بالآراء الفقهية.
- **المبحث الثاني** :عرض أمثلة قضائية (قرارات المحكمة العليا) لبيان كيفية تنزيل النصوص على الواقع.

3: القواعد الفنية للتوثيق (التهميش الأكاديمي)

التوثيق هو صك الأمانة للباحث، ويختلف باختلاف نوع المصدر:

أ: التوثيق في المصادر الشرعية

يتبع الترتيب: (اسم الشهرة للمؤلف، اسم الكتاب، المحقق، الطبعة، دار النشر، بلد النشر، السنة، الجزء، الصفحة).

مثال :الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، تحقيق: علي معوض، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003، ج2، ص 189.

ب: التوثيق في المصادر القانونية

- **النص التشريعي** :القانون أو الأمر، رقمه، تاريخه، موضوعه، الجريدة الرسمية، رقمها، سنتها.

مثال :القانون رقم 84–11 المؤرخ في 09 جوان 1984، المتضمن قانون الأسرة الجزائري، ج.ر رقم 24 لسنة 1984.

- **الاجتهاد القضائي**: المحكمة، الغرفة، رقم الملف، تاريخ القرار، المصدر.

مثال: المحكمة العليا، غرفة الأحوال الشخصية، ملف رقم 45678، قرار بتاريخ 2010/05/12، مجلة المحكمة العليا، عدد 01، 2010.

4: الخاتمة والملاحق

- **الخاتمة** :لا تكرر فيها ما قلته، بل استعرض خلاصة النتائج والتوصيات المقترحة.

- **الملاحق** :تشمل الوثائق التي تثبت صحة كلامك (نماذج عقود، جداول مقارنة، نصوص قانونية نادرة)[1].

ملخص الجانب الشكلي (المعايير التقنية)

العنصر	المعيار الأكاديمي الجزائري
نوع الخط	Traditional Arabicللعربي Times New Roman / للفرنسي.
حجم الخط	16للمتن Bold للعناوين و14 للهوامش.
الهوامش	2.5سم من كل الجهات (وترك مساحة إضافية لجهة التجليد 0.5 سم).
ترقيم الهوامش	يُفضل الترقيم التلقائي أسفل كل صفحة بشكل مستقل.

ثالثا: خطوات العمل الميداني

الإطار الإجرائي والجدول الزمني لتنفيذ البحث

تخضع عملية بناء المذكرة لجدول زمني منطقي يضمن التوازن بين جمع المادة العلمية وتحليلها، وصولاً إلى الإخراج الفني النهائي.

1. **مرحلة حصر المصادر واستقراء المادة العلمية (الأسبوع الأول)**

تعتمد هذه المرحلة على القراءة الاستكشافية العميقة وتدوين رؤوس الأقلام.

يقوم الباحث بجمع البطاقات البحثية أو الملفات الرقمية، مع تصنيف المعلومات حسب فصول الخطة المقترحة.

المثال :عند البحث في الولاية في الزواج، يتم جمع آراء المذاهب الأربعة من أمهات الكتب (كالمبسوط للسرخسي والمغني لابن قدامة) بالتوازي مع جمع المذكرات الإيضاحية لقانون الأسرة الجزائري[2].

2. **مرحلة الصياغة النظرية (الأسابيع 2، 3، 4)**

يُخصص الشهر الأول تقريباً لبناء الفصل النظري أو التأصيلي.

التركيز على التعريفات، الأركان، والشروط من وجهة نظر الفقه والقانون، مع مراعاة الأمانة العلمية في الاقتباس.

المثال :صياغة المبحث المتعلق بـ شروط الولي في الفقه الإسلامي ومقابلته بـ شروط الولي في المادة 11 من قانون الأسرة الجزائري.[3]

3. **مرحلة التحليل والمقارنة (الشهر الثاني)**

وهي المرحلة الجوهرية التي تبرز فيها شخصية الباحث .

---

[1] **بوحوش** عمار، المرجع السابق، ص 154.

[2] **شريط** صلاح الدين، المرجع السابق، ص 58.

[3] **بوحوش** عمار، المرجع السابق، ص 110.

لا يكتفي الباحث هنا بالنقل، بل يقوم بتحليل النصوص التشريعية الجزائرية ونقدها في ضوء القواعد الفقهية أو المقاصد الشرعية، مع الاستعانة بالاجتهاد القضائي.

المثال :تحليل قرارات المحكمة العليا الجزائرية التي تناولت زواج البالغة بدون ولي ومدى مطابقتها للمادة 13 من قانون الأسرة وللفقه المالكي[1].

4. مرحلة المراجعة الفنية والإخراج النهائي

تعتبر هذه المرحلة الرتوش الأخيرة التي تمنح المذكرة قيمتها الرسمية.

- **المراجعة اللغوية والمنهجية** :التأكد من سلامة اللغة من الأخطاء النحوية والإملائية، وتوافق الهوامش مع المتن.
- **توحيد التهميش** :الالتزام بنمط واحد **مثلاً**: طريقة APA أو الطريقة التقليدية السائدة في كليات الحقوق بالجزائر.
- **إعداد الفهارس** :وتشمل (فهرس الآيات القرآنية، فهرس الأحاديث، فهرس المراجع، وفهرس المحتويات).
- **المثال** :التأكد من أن جميع تهميشات قانون الأسرة تتضمن رقم المادة وتاريخ التعديل (2005) والجريدة الرسمية بشكل موحد[2].

توصيات ختامية للجانب الشكلي (القالب الجزائري):

1. **الغلاف** :يجب أن يحتوي على شعار الوزارة والجامعة، اسم الطالب والمشرف، وعنوان البحث، والسنة الجامعية بدقة.
2. **التهميش المباشر** :يُشترط في الجامعة الجزائرية ذكر الصفحة بدقة؛ فلا يُقبل التوثيق بدون رقم الصفحة إلا في حالات نادرة كالقوانين العامة.
3. **الملاحق** :يُنصح بإرفاق صور من قرارات قضائية أصلية أو جداول مقارنة بين الشريعة والقانون لتعزيز قوة البحث.

---

[1] **خذري** محمد، المرجع السابق، ص 142.

[2] **شلبي** رشيد، المرجع السابق، ص 94.

الخـاتمــة

في ختام هذه الرحلة المنهجية الممتدة، والتي استهدفت ترويض وعورة المسالك الأكاديمية في تخصص "**الشريعة والقانون**"، نكون قد استوفينا الطواف بحدائق معرفية غناء، زاوجت بوعي ومسؤولية بين ثوابت الوحي الإلهي في قداسته وأصالته، وبين متغيرات التشريع البشري في حيويته وحركيته. لقد سعى هذا المؤلف بصورة حثيثة إلى بناء جسور معرفية متينة، لا تكتفي بالمجاورة الشكلية، بل تربط ربطاً عضوياً بين "**المنطق الأصولي** "القائم على دقة الاستنباط ودلالات الألفاظ، وبين "**الفكر القانوني** "القائم على التحليل المنطقي والقياس الاجتماعي والضرورة التشريعية.

إن هذا العمل لم يقف عند حدود السرد التاريخي الرتيب لتطور المناهج عبر العصور، بل غاص عميقاً في جوهر "**الاشتباك المنهجي**"؛ حيث عمدنا إلى تفكيك آليات تحليل النصوص القانونية والشرعية على حد سواء، واستنطاق المسكوت عنه في الفراغات التشريعية عبر أدوات "الاجتهاد المقاصدي" و"تفسير النصوص". كما حرصنا على تدريب الباحث على مهارات النقد العلمي الرصين، وهو نقد لا يقف عند رصد الاختلافات الظاهرية السطحية، بل ينفذ إلى جوهر "**فلسفة التشريع** "وغايات الأحكام الكلية، موازناً بين "العدالة الإلهية المطلقة" و"المصلحة البشرية المتغيرة."

لقد كان هدفنا الأسمى هو نقل الباحث من حيز "المستهلك السلبي" للمعلومة الجاهزة، إلى رحاب "**الصناعة المنهجية** "الخلاقة؛ وذلك من خلال تزويده بترسانة ميدانية متكاملة لجمع البيانات واستقراء الواقع، وتدريبه على هندسة البحث العلمي وفق أرقى معايير أدوات العصر الرقمي. إن دمج تقنيات **الذكاء الاصطناعي والبرمجيات الأكاديمية** في ثنايا هذا المؤلف لم يكن مجرد ترف أو إضافة تقنية عابرة، بل كان ضرورة وجودية تفرضها مقتضيات "**الرقمنة القانونية** " المعاصرة.

لقد أردنا تمكين الباحث من أدوات استقراء النوازل المعقدة، وتحليل المتون الضخمة، والبيانات القانونية المتشعبة برؤية ثاقبة تجمع بين "**أصالة التراث الإسلامي** "في مناهجه الاستدلالية، وبين "**دقة التقنيات الحديثة** "في قدرتها التحليلية. كل ذلك من أجل الوصول بالباحث إلى عتبة الإبداع، لبناء مذكرات تخرج وأبحاث علمية تتسم بالرصانة المنهجية، والجدة الابتكارية، والقدرة على تقديم حلول واقعية لإشكالات المجتمع المعاصر.

النتائج العلمية المستخلصة

لقد أفضت هذه الدراسة المنهجية المعمقة، ومن خلال الاشتباك المعرفي بين أدوات الاستنباط الشرعي وآليات التحليل القانوني، إلى صياغة جملة من النتائج الجوهرية التي تشكل محاور ارتكاز لأي بحث أكاديمي جاد، ويمكن إجمالها في المحاور الآتية:

1. الوظيفة الإبستمولوجية والاستراتيجية للمنهج المقارن

- **تجاوز الوصفية** :لم تعد المقارنة بين الشريعة والقانون مجرد تجاور سطحي للنصوص، بل استقرت كضرورة معرفية حتمية.

- **الارتقاء نحو الإبداع** :يمثل المنهج المقارن الضامن الوحيد لانعتاق الباحث من أسر السرد الرتيب، دافعاً إياه نحو الإبداع الفقهي والترجيح المنطقي القائم على الدليل.

- **المعيارية العلمية** :تستمد المخرجات الأكاديمية قيمتها من هذه المنهجية؛ عبر وضع النص القانوني في ميزان الشرع، واختبار فاعلية النص الشرعي ضمن بيئة التطبيق القانوني.

2.الريادة المقاصدية للفقه الإسلامي في استيعاب النوازل

- **المرونة الهيكلية** :أثبتت الدراسة امتلاك الفقه الإسلامي لبنية مرنة تؤهله لقيادة وترشيد الأنظمة القانونية المعاصرة.
- **استيعاب المستجدات** :تتجلى قدرة الشريعة في معالجة أعقد النوازل المستحدثة (كالفضاء المالي الرقمي والمنظومات الجنائية المعاصرة).
- **الفهم المقاصدي** :يشترط لنجاح هذا الاستيعاب امتلاك الباحث لأدوات "التنزيل المقاصدي"، وتجاوز حرفية النصوص التاريخية للغوص في عللها وغاياتها الكلية المحققة للعدالة.

3.حتمية التأهيل المعرفي المزدوج والتحرر من التبعية

- **ازدواجية الكفاءة (اللسانان المعرفيان)** :تفرض المقارنة الرصينة إتقاناً متوازياً للغة الفقيه (أدوات الاستنباط والأصول) ولغة القانوني (آليات الصياغة وهياكل التشريع).
- **تأسيس الحياد الموضوعي** :يمثل هذا التأهيل صمام الأمان لرفض الانبهار التبعي بالنظريات القانونية الغربية الوافدة.
- **الاستقلال الفكري** :يمنع هذا التكوين الانغلاق المذهبي، مؤسساً لإنتاج فكر قانوني مستقل يزاوج بكفاءة بين الأصالة التراثية والمعاصرة التطبيقية.

4.توظيف الذكاء الاصطناعي تحت الرقابة والملكة الفقهية

- **العقل التقني المساعد** :أضحت الرقمنة القانونية وتقنيات الذكاء الاصطناعي أدوات حتمية لتوفير الجهد، واختصار الزمن، وتحليل البيانات الضخمة.
- **القصور الآلي** :تظل هذه التقنيات المتطورة بمثابة "أوعية صماء" تفتقر إلى الحدس التشريعي و"الملكة الفقهية" النابضة.
- **المسؤولية الأكاديمية الصارمة** :تفرض هذه المعطيات مضاعفة مسؤولية الباحث في عمليات الفرز، والتحقيق، والتحليل الذاتي؛ حمايةً للأمانة العلمية وصيانةً للبحث من التزييف الرقمي أو التسطيح المنهجي.

التوصيات الأكاديمية المقترحة

بناءً على النتائج المستخلصة والرؤية المنهجية التي أرستها هذه المطبوعة، نضع بين أيدي الأسرة الجامعية—من أساتذة وباحثين وطلبة—جملة من التوصيات الإستراتيجية الرامية إلى ترقية البحث العلمي:

- **ترسيخ مبدأ التكامل المعرفي والتكوين المزدوج** :نوصي طلبتنا بضرورة بناء شخصية علمية متوازنة ترفض التجزئة المعرفية؛ فلا ينبغي للباحث الأكاديمي أن يستغرق في جزئيات الفقه المذهبي وتفريعاته التراثية مع جهل مطبق بالبناء القانوني الحديث وهياكل التشريع المعاصر، كما لا يصح الانبهار بالقواعد القانونية الوضعية مع غياب ملكة الاستنباط الشرعي وأدوات الأصول لديه. إن الهدف هو صناعة باحث "ثنائي اللغة المعرفية" يستطيع محاورة النص القانوني بروح شرعية، وتنزيل النص الشرعي في قالب قانوني منضبط.
- **الارتقاء بصناعة البدائل التشريعية الواعية** :ندعو الباحثين إلى تجاوز عتبة "النقد السلبي" أو الاكتفاء برصد مواطن التعارض بين القوانين الوضعية وأحكام الشريعة، والانتقال بدلاً من ذلك إلى مرحلة "الهندسة التشريعية". ويتأتى ذلك من خلال تقديم بدائل وصياغات قانونية عصرية، تتسم بالواقعية والقابلية للتطبيق في المحاكم والمؤسسات، على أن تكون هذه البدائل مستمدة من ثراء الموروث الفقهي ومصاغة بلغة تشريعية حديثة تحترم التقاليد الصياغية للقانون.
- **عصرنة المقاييس المنهجية وتوطين التكنولوجيا** :نوصي المؤسسات الجامعية والأقسام العلمية بضرورة التحديث المستمر لمفردات مقياس "المنهجية"، بحيث لا تقتصر على الجوانب النظرية، بل تمتد لتشمل التدريب العملي المكثف على برمجيات إدارة المراجع الأكاديمية العالمية) مثل Mendeley و .(Zoteroإن إتقان هذه الأدوات لم يعد ترفاً، بل هو شرط أساسي لضمان مواكبة المعايير الدولية في التوثيق العلمي) خاصة نظام APA 7th)ولتحقيق الدقة والسرعة في بناء البيبليوغرافيا الرقمية.
- **تقنين الأخلاقيات الرقمية وحماية الأصالة البشرية** :في ظل التغلغل المتسارع لتقنيات الذكاء الاصطناعي، نؤكد على الحتمية الأخلاقية لصياغة "مواثيق شرف أكاديمية" ودساتير أخلاقية داخل المخابر والجامعات تضبط حدود استخدام هذه التقنيات في الرسائل الجامعية. يجب تفعيل آليات الكشف عن السرقات العلمية الرقمية وتدريب الأساتذة على تمييز الإنتاج الآلي، وذلك ليس من باب التضييق، بل من أجل الحفاظ على "البصمة الذهنية" للباحث وضمان أن يظل الذكاء الاصطناعي خادماً للعقل البشري لا بديلاً عنه، صيانةً لأصالة البحث.

قائمة المحتويات

مقدمة 1

المحاضرة الأولى: مدخل لمنهجية البحث المقارن 6

أولا: التعريف بالمنهج والمنهجية والفرق بينهما 6

ثانيا: التعريف بالبحث المقارن وأهميته 7

المحاضرة الثانية: تاريخ البحث المقارن 10

أولا: الجذور التاريخية والارتقاء المعرفي للبحث المقارن 10

ثانيا: البحث المقارن في العصر الحديث والمعاصر 11

ثالثا: المنهجية المقارنة في النص القرآني وأثرها التربوي 11

المحاضرة الثالثة: مناهج البحث المقارن 13

أولا: المنهج المقارن كمنهج رئيس في البحث المقارن 13

ثانيا: المناهج المساعدة في البحث المقارن 15

المحاضرة الرابعة: منهجية الدراسة الفقهية المقارنة 19

أولا: التعريف بالدراسة الفقهية المقارنة ومنهجيتها 19

ثانيا: مصادر الدراسة الفقهية المقارنة 22

المحاضرة الخامسة: منهجية الدراسة الأصولية المقارنة 24

أولا: التعريف بالدراسة الأصولية المقارنة ومنهجيتها 24

ثانيا: مناهج الأصوليين ومصادرهم 25

1: منهج مدرسة المتكلمين 26

2: منهج مدرسة الفقهاء 28

3: المدرسة الجامعة بين الطريقتين 30

المحاضرة السادس: منهجية الدراسات القانونية المقارنة 32

أولا: التعريف بالدراسة القانونية المقارنة 32

ثانيا: منهجية الدراسة القانونية المقارنة ومصادرها 33

المحاضرة السابع: أسس وضوابط المقارنة بين الشريعة والقانون 37

ثانيا: أسس وضوابط المقارنة بين الشريعة والقانون 41

المحاضرة الثامنة: منهجية تحليل النصوص الفقهية 43

أولا: مفهوم تحليل النص الفقهي والفرق بينه وبين التفسير والاستنباط 43

ثانيا: الخطوات المنهجية لتحليل النص الفقهي 44

المحاضرة التاسعة: منهجية تحليل النصوص القانونية 48

أولا: مفهوم تحليل النص القانوني والفرق بينه وبين التعليق والتفسير 48

المحاضرة العاشرة: منهجية النقد القانوني 53
أولا: تعريف النقد القانوني وشروطه 53
ثانيا: منهجية النقد القانوني 54
المحاضرة الحادية عشر: تقنيات البحث في الشريعة والقانون..... 56
أولا: المناهج الميدانية وتقنيات جمع البيانات في الدراسات الشرعية والقانونية 56
ثانيا: المعالجة التحليلية للبيانات الميدانية في البحوث القانونية والشرعية..... 58
ثالثا: بناء النظرية العلمية في الدراسات الفقهية والقانونية وتطبيقاتها 60
رابعا: هندسة التقارير والرسائل الأكاديمية في العلوم الشرعية والقانونية..... 61
المحاضرة الثانية عشر: استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في البحث 62
الذكاء الاصطناعي ... الخ 62
أولاً: أدوات البحث عن المعلومات والمصادر العلمية الرقمية 62
ثانياً: أدوات جمع البيانات الرقمية 63
ثالثاً: أدوات تحليل البيانات (المعالجة الإحصائية والوصفية) 64
رابعاً: أدوات إدارة وتنظيم المراجع (البرمجيات الببليوغرافية)..... 65
خامساً: أدوات الكتابة الأكاديمية (التحرير الرقمي) 66
سادساً: أدوات ومنصات النشر العلمي (إدارة التحكيم) 67
سابعاً: أدوات التواصل والتعاون العلمي (الشبكات الأكاديمية) 68
ثامناً: أدوات الذكاء الاصطناعي المساندة للبحث العلمي..... 69
المحاضرة الثالثة عشر: أدوات جمع البيانات للبحث الميداني في الشريعة والقانون. 72
أولا: المناهج الميدانية وتقنيات جمع البيانات في الدراسات الشرعية والقانونية 72
ثانيا: المعالجة التحليلية للبيانات الميدانية في البحوث القانونية والشرعية..... 74
ثالثا: بناء النظرية العلمية في الدراسات الفقهية والقانونية وتطبيقاتها 76
المبحث الرابع: هندسة التقارير والرسائل الأكاديمية في العلوم الشرعية والقانونية 76
المحاضرة الرابعة عشر: منهجية إعداد مذكرة ماستر. 78
أولا: مرحلة ما قبل اختيار الموضوع 78
ثانيا: إعداد خطة البحث بدقة 79
ثالثا: خطوات العمل الميداني 81
الخاتمة..... 83

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: المصادر والمراجع الفقهية والأصولية

1. **ابن القيم** محمد بن أبي بكر، **إعلام الموقعين عن رب العالمين**، دار الكتب العلمية، بيروت، 1991.
2. **ابن تيمية** تقي الدين، **درء تعارض العقل والنقل**، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض.
3. **ابن خلدون** عبد الرحمن بن محمد، **المقدمة**، تحقيق: عبد السلام الشدادي، خزانة الدار البيضاء، 2005.
4. **ابن رشد** (الحفيد)، محمد بن أحمد، **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**، دار الحديث، القاهرة، 2004.
5. **ابن قدامة** موفق الدين المقدسي، **روضة الناظر وجنة المناظر**، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، مؤسسة الريان، بيروت، ط1، 1419هـ.
6. **ابن منظور** محمد بن مكرم، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ.
7. **أبو الحاج** صلاح محمد، **الفقه المقارن: حقيقته، أصوله وآثاره** .مركز أنوار العلماء للدراسات، 2021.
8. **أبو زهرة** محمد، **أصول الفقه**، دار الفكر العربي، القاهرة.
9. **الأسنوي** جمال الدين، **نهاية السول شرح منهاج الوصول في علم الأصول**، تحقيق: محمد علي عبد القادر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ.
10. **الأشقر** محمد سليمان، **الواضح في أصول الفقه**، دار السلام، القاهرة، 2001م.
11. **الأصفهاني**، شمس الدين محمود، **بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب**، تحقيق: محمد مظهر بقا، دار المدني، جدة، ط1، 1406هـ.
12. **الآمدي** سيف الدين، **الإحكام في أصول الأحكام**، المكتب الإسلامي، دمشق، ط2، 1402هـ.
13. **الأنصاري** فريد، **أبجديات البحث في العلوم الشرعية: محاولة في التأصيل المنهجي** .دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ط3، 2013.
14. **الباجي** أبو الوليد، **الحدود في الأصول**، تحقيق: محمد علوي المالكي، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
15. **الباحسين** يعقوب بن عبد الوهاب، **القواعد الفقهية: المبادئ، المقومات، المصادر، الدليلية، التطور**، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1418هـ.
16. **البيضاوي** ناصر الدين، **منهاج الوصول إلى علم الأصول**، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1429هـ.
17. **جغيم** نعمان، **تيسير الموافقات للشاطبي** .دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2009.
18. **الجويني** أبو المعالي، **البرهان في أصول الفقه**، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997.
19. **الخادمي** نور الدين بن مختار، **علم المقاصد الشرعية**، مكتبة العبيكان، الرياض، ط01، 2001م.
20. **الخراز** عبد الرحمن إبراهيم، الدليل **إلى علم أصول الفقه**، شركة وعي الدولية، الكويت، ط1، 1442هـ.
21. **الدريني** فتحي، **خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم**، مؤسسة الرسالة، ط02، 2013.
22. **الزحيلي** وهبة، **أصول الفقه الإسلامي**، دار الفكر، دمشق، ط1، 1406هـ.
23. **الزحيلي** وهبة، **الفقه الإسلامي وأدلته**، دار الفكر، دمشق، 2004.
24. **الزركشي** بدر الدين، **البحر المحيط في أصول الفقه**، دار الكتبي، 1994.
25. زيدان، عبد الكريم .**المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية** .مؤسسة الرسالة، بيروت، 2005.
26. **الشاطبي** أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، **الموافقات في أصول الشريعة**، تحقيق: الشيخ عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت.

27. **شعبان** زكي الدين، **أصول الفقه الإسلامي**، دار التأليف، مصر.
28. **شلبي** محمد مصطفى، **أصول الفقه الإسلامي**، الدار الجامعية، بيروت.
29. **الشيرازي** إبراهيم بن علي، **شرح اللمع في أصول الفقه**، تحقيق: عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1409هـ.
30. **الصنعاني** محمد بن إسماعيل، **مزالق الأصوليين**، تحقيق: محمد صباح المنصور، مكتبة أهل الأثر، الكويت، ط1، 1425هـ.
31. **الغزالي** أبو حامد، **المستصفى من علم الأصول**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1420هـ.
32. **الغزالي** أبو حامد، **المنقذ من الضلال والمفصح عن الأحوال**، تحقيق: عبد الحليم محمود، دار المعارف، القاهرة، 1972.
33. **الفيروز آبادي** مجد الدين محمد، **القاموس المحيط**، دار الحديث، القاهرة، 2008.
34. **الفيومي** أحمد بن محمد، المصباح **المنير في غريب الشرح الكبير**، المكتبة العلمية، بيروت.
35. **قلعه جي** محمد رواس، **معجم لغة الفقهاء**، دار النفائس، بيروت، ط1، 1408هـ.
36. **الكفوي** أيوب بن موسى، الكليات: **معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1998.
37. **محمد أديب صالح، مصادر التشريع الإسلامي ومناهج الاستنباط**، مكتبة العبيكان، ط01، 2002.
38. **المرداوي** علاء الدين، **التحبير شرح التحرير**، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1421هـ.
39. **مطلوب** عبد المجيد، **مباحث في الفقه المقارن**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999.
40. **النشار** علي سامي، طالبي عمار، **عقائد السلف للأئمة أحمد بن حنبل والبخاري وابن تيمية وعثمان الدارمي**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1971.
41. **النملة** عبد الكريم بن علي، **المهذب في علم أصول الفقه المقارن**، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1420هـ.

ثالثاً: المراجع القانونية والمنهجية العامة

1. **أبو زيد** صبري فوزي، **دراسات في القانون المقارن**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004.
2. **أحمد بدر**، أصول **البحث العلمي ومناهجه**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة.
3. **بدوي** أحمد زكي، **معجم المصطلحات الاجتماعية**، بيروت: مكتبة لبنان.
4. **بدوي** عبد الرحمن، **مناهج البحث العلمي**، وكالة المطبوعات، الكويت، ط3، 1977.
5. **بوحوش** عمار، **الذنيبات** محمد محمود، **مناهج البحث وطرق إعداد البحوث** .ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4، 2007.
6. **بوحوش** عمار، **دليل الباحث في إعداد المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية**، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، ط5، 2015.
7. **البياتي** فارس، **مناهج البحث العلمي**، ط01، 2024
8. **الترمانيني** عبد السلام، **القانون المقارن والمناهج القانونية الكبرى المعاصرة**، مطبوعات جامعة الكويت.
9. **الجبوري** ياسين محمد، **المبسوط في شرح القانون المدني: مدخل إلى القانون**، دار الثقافة، عمان، 2011.
10. **جلال ثروت، أصول الصياغة القانونية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001.
11. **حرزلي** عبد القادر، **منهجية البحث العلمي في ظل التحول الرقمي**، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2022.
12. **حمزة** محمود جلال، **المنهج المقارن في الدراسات الفقهية والقانونية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 2004.
13. **خذري** محمد، **أصول البحث العلمي للمذكرات الجامعية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018.

14. **دافيد** رينيه، **الأنظمة القانونية الكبرى في العالم المعاصر**، ترجمة: محمد مرقس، دار النهضة العربية، القاهرة.
15. **الدريني** فتحي، **المناهج الأصولية في الاجتهاد بالرأي في التشريع الإسلامي**، دار الشركة المتحدة، دمشق، 1985.
16. **دوركايم** إميل، **قواعد المنهج في علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988.
17. **دويدري** رجاء وحيد، **البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية**، دار الفكر، دمشق، ط1، 2000.
18. **رزيق** يوسف، **تقنيات التوثيق الآلي للمراجع العلمية**، مجلة الدراسات الأكاديمية، جامعة البليدة 2، 2021.
19. **السنهوري** عبد الرزاق، **مصادر الحق في الفقه الإسلامي: دراسة مقارنة بالفقه الغربي**، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
20. **شريط** صلاح الدين، **منهجية إعداد المذكرات والرسائل الجامعية**، دار هومة، الجزائر، 2017.
21. **شلبي** رشيد، **منهجية البحث القانوني: بين المعايير النظرية والتطبيق العملي**، دار الهدى، الجزائر، 2020.
22. **شلبي** محمد مصطفى، **المدخل في الفقه الإسلامي**، الدار الجامعية، ط10، 1985م.
23. **صبري** محمد شريف، **القانون المقارن**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.
24. **الصراف** عباس، **حزبون** جورج، **المدخل إلى علم القانون**، دار الثقافة، عمان، 2014.
25. **عبد السلام** سعيد سعد، **المدخل لدارسة القانون المقارن**، دار النهضة العربية، القاهرة.
26. **عبيدات** محمد وآخرون، **منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات**، دار وائل، عمان، ط2، 1999.
27. **العسكري** عبود عبد الله، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**، دار النمير، دمشق، ط2، 2004.
28. **العسكري** عبود عبد الله، **منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية**، دار النمير، دمشق، ط02، 2004.
29. **علبي** عاطف، **المنهج المقارن مع دراسات تطبيقية**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ط 01، 2006.
30. **عوابدي** عمار، **مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4، 2002.
31. **عودة** عبد القادر، **التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي**، دار الكتاب العربي، بيروت، 1949.
32. **غانم** عبد الله عبد الغني، **مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والعدلية**، دار الطليعة للطبع والنشر، بيروت، ط01، 2007، ص 222.
33. **فاضلي** إدريس، **الوجيز في المنهجية والبحث العلمي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
34. **فوزي صلاح الدين**، **المنهجية في إعداد الرسائل والأبحاث القانونية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998.
35. **كيرة** حسن، **المدخل إلى القانون**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1993.
36. **ماثيو** جيدير، **منهجية البحث العلمي**، ترجمة: مليكة أبيض، تنسيق: محمد عبد النبي السيد غانم.
37. **محجوب** وجيه، **أصول البحث العلمي ومناهجه**، دار المناهج، عمان، 2002.
38. **منصور** محمد حسين، **القانون المقارن**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007.
39. **منصور** محمد حسين، **المدخل إلى القانون (القاعدة القانونية)**، منشورات الحلبي الحقوقية، ط01، 2010.
40. **موريس** أنجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية** .دار القصبة، الجزائر، 2004.
41. **موسى** جلال محمد، **منهج البحث العلمي عند العرب** .دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1970.
42. **النشار** علي سامي، **مناهج البحث عند مفكري الإسلام**، دار النهضة العربية، بيروت، 1984.
43. **هشام** القاسم، **مدخل إلى علم القانون**، منشورات جامعة دمشق (كلية الحقوق)، 2003-2004م.
44. **يعقوب** إميل، **كيف تكتب بحثا أو منهجية البحث**، لبنان، 1986.

رابعاً: المجلات والمطبوعات الجامعية والأبحاث

1. **بن أحمد** حورية، **محاضرات في مقياس الأنظمة القانونية المقارنة**، جامعة تلمسان، 2022-2023.
2. **بن سعيد** موسى، **محاضرات القانون المقارن**، جامعة المسيلة، 2019-2020.
3. **بوحوش** عمار (2019)، **منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية**، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين ألمانيا.
4. **تليالني** فيصل، **المنهج المقارن في بحث الدراسات الفقهية**، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة.
5. **الجهني** أحمد بن حميد، **نجاح الطالب لمختصر المنتهى لابن الحاجب**، رسالة دكتوره جامعة أم القرى، 1423هـ، القسم الدراسي.
6. **حوالف** حليمة، **المناهج القانونية بين إشكالية استخدامها وضرورة تجسيدها**، مجلة الرسالة، جامعة تلمسان، 2022.
7. **سالمي** وردة، **محاضرات في مقياس منهجية البحث العلمي**، جامعة قسنطينة 1، 2022-2023.
8. **عبد المجيد إبراهيم مروان** (2000)، **أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية**، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن.
9. **عفان يونس**، **محاضرات في منهجية البحث العلمي**، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، السنة الجامعية 2020-2021م.
10. **العكام** محمد خير، **تركاوي** عمار، **المنهجية القانونية** .منشورات الجامعة الافتراضية السورية، 2018.
11. **عليان** ربحي مصطفى، عثمان محمد غنيم (2000)، **مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق**، دار صفاء، عمان.
12. **غواظني** مليكة، **المقابلة كأداة من أدوات جمع المعطيات**، مجلة العلوم الإنسانية، المركز الجامعي علي كافي بتندوف، الجزائر، المجلد 2، العدد 5، ديسمبر 2021م.
13. **فاطمة الزهرة مرين**، **إعداد البحث العلمي في العلوم القانونية**، مجلة السياسة العالمية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، المجلد 8، العدد 2، 2024م.
14. **فاطمة عوض صابر**، ميرفت علي خفاجة (2002)، **أسس ومبادئ البحث العلمي**، مكتبة ومطبعة الإشعاع، الإسكندرية، مصر.
15. **فريال محمد أبو بكر**، نوفل عواد (2010)، **التفكير والبحث العلمي**، دار المسيرة، عمان، الأردن.
16. **قاشي** علال، **المنهج المقارن في البحث العلمي في ميدان الدراسات القانونية**، مجلة الاستيعاب، 2021.
17. **قديري** محمد توفيق، **تطبيق المنهج المقارن في البحوث القانونية**، مجلة إيليزا، جامعة ابن خلدون – تيارت (الجزائر)، 2025م.
18. **قلش** عبد الله، **محاضرات في منهجية البحث العلمي** (مطبوعة بيداغوجية)، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2021-2022م.
19. **مجموعة من الباحثين**، **منهجية البحث وتقنياته في العلوم الاجتماعية**، المركز الديمقراطي العربي، كتاب جماعي، 2019.
20. **مقدودة** مناري، **تجديد منهج علم أصول الفقه**، مجلة الإحياء، جامعة باتنة، 2012.
21. **هوشات** فوزية، **محاضرات في مقياس منهجية البحث العلمي**، جامعة الجزائر 1.

خامساً: المراجع بالأجنبية

1. Agostini, Ric. **Droit comparé**. Presses Universitaires de France, Paris.